

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السبعون

الجلسة ٧٣٦٠

الخميس، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد مونيوث/السيد باروس ميليت/السيد غالبيس	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	تشاد	السيد شريف
	الصين	السيد ليو جيي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فيترويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ليتوانيا	السيدة ياكوبوني
	ماليزيا	السيد حنيف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد ماكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

1501355 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال.

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، آيسلندا، باكستان، البرازيل، بوتسوانا، بيرو، تركيا، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، غواتيمالا، قطر، كازاخستان، كوبا، الكويت، لبنان، ليختنشتاين، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، ناميبيا، الهند، اليابان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن دولة فلسطين إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

ولعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ينس آندرس تويبرغ – فراندزين، الأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون السياسية، للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد يوانيس فريلاس، نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيد فودي سيك، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد تويبرغ – فراندزين.

السيد تويبرغ – فراندزن (تكلم بالإنكليزية): إذ نبدأ عاما جديدا، فإنني أحيط مجلس الأمن اليوم علما مع الشعور الزائد بالقلق إزاء الاتجاه الذي تسير نحوه الأحداث في المنطقة.

وللأسف، لم يتخذ الفلسطينيون ولا الإسرائيليون منذ الإحاطة الإعلامية في الشهر الماضي (انظر S/PV.7339) خطوة هامة أو قرارا جريئا مطلوبا للشروع في عملية سد فجوة الثقة المتزايدة بين الجانبين. وقد شهدنا بدلا عن ذلك المزيد من التطورات التي ربما تحدّ أكثر للأسف من احتمالات استئناف المحادثات في المستقبل.

وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، قُدّم مشروع القرار (S/2014/916) إلى مجلس الأمن بغية التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي وإنهاء الاحتلال بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وأحاط الأمين العام علما بأن مشروع القرار هذا لم يعتمد. ومع ذلك، فهو يرى أيضا أن الوضع القائم لا يزال غير مقبول ولا يمكن استمراره، على النحو الذي أكده العديد من أعضاء المجلس عبر البيانات التي أدلوا بها بعد التصويت (انظر S/PV.7354).

وفي اليوم التالي، وقّع الرئيس عباس صكوك انضمام إلى ١٨ معاهدة دولية، بما في ذلك نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وفي ٢ كانون الثاني/يناير، قُدّم ١٦ صكا من صكوك الانضمام إلى الأمين العام الذي قبل إيداعها بعد تأكده من أن تلك الصكوك قد استوفت الشكل الواجب والسليم. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، قررت إسرائيل تجميد ما يقرب من ١٢٧ مليون دولار عبارة عن إيرادات متأتية من الضرائب التي حصّلتها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية في شهر كانون الأول/ديسمبر، بما يتعارض مع التزامات إسرائيل بموجب بروتوكول باريس الملحق باتفاقات أوسلو. وندعو إسرائيل إلى استئناف تحويل عائدات الضرائب على الفور. وألاحظ أيضا أن جامعة الدول العربية قد عقدت اجتماعا في القاهرة اليوم لمناقشة آخر التطورات فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

ويثير جزع الأمين العام أن الطرفين ماضيان الآن في حلقة مفرغة من الإجراءات والإجراءات المضادة، ويدعو كلا الجانبين إلى الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الانقسامات القائمة. وفي حين تقع المسؤولية على عاتق الطرفين في نهاية المطاف، فإنه يجب على المجتمع الدولي تحمّل مسؤوليته عن القيام بدور نشط في إيجاد وسيلة فعالة للمضي قدما نحو حل الدولتين وتحقيق السلام الدائم.

وأود أن أنتقل إلى الوضع في غزة، حيث تشير الحالة الأمنية إلى مؤشرات تدهور خطير هناك. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق المقاتلون الفلسطينيون ثلاثة صواريخ على إسرائيل، سقط اثنان منهما في غزة في حين سقط أحدها في منطقة مكشوفة في إسرائيل دون أن يسفر عن إصابات أو أضرار. وردا على ذلك، نفّذت إسرائيل أولى ضرباتها الجوية في غزة منذ وقف إطلاق النار في ٢٦ آب/أغسطس، ولكن لم ترد أنباء عن سقوط ضحايا. وأجرى المقاتلون أيضا تجارب لإطلاق نحو ٢٢ صاروخا صوب البحر. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، تم تبادل لإطلاق النار عبر الحدود أدى إلى مقتل أحد مقاتلي حماس، وثلاثة مدنيين فلسطينيين، وجرح أحد أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي.

وكما حذّرنا على نحو مستمر، فإن حالة التوازن لا تزال هشة للغاية في القطاع وستزداد هشاشة ما لم يتم التصدي للعديد من المسائل الحاسمة بحزم وإلحاح متزايد معا، ويلاحظ أن الكثير منها سياسي. وتتمثل إحدى المسائل بالغة الأهمية في دفع مرتبات الموظفين الحكوميين في غزة، والتي ما تزال مستحقة. في وقت متأخر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، يّسرت الأمم المتحدة سداد المرتبات لمرة واحدة فقط لأسباب إنسانية بهدف المساعدة في التصدي لهذه المسألة مؤقتا. مع ذلك، فإن ما يثير القلق أنه لم يحرز أي تقدم بشأن هذه المسألة التي تهدد الاستقرار في غزة تارة أخرى. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، قاطع عشرات الموظفين السابقين في غزة الاجتماع الأسبوعي لمجلس وزراء حكومة الوفاق الوطني، مطالبين بدفع مرتباتهم.

وبالإضافة إلى مسألة دفع المرتبات – ومنذ آخر إحاطة إعلامية قدّمها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (انظر S/PV.7339)– ما تزال العديد من المسائل الشائكة قائمة، في حين لا يزال الوضع الراهن كما هو. ولا تمضي عملية التعمير في المستوى المطلوب، ولن يكون ممكنا تحقيقها دون إحراز بعض التقدم الملموس في العديد من المسائل الرئيسية.

وبعد مضي قرابة خمسة أشهر، لا يزال اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل والفلسطينيين في غزة هشاً على نحو خطير، وليست هناك مؤشرات في الأفق إلى عودة المحادثات تحت رعاية مصرية. والمؤسف أن الفصائل الفلسطينية لم تتغلب على الانقسامات بينها، ولم تتفق على مسار موحد للشعب الفلسطيني. علاوة على ذلك، لم تسيطر حكومة الوفاق الوطني بعد على المؤسسات المدنية والأمنية أو المعابر الحدودية في قطاع غزة، ولم يتحقق حتى الآن أي تقدم في إصلاح الخدمة المدنية. بالإضافة إلى ذلك، تواجه غزة مرة أخرى نقصا حادا في مشتقات الطاقة، وهو يتفاقم بفعل ظروف فصل الشتاء القاسية.

وكما جرى تأكيده مرارا، فإن آلية إعادة إعمار غزة مؤقتة، وهي ليست بديلا عن رفع جميع إجراءات إغلاق قطاع غزة، المنصوص عليها في القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وبينما بدأت الآلية تقدّم بعض جوانب الإغاثة التي تمس حاجة شعب غزة إليها، إنما تنفيذها الجاري يزداد صعوبة بسبب الفشل في معالجة المسائل الحاسمة التي حدّدتها للتو.

وعلى الرغم من هذه الظروف غير المؤاتية، يمكنني أن أبلّغ عن بعض الأخبار الإيجابية بشأن تنفيذ الآلية. فلقد تمّ تصعيد العمليات إلى حد كبير منذ منتصف كانون الأول/ديسمبر. واعتبارا من ١١ كانون الثاني/يناير، هناك ما يزيد

على ٣٨ ٠٠٠ شخص من الذين يطالبون بمواد البناء لإصلاح مساكنهم قد حصلوا على الإذن بشراء المواد اللازمة بموجب الآلية؛ وهذا العدد يتجاوز بكثير العدد ٢٥ ٠٠٠ الذي توقعناه في أحدث إحاطة اعلامية لنا في نهاية كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.7339). علاوة على ذلك، ثمة أكثر من ٢٣ ٠٠٠ شخص قد اشتروا مواد البناء. ومن المتوقع في نهاية المطاف أن ينال ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ شخص مواد البناء اللازمة لإصلاح مساكنهم من خلال الآلية. ويجري الآن أيضا الشروع في تنفيذ مشاريع على نطاق واسع.

ويجب أن يُنظر إلى هذه التطورات الإيجابية في سياق أوسع وأكثر مثارا للقلق تجاه عملية إعادة البناء الشامل في غزة. إذ هناك ما يصل إلى ١٠٠ ٠٠٠ أسرة تعيش في منازل تعرضت لدرجات متفاوتة من الأضرار، بينما يوجد ١٨ بناء مدرسيا تعود إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لا تزال بمثابة مراكز جماعية لقرابة ١٥ ٥٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا. وما فتئ الحصول على الموارد المالية اللازمة التي تتيح للفلسطينيين في قطاع غزة شراء هذه المواد يشكّل تحديا هائلا لغالبية هؤلاء المحتاجين.

ومما يتصف بمنتهى الالحاح هو معالجة فشل الجهات المانحة إلى حد كبير في الوفاء بتعهداتها بعد مضي ثلاثة أشهر على مؤتمر القاهرة. وقد أدى ذلك إلى عرقلة قدرة حكومة فلسطين بشدة، والأمم المتحدة، والجهات الفاعلة الأخرى العاملة في الميدان على إحراز تقدم كبير في أعمال الإنعاش وإعادة الإعمار. ولا يمكن المبالغة في أهمية أن تفي الجهات المانحة بتعهداتها على وجه السرعة.

إن النقد الجارح الذي يوجّه إلى الأمم المتحدة حيال دورها في تيسير ابرام اتفاق مؤقت بين حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية وإسرائيل بشأن فتح المعابر لاستيراد مواد البناء على النطاق المطلوب، مع مراعاة أيضا الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، هو نقد غير مفيد. فبإمكانه أن يؤثر في قدرة الأمم المتحدة على مواصلة دعم هذه الآلية. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بالقيام بكل ما تستطيع من أجل تيسير حل المشاكل، ولكن يتعين على الأطراف المسؤولة عن التأخير أن تشارك مشاركة كاملة أيضا. فالواقع القاسي للوضع القائم يتطلب نهجا حازما من جانب جميع الذين يشاركون في إعادة إعمار غزة – وهي مهمة شاقة تحت أي ظرف من الظروف.

وأشجع كذلك السلطات المصرية على إعادة فتح معبر رفح، مع أخذ الشواغل الأمنية المشروعة لمصر في الاعتبار. فالمخاوف الإنسانية تتزايد، مع وجود حوالى ١٧ ٠٠٠ شخص قد سجلوا أسماءهم، بمن فيهم المرضى، في انتظار الخروج من قطاع غزة، بالإضافة إلى ٣٧ ٠٠٠ شخص آخرين يرغبون في الخروج من غزة.

في غضون ذلك، لا يزال العنف مستمرا في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. واعتبارا من ١٢ كانون الثاني/يناير، أجرت قوات الأمن الإسرائيلية ٣٩٠ عملية من عمليات البحث والاعتقال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفرت عن إلقاء القبض على ما لا يقل عن ٥٠٠ فلسطيني. وهناك فلسطينيان، بمن فيهما واحد في سن المراهقة، أطلقت النار عليهما وقتلا على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية، وجرح ١٤٥ فلسطينيا، من بينهم ٦٠ طفلا و ٤ نساء، خلال عمليات أمنية. وجرح الفلسطينيون ثلاثة من أفراد الأمن الإسرائيلي، بمن فيهم واحد أثناء الاحتجاجات العنيفة. وعلى العموم، قامت القوات الإسرائيلية في عام ٢٠١٤ بقتل ٥٤ فلسطينيا وإصابة نحو ٨٠٠ ٥ شخص بجروح في الضفة الغربية – وهو أكبر عدد من الجرحى في سنة واحدة منذ عام ٢٠٠٥، وأكبر عدد من القتلى منذ عام ٢٠٠٧. وخلال الفترة نفسها، أسفرت الهجمات الفلسطينية عن وقوع ١٥ قتيلا إسرائيليا وحوالى ٢٧٠ جريحا إسرائيليا في الضفة الغربية وإسرائيل، وهو أكبر

عدد من الإصابات المسجلة في سنة واحدة منذ عام ٢٠٠٦، وأكبر عدد من القتلى في سنة واحدة منذ عام ٢٠٠٨.

واستمرت المصادمات اليومية بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أسفر عن جرح اثنين من الفلسطينيين، بمن فيهما طفل. وأفيدَ أيضا أن المستوطنين ألحقوا الضرر بنحو ٥٠٠٠ شتلة من أشجار الزيتون الفلسطينية، بينما جرح الفلسطينيون تسعة إسرائيليين في الضفة الغربية، بينهم ثلاثة أطفال وامرأتان. واستمر هدم الهياكل الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد تم هدم ما مجموعه ٦٠ من هذه الهياكل، بما في ذلك ١٧ مسكنا، مما أدى إلى تشريد حوالى ٤٧ فلسطينيا، بينهم ١٦ طفلا.

إننا نشعر بالتشجيع إزاء قرار المحكمة العليا الإسرائيلية المؤرخ ٢٥ كانون الأول/ديسمبر الذي يأمر بإخلاء أمونا وهدمها خلال عامين، وهي أكبر مركز استيطاني في الضفة الغربية، ونتطلع إلى تنفيذ هذا الحكم على وجه السرعة. وتكرر الأمم المتحدة دعوتها السلطات الإسرائيلية إلى تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة وعكس مسارها.

قبل أن أختم كلامي، اسمحوا لي أن أقول بضع كلمات حول سوريا ولبنان.

في سوريا، استمرت مشاورات منفصلة مع الأطراف السورية ومجموعة واسعة من المحاورين داخل سوريا وخارجها بشأن بارامترات تجميد العمليات العسكرية، بدءاً من مدينة حلب. وينوي المبعوث الخاص ونائبه العودة إلى سوريا في الأيام المقبلة لمواصلة المناقشات التي بدأت في منتصف كانون الأول/ديسمبر مع الحكومة السورية حول تنفيذ ذلك، قبل التمكن من إطلاع المجلس على التقدم المحرز. في هذه الأثناء، يتابع مكتب المبعوث الخاص عن كثب التطورات المتصلة باجتماعات القاهرة وموسكو، فضلا عن متابعة التطورات ذات الصلة مع المعارضة.

وفي لبنان، بدأ الحوار بين تيار المستقبل وحزب الله، بتيسير من الرئيس بري، رئيس مجلس النواب، في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وقد انعقدت حتى الآن جولتان من المحادثات بهدف تهدئة التوترات الطائفية، والمساعدة في حل المأزق المتعلق بانتخاب رئيس جديد. كما تُبذل الجهود لبدء محادثات بين زعيمي أكبر اثنين من الأحزاب المسيحية، سمير جعجع وميشال عون. ونحن نرحب بالحوار بين الأطراف في لبنان ونشجعه بغرض تخفيف حدة التوترات، والتصدي للتهديدات الأمنية، والمساهمة في تحقيق الاستقرار. ونأمل من هذه العمليات أن تيسر في أقرب وقت انتخاب رئيس جديد، وهو الأمر الذي طال انتظاره.

إن القوات المسلحة اللبنانية تواصل بذل الجهود الرامية إلى تأمين الحدود مع سوريا. ففي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، قتلت ثلاثة مسلحين كانوا يحاولون التسلل قرب عرسال. ولا يزال خمسة وعشرون من أفراد الجيش والأمن اللبناني قيد الأسر على أيدي جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، ادّعت جبهة النصرة مسؤوليتها عن التفجير الانتحاري المزدوج الذي وقع في جبل محسن العلوي في طرابلس، مما أسفر عن مقتل ٩ أشخاص وإصابة أكثر من ٣٥ آخرين بجروح. وقد أدان أعضاء المجلس هذا الاعتداء الإرهابي الجديد بأقوى العبارات. وهناك الآن ما يزيد على ١,١ مليون لاجئ سوري مسجلين في لبنان.

في ٥ كانون الثاني/يناير، بدأ رسميا تطبيق إجراءات جديدة عند نقاط العبور على الحدود اللبنانية مع سوريا – ونتيجة لذلك فرض تقييد على دخول اللاجئين، باستثناء الحالات الإنسانية العصيبة.

وظلت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئة بوجه عام، إذ واصل لبنان وإسرائيل التعاون مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة من خلال ترتيبات الاتصال والتنسيق

التي توفرها، وأظهر البلدان التزامهما المستمر بوقف الأعمال القتالية وبتحقيق الاستقرار على طول الخط الأزرق وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأعربت إسرائيل في رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر وجهتها إلى المجلس عن شواغلها إزاء تقارير وسائط الإعلام بشأن القدرة العسكرية لحزب الله. ويجدر التأكيد مجددا أن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) يدعو إلى نزع سلاح جميع المقاتلين اللبنانيين وغير اللبنانيين.

وتواصلت الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني على أساس يومي تقريبا، كما أبلغ لبنان المجلس بذلك بصفة منتظمة. ووفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يجدر التأكيد مجددا أيضا على الدعوات الموجهة لإسرائيل بوقف عمليات التحليق في المجال الجوي اللبناني.

وفي الختام، يدخل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني الآن منطقة مجهولة، مما يبدو للأسف أنه يبدد أي أمل قريب في العودة إلى محادثات السلام. وينبغي ألا تراودنا أية أوهام بشأن المخاطر التي قد ينطوي عليها هذا الفصل الجديد في النزاع. إن الطابع المسموم والعدائي بصورة متزايدة للخطاب بين الجانبين ينبغي أن يكون مدعاة للقلق البالغ فيما بين الذين يسعون إلى تهيئة بيئة تفضي إلى العودة إلى الحوار البناء.

إن فشل الطرفين في اتخاذ الخطوات اللازمة للتغلب على عدم الثقة المتبادل قد أسهم في نقلنا إلى هذه المرحلة الحرجة. ويتوقف الأمر الآن على الجانبين لتحديد مسارات عملهما للمضي قدما. ونحث الفلسطينيين والإسرائيليين على رسم مسار يؤدي في نهاية المطاف إلى التوصل إلى تسوية للنزاع عن طريق التفاوض على أساس الحل القائم على وجود الدولتين، تعيش من خلاله إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن. أما البديل فهو أمر محفوف بالمخاطر المجهولة التي قد يصعب درأها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد تويبرغ – فرانزن على إحاطته الإعلامية الهامة أمام المجلس.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن دولة فلسطين، أود أن أهنئ شيلي البلد الصديق على رئاسة مجلس الأمن وأتمنى له كل النجاح في توجيه أعمال جدول الأعمال الهام. ونثق في قيادة شيلي القديرة. كما أرحب بكم، معالي السيد هيرالدو مونيوز وزير خارجية شيلي، لترأس مناقشة اليوم الهامة. كما أعرب عن تقديرنا لوفد تشاد على رئاسته المشرفة والقديرة للمجلس في كانون الأول/ديسمبر. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام السيد تويبرغ – فرانزن على إحاطته الإعلامية التي قدمها هذا الصباح.

كما أعرب عن تهاني دولة فلسطين الحارة للأعضاء الجدد في مجلس الأمن – وهي البلدان الصديقة أنغولا، وماليزيا، ونيوزيلندا، وإسبانيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية، بينما تتولى مسؤولياتها الجسام بالالتزام بواجبات المجلس بموجب الميثاق وقراراته والقانون الدولي. ونتعهد لها، وكذلك لجميع أعضاء المجلس، بكامل دعمنا وتعاوننا، ونعرب عن ثقتنا في دورها القائم على المبادئ في المجلس.

نعود إلى مجلس الأمن بعد فشله، مرة أخرى، في الاضطلاع بواجباته تجاه القضية الفلسطينية والإسهام على نحو حقيقي في الجهود الرامية إلى حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني والتوصل إلى مسار للسلام يتسم بالمصداقية. ونشعر بالأسف إذ أن المجلس ككل لم يتمكن من الارتقاء إلى مستوى الحدث، حتى مع إقرار الجميع بأن الحالة لا يمكن تحملها تماما وتشكل تهديدا للسلام والأمن في الشرق الأوسط وعلى الصعيد العالمي.

إن مشروع القرار (S/2014/916) الذي قدمه الأردن إلى مجلس الأمن بالنيابة عن المجموعة العربية كان في فحواه متسقا تماما مع المطالب الواردة في القرارات السابقة. ولا زالت تلك القرارات تنتهك بشكل صارخ من جانب إسرائيل، السلطة

القائمة بالاحتلال، وما زال المجلس يسمح بحدوث ذلك من دون عواقب. ومع أن مشروع القرار قد لقى مقاومة شرسة، فواقع الأمر أن العناصر الواردة فيه ضرورية للتوصل إلى سلام عادل وحظيت بتأييد المجتمع الدولي بالإجماع على مدى عقود.

وتشمل تلك العناصر، من بين جملة أمور أخرى، إعادة التأكيد على المعايير المستندة إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية؛ والدعوات إلى انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وإنهاء الاحتلال بجميع مظاهره، بما في ذلك المشروع الاستيطاني غير القانوني، بغية التوصل إلى الحل القائم على وجود الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧؛ والدعوة إلى التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار ١٩٤ (د-٣) ومبادرة السلام العربية. كما حدد مشروع القرار بحق موعدا نهائيا لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وهو هدف لا يمكن من الناحية المنطقية رفضه من جانب أي شخص، ودعا عن حق إلى عقد مؤتمر دولي كنقطة إنطلاق وكإطار لأي عملية مفاوضات للمضي قدما إدراكا لفشل المفاوضات لأكثر من ٢٠ عاما، وكذلك الحاجة إلى تحديد مسؤوليات واضحة للجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في رعاية الجهود.

وقد كانت المبادرة ترمي إلى إعادة تنشيط توافق الآراء الدولي والجهود الرامية إلى التوصل إلى حل عادل وفتح الأبواب من أجل إحلال السلام من خلال تلك الآلية الجديدة وتوضيح المعايير الخاصة بالحل السلمي والأهداف النهائية. بيد أنه جرى التعامل مع تلك المبادرة بشكل مناف للمنطق على أنها سعي للمجابهة وغير عقلاني، ومن دواعي الأسف، تعرضت للعرقلة.

وبالرغم من تلك الانتكاسة، سنواصل التوجه إلى مجلس الأمن. نحن مصممون في سعينا إلى هذا المسار السلمي والسياسي والدبلوماسي والقانوني صوب إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وتطلعاته الوطنية المشروعة وتحقيق السلام العادل والدائم والشامل. ويشاطرنا المجتمع الدولي تلك الأهداف. ينبغي ألا يتنصل هذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة من مسؤولياته في ذلك الصدد.

كيف يمكن أن نتوقف عن مناشدتنا لمجلس الأمن ما دام الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا مستمرا، وكذلك الأزمات والمعاناة البشرية المتواصلة التي يتسبب فيها؟ كيف يمكن أن نتوقف عن مطالبتنا بالدعم والإجراءات على الصعيد الدولي بينما يظل شعبنا محروما من حريته وتحرره – إذ لا يزال يتعرض للاضطهاد بصورة وحشية – وهذا الظلم التاريخي لا يزال قائما؟ وبينما نجلس هنا في قاعة المجلس، تشهد الحالة تدهورا وتصبح أكثر هشاشة وتقلبا يوما بعد يوم، في حين أن الحل السلمي لا يزال بعيد المنال بسبب افتقار إسرائيل إلى الإرادة السياسية وتعنتها، الذي يتواصل مع الإفلات من العقاب على نحو صارخ في ظل انعدام للمساءلة.

وفي مدينة القدس الشريف، تندلع التوترات إذ تدفع الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية الحالة نحو شفير الهاوية. نشهد كل يوم على استعمار إسرائيل الاستيطاني السريع، والتغيير الديمغرافي للمدينة وطابعها وزيادة إحاطتها وعزلها؛ والغارات العنيفة وقمع للسكان المدنيين الفلسطينيين؛ والهجمات الدامية التي يطلق عليها هجمات ”دفع الثمن“ من جانب المستوطنين الإسرائيليين، الذين يواصلون مضايقة الفلسطينيين والاعتداء عليهم والاستيلاء على المنازل الفلسطينية، بدعم كامل من حكومتهم؛ وأعمال الاستفزاز والتحريض المستمرة من جانب السياسيين والزعماء الدينيين الإسرائيليين، إلى جانب المتطرفين اليهود الآخرين الذين يواصلون اقتحام وتدنيس المواقع المقدسة، بما في ذلك حرم المسجد الأقصى، ومهاجمة المصلين وغيرهم من المدنيين في هجمات عنيفة تتسم بالكراهية والتمييز والإحساس بالتفوق.

والغضب واليأس المتصاعدان في القدس الشرقية المحتلة حالة بالغة الخطورة يمكن أن تتطور في أية لحظة لتتحول إلى أي شكل بما في ذلك شكل الصراع الديني.

وفي بقية الضفة الغربية، تواصل إسرائيل أيضاً أنشطتها الاستيطانية غير الشرعية – حيث تفعل تماماً نقيض ما هو مطلوب لإنهاء هذا الاحتلال الغاشم. لقد قوّضت إسرائيل كلياً الحلَّ القائم على وجود الدولتين من أجل السلام، وذلك بإنشاء المستوطنات ومصادرة الأراضي وبناء الجدار وهدم المنازل وتشريد المدنيين، في انتهاك خطير لاتفاقية جنيف الرابعة واستخفاف صارخ بالمطالبات العالمية بوقف تلك الحملة غير القانونية. ويمضي المستوطنون أيضاً في ترهيب وتعذيب المدنيين الفلسطينيين، ويعيثون خراباً ودماراً. وتتواصل المداهمات والاعتقالات والاحتجازات العسكرية، نهاراً وليلاً، حيث تسجن إسرائيل الآن في ظروف قاسية أكثر من ٦ ٨٠٠ فلسطيني، بينهم أطفال ونساء ومسؤولون منتخَبون. ولم تجر بعد مساءلتها عن هذه الجرائم الخطيرة.

إنَّ الكارثة الإنسانية التي سبَّبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن عمد وعلى نحو تعسفي في قطاع غزة في الصيف الماضي، تزداد سوءاً بشكل يفوق التصوُّر. فالحصار الإسرائيلي غير القانوني والتأخيرات في إعادة البناء وأزمة الوقود والمياه والعواصف الشتوية الشديدة تُضاعف معاناة السكان المدنيين الفلسطينيين غير القابلة للتصوُّر، كما تكشف عن الأثر الدائم للجرائم التي ترتكبها القوات الإسرائيلية المحتلة. وشردت الفيضانات الهائلة مزيداً من المدنيين، إضافة إلى ١١٠ ٠٠٠ شخص شرَّدوا في أعقاب تدمير إسرائيل لمنازلهم وأحيائهم. وفي البرد القارس، لا تزال عائلات تأوي إلى مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وإلى منازل مؤقتة وحتى تحت أنقاض وركام ما تبقّى من منازلها، حيث تصارع من أجل البقاء بالحدِّ الأدنى من الغذاء والماء والمرافق الصحية والمستلزمات الإنسانية الأخرى.

وعلى الرغم من العرقلة والعقاب الجماعي الناجمين عن الحصار الإسرائيلي، فإنَّ حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني، بقيادة الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء رامي الحمد الله، تواصل جهودها للمضيِّ قدُماً في إعادة البناء وتلبية احتياجات شعبنا في غزة. ولكن يجب إدراك أنَّ الحجم والنطاق الواسعين لهذه الكارثة، على المستويين الإنساني والمادي، من شأنهما أن يشكِّلا تحدياً هائلاً حتى لأقوى حكومة وأكثرها قدرة.

وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى المطالبة بأن تُنهي إسرائيل فوراً حصارها لقطاع غزة وأن تسمح بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بدون عوائق، وانتقال الأشخاص إلى غزة ومنها، ودخول جميع الإمدادات الضرورية، بما يشمل مواد البناء والصادرات، وأن تحترم التعهدات بدعم إعادة البناء. وبدون ذلك، سيكون من شبه المستحيل تلبية الاحتياجات الإنسانية المُلحَّة، وإعادة بناء غزة، وتخفيف عزلة وصدمة شعبنا هناك أو إحياء أي مظهر من مظاهر الاقتصاد.

وبالإضافة إلى المعاملة الوحشية والعقاب الجماعي لشعبنا واستعمار أرضنا، فإن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تحجب مجدداً عائدات الضرائب الفلسطينية، وهو عمل انتقامي سافر وسرقة للأموال الفلسطينية. وقد أدان المجتمع الدولي سابقاً هذا النوع من العقاب وينبغي أن يدينه مجدداً. كما ينبغي له أن يطالب بإفراج إسرائيل عن عائداتنا الضريبية، الحيوية لعمل المؤسسات الحكومية، بما فيها خدمات التعليم والصحة والأمن والمرافق الصحية والرفاه الاجتماعي. وينبغي عدم التسامح مع هذا السلوك الفظ وغير القانوني من جانب إسرائيل أو تبريره، لأنَّ ذلك لن يؤدي إلاَّ إلى تشجيع ازدرائها للقانون والإفلات من العقاب.

وفي هذا الصدد، يجب أن يُذكَر بوضوح أنَّ انضمام دولة فلسطين مؤخرا إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، بما يشمل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، هو خطوة

قانونية وسلمية ينبغي أن يرحب بها المجتمع الدولي. وينبغي ألاَّ يكون هناك أيُّ شك بشأن التزام فلسطين بالقانون الدولي والسلام. ولا ينبغي معاقبة فلسطين على ذلك الالتزام المثبَت. فالقيام بذلك خطأ وأمر ضار، لا يمكن لأي شخص عاقل ومسالم وملتزم بالقانون أو بلد أن يتغاضى عنه.

إننا مُرغَمون على تذكير المجتمع الدولي بأنه ليس هناك تكافؤ أو توازن في هذا النزاع. فهناك محتل يفرض ويرسخ احتلالاً عسكرياً عمره نحو نصف قرن بأكثر الأساليب قسوة وفتكاً وتدميراً. وهناك شعب رازح تحت الاحتلال يطلب حريته وحقوقه ويسعى إلى العدل بوسائل سلمية وسياسية وقانونية، على الرغم من أعمال القمع والجرائم التي أُخضِع لها بلا رحمة طوال عقود.

ومما يجافي المنطق، وبالطبع، القانون إعفاء وتبرئة المخالف – إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال – من أي ذنب وبدلا من ذلك تهديد ومعاقبة أولئك – الشعب الفلسطيني – الذين لا يسعون سوى إلى حقوقهم الإنسانية، وفي طليعتها حقهم في أن يكونوا أحراراً ومستقلين.

لذا، فإننا نعرب عن التقدير للبيانات التي أصدرتها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومجموعات حقوق الإنسان دعماً لانضمام فلسطين إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وضد الأعمال الانتقامية الإسرائيلية. ونحن ممتنُّون أيضا على البيان المبدئي، المؤرخ ٧ كانون الثاني/يناير، الذي أصدره رئيس جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، السيد صديقي كابا، الذي رحَّب بإيداع دولة فلسطين صكوك الانضمام إلى نظام روما الأساسي وأكَّد أنَّ

”كل تصديق على نظام روما الأساسي يشكل تقدماً محبَّذاً نحو عالميته. وإنني أدعو جميع أعضاء الأمم المتحدة إلى الالتحاق بهذه المنظومة الدائمة والمستقلة للعدالة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب ومنع أخطر الجرائم بمقتضى القانون الدولي.“

وقد استجابت دولة فلسطين لتلك الدعوة بشكل إيجابي، وإنني فخور بالقول إننا سنكون الدولة العضو المائة والثالثة والعشرين في نظام روما الأساسي.

وعلى الرغم من إدراكنا للتهديدات والمشاكل الخطيرة العديدة في عالمنا، يتعين علينا أن نختتم كلمتنا بالسؤال عن كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح لمجلس الأمن بأن يبقى مكتوفاً، بينما يواصل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي الاحتدام، متسببا في إشعال التوترات وزيادة زعزعة استقرار الحالة في منطقة مضطربة أصلاً؟ وإلى متى يمكن للمجتمع الدولي أن يواصل غضَّ الطرف بينما يستمر هذا الظلم ويبقى الشعب الفلسطيني محروماً من حقوقه وحرياته، وهي الحقوق والحريات نفسها التي يُدافَع عنها بقوة في كل مكان آخر من العالم؟

إننا لا نستطيع الانتظار بعد الآن. فبعد نحو سبعة عقود على النكبة، ونحو خمسة عقود من الاحتلال، لا يمكننا أن نقبل بأن يُطلَب منَّا الانتظار لإقرار حقوقنا. فالشعب والقيادة الفلسطينيان كانوا أكثر من صابرين، وأكثر من منطقيين وأكثر من صامدين. وسيشهد التاريخ بوضوح على هذا الثبات في وجه هذا الظلم الشديد.

ولا يمكننا أيضاً أن نواصل القبول بأن يُطلَب منَّا الانتظار قبل السعي إلى المساءلة عن الانتهاكات الإسرائيلية ضد شعبنا. ويستند هذا إلى اقتناعنا الثابت بأنَّ المساءلة والاحترام الإلزامي للقانون أساسيان لردع ارتكاب جرائم أخرى ضد شعبنا، بما يجعل الاحتلال الإسرائيلي باهظ التكلفة، ويعجِّل بإنهاء هذا النزاع المأساوي وتحقيق العدالة والسلام.

ويجب أن يكون التركيز الآن على تنفيذ القانون وضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات

للقانون الإنساني وجرائم الحرب المرتكَبة، بدلا من اتخاذ تدابير عقابية بهدف القصاص منا لالتزامنا بالقانون الدولي.

ويجب أن ينصب التركيز على إنهاء هذا الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع والعدواني والاستعماري بجميع مظاهره وتحقيق توافق الآراء الدولي على التوصل إلى حل سلمي.

ولذلك سنواصل رفض جميع الحجج غير العقلانية لمناهضة مساعينا السلمية وغير العنيفة والسياسية والدبلوماسية والقانونية وسنواصل السير في هذا المسار لتحقيق العدالة والسلام. وفي الوقت نفسه، سنستمر في مناشداتنا جميع البلدان والشعوب المحبة للسلام مواصلة تضامنها القائم على المبادئ ودعمها في هذا المسعى لإعلاء شأن القانون الدولي ولاستيفاء حقوق الشعب الفلسطيني. وتشمل هذه الحقوق تقرير المصير في دولته فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، والتوصل إلى حلول عادلة لجميع المسائل الأساسية، بما في ذلك محنة اللاجئين الفلسطينيين، على أساس القرارات ذات الصلة والقانون الدولي.

وبالرغم من الانتكاسة التي حصلت مؤخرا في هذا المجلس، فإننا نأمل ونثق بأنه سيقدم هذا الدعم العالمي والتضامن، فضلا عن المسؤولية السياسية والأخلاقية اللازمة، مما يبسط روح العام الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وزخمه صوب تحقيق السلام العادل والدائم والشامل الذي ظللنا نسعى له لفترة طويلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أهنئ شيلي على قيادتها المقتدرة لمجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكر وزير الخارجية هيرالدو مونيوس، على وجوده هنا اليوم لتولي رئاسة هذه الجلسة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين الجدد – إسبانيا وأنغولا وفترويلا وماليزيا ونيوزيلندا. وأرحب بهم وأتمنى لهم حظا سعيدا. فهم سيكونون بحاجة إلى أن يحالفهم كل الحظ.

ولا يسعني أن ابدأ بياني بدون تناول الحوادث المفجعة التي وقعت في فرنسا الأسبوع الماضي واعتدى فيها الإسلاميون المتطرفون على أسلوب حياتنا. فشعار الجمهورية الفرنسية هو الحرية والمساواة والإخاء. وهذه هي القيم ذاتها التي جرى الاعتداء عليها. إن الإرهابيين الذي اقتحموا مكاتب صحيفة شارلي ايبدو اعتدوا على الحرية وعلى حق الجميع في التعبير عن أنفسهم. واعتدى الإرهابيون الذين استهدفوا متجرا للأغذية الموافقة للشريعة اليهودية على المساواة: وهي فكرة المساواة بين جميع بني البشر، أيا كانت ديانتهم. وبتوجيه هجماتهم إلى المدنيين الأبرياء، اعتدى الإرهابيون أيضا على روح الإخاء: وهي صلاتنا الإنسانية المشتركة.

ورد العالم بقوة. وأصبح شعار ''كلنا شارلي'' و''كلنا يهود'' نداء للحشد دفاعا عن أسلوب حياتنا. وخرج ملايين الأشخاص إلى شوارع باريس، وتظاهر عشرات الآلاف من الأشخاص من بوسطن إلى بروكسل إلى بيونس آيرس لتأبين الضحايا الـ ١٧ الذين قتلوا. وتماما مثلما توحدنا في الشوارع، فإن علينا أن نظل متحدين في التزامنا بالتمسك بالحرية.

ولنكن واضحين. إن الحرية تتعرض للاعتداء في جميع أرجاء العالم. ونشهد ذلك في نيجيريا، حيث حصد إطلاق النار أشخاصا أبرياء ولف حزام ناسف حول فتاة عمرها ١٠ سنوات وأرسلت إلى سوق مزدحمة. ونشهده في باكستان، حيث قتل الأطفال بإطلاق النار عليهم فيما كانوا يجلسون في غرف الدراسة. ونشهده في سوريا والعراق، حيث يقتل الصحفيون بوحشية. ونشهده في المملكة العربية السعودية، حيث حكم على أحد المدونين بالجلد ١٠٠٠ جلدة لإدارته لموقع شبكة الإنترنت يدعو إلى حرية التعبير. ونشهده في إيران، حيث أعدم

١٥ شخاص في رأس السنة الجديدة. ويجري شن حرب على الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، وعلينا أن نتصدى لها. وبالوقوف متحدين ومتحلين بالشجاعة والإيمان، يمكننا صد موجة التطرف العنيف وحماية القيم التي نعتز بها جميعا.

وما فتئت إسرائيل تقاتل من أجل الدفاع عن قيمها منذ إنشائها. وإذ تحيط بنا جماعات متطرفة متعهدة بتدميرنا، فإننا مضطرون لخوض الحروب وتحمل موجة إثر موجة من الإرهاب. ووارينا الثرى العديد من الأبناء والبنات وذرفنا الكثير من الدموع، ولكننا لم نتخل إطلاقا عن حلمنا بتحقيق السلام.

وفي عام ١٩٦٧، حضر ثمانية رؤساء دول عربية مؤتمر قمة في الخرطوم لصياغة سياسات الدول العربية إزاء النزاع مع إسرائيل. وخرجوا بلاءاتهم الثلاثة المعروفة – لا مفاوضات مع إسرائيل، ولا اعتراف بإسرائيل ولا سلام معها. وحتى حينما بدا ذلك مستحيلا، لا تزال إسرائيل تسعى سعيا جديا لتحقيق السلام.

وأصبحت مصر والأردن تدركان أنه مع أننا لسنا إخوة في العقيدة، فإننا إخوة في المصير، بمصير مشترك في الشرق الأوسط. واليوم، تقر دول عربية أخرى في منطقتنا أيضا بأن الإسلاميين المتطرفين لا يشكلون تهديدا لإسرائيل وحدها، بل يشكلون تهديدا لاستقرار هذه الدول ووجودها بالذات. وتخلت مصر والأردن عن اللاءات الثلاثة وحققتا السلام مع إسرائيل.

ولكن الفلسطينيين أسرى للماضي. فالقيادة الفلسطينية، وهي مثقلة بالرفض ومكبلة بالكراهية، ترفض التخلي عن السجال والسعي لتحقيق المصالحة. وبعد عقود من سعي الدول العربية الأخرى لإنهاء النزاع، لا تزال القيادة الفلسطينية ملتزمة بتلك اللاءات الثلاثة. فهي لن تفاوض، وهي لن تعترف بإسرائيل باعتبارها دولة للشعب اليهودي، وهي لن تحقق السلام. وقالت القيادة الفلسطينية لا للمفاوضات. ولدى الفلسطينيين انطباع بأن الأمم المتحدة ماكينة للبيع: يمكنهم فيها إقحام تظلماتهم وحل دعاواهم ضد إسرائيل حينما يشاؤون. ومنذ أن صوتت الأمم المتحدة لقبول الفلسطينيين باعتبارهم دولة مراقبة غير عضو في عام ٢٠١٢، اكتشف الفلسطينيون أن الأمم المتحدة هي الهدية التي تواصل العطاء. فهذه المؤسسة تعطي وتعطي ولا تتوقع أي مقابل.

وحينما يتعلق الأمر بقرارات السنة الجديدة، يمكنني أن أؤكد لكم على أن القرار الفلسطيني بفرض شروط للتوصل إلى اتفاق للسلام لم تكن على نحو ما كنا نتصوره. وسأعاني ضغطا شديدا لكي أتصور اقتراحا أكثر تحيزا. فهو لم يعالج احتياجات إسرائيل الأمنية الطويلة الأمد. وهو لم يطالب بأنهاء الإرهاب الفلسطيني. وهي لم يعترف بإسرائيل باعتبارها الدولة الوطنية للشعب اليهودي.

وكل ما فعله القرار هو فرض موعد نهائي عشوائي مدته عام واحد كان بوسعه أن يسمح للفلسطينيين باستباق الزمن والحصول على دولة بدون تقديم أي شيء في المقابل. ولا يمكن التلويح بعصا سحرية وتوقع التوصل إلى حل سحري لجميع المسائل الجوهرية مثل الحدود والترتيبات الأمنية وتوزيع المياه و "المطالبة بالعودة".

وبدلا من الانخراط في المفاوضات، تساور الرئيس عباس أحلام مستحيلة. ففي تشرين الثاني/نوفمبر، قال لصحيفة مصرية إن ملايين الفلسطينيين يرغبون في العودة وإنه لن يغلق الباب أمامهم. فالمطالبة بإغراق ملايين الفلسطينيين للدولة اليهودية تعبير ملطف – ولا يوجد تعبير آخر – لتدمير دولة إسرائيل.

وتملي الاقتراحات المقدمة إلى هذا المجلس ما يتعين على إسرائيل أن تقوم به من أعمال، وما ينبغي أن يحصل عليه الفلسطينيون. وإلى جانب كون المجلس متحيزا بشكل كبير، فإنه يطلق العنان لأوهام الفلسطينيين. وجميع الدول التي صوتت مؤيدة لقرار الفلسطيني الأحادي الجانب تشجع الفلسطينيين على مواصلة نهجهم الدبلوماسي الثلاثي ألا وهو:

الهروب من المفاوضات، ووضع عوائق أمام عملية السلام، والدوران في فلك إطالة أمد النزاع.

وتدعي بعض الدول في هذا المجلس أنها صوتت مؤيدة للقرار الفلسطيني لتشجيع الإسرائيليين والفلسطينيين على استئناف مفاوضات السلام. بل أوضحت إحدى الحكومات أنها كانت تحاول منع الفلسطينيين من الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية. حقا؟ لا يمكن للمرء أن يكون المفتش كلوسو ليعلم أن هذا ما كان يريده الفلسطينيون طوال الوقت.

لقد أيد المجتمع الدولي خريطة طريق نحو إحلال السلام ولكن الفلسطينيين سلكوا كل المنعرجات والمنعطفات. فهم يبحثون عن طرق مختصرة وحلول سريعة حيث لا يوجد أي واحد منها، وفي هذا الأثناء، هم يسيسون أي هيئة دولية أخرى. ومن الملائم للغاية أن السلطة الفلسطينية طلبت تمديد اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بأثر رجعي ليبدأ من ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

ومن المثير للدهشة أن ذلك قد جاء بعد يوم واحد من اختطاف إرهابيين فلسطينيين لثلاثة مراهقين إسرائيليين وقتلهم. وباختيار اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية، يؤكد الفلسطينيون على رسالة مفادها أنهم حريصون على التفاوض وغير مستعدين لتقديم تنازلات. ويجب على المجتمع الدولي أن يتوقف عن تشجيع مسيرة الحماقة هذه. ويجب أن يقول للفلسطينيين إن المطالبة بالعودة أمر غير مجد، وأن يوضح لهم أن السلام يتطلب القبول بحلول وسط، وأن يصر على عودتهم إلى المفاوضات المباشرة.

لقد قالت القيادة الفلسطينية: ”لا“ للاعتراف بإسرائيل بوصفها الدولة القومية للشعب اليهودي. إن إسرائيل هي وطننا التاريخي. وعندما أسير في شوارع القدس، فإنني أسير على خطى آبائنا، إبراهيم وإسحاق ويعقوب. وعندما أقف عند حائط المبكى، أشعر بآلاف السنين من الصلاوات والأحلام اليهودية. وعندما أجوب دولتنا الصغيرة، أرى التاريخ حيا. وأرى الوادي حيث قاتل داوود جالوت، والتلال حيث تنبأ أشعيا بأننا سنطبع سيوفنا سككا، والجبال حيث رأى إيليا رؤية للسلام. إن إسرائيل أرضنا منذ ٨٠٠ ٣ عام ونحن هنا لنبقى.

وما من شيء يمكن أن يغير الحقائق التاريخية. غير أن السلطة الفلسطينية مضت في مسار لإنكار الحقائق. إليكم حقيقة ربما لا يعرفها أعضاء المجلس. لقد بلغ الرئيس محمود عباس حاليا السنة العاشرة في فترة رئاسية مدتها خمسة أعوام. وهو على استعداد لقول شيء وعمل أي شيء للتشبث بالسلطة. وفي العام الماضي، ارتكبت السلطة الفلسطينية جميع أشكال الخيانة الدبلوماسية. فقد تخلت عن محادثات السلام وشكلت حكومة مع جماعة حماس الإرهابية ومنحت أوسمة لإرهابيين مدانين ونكثت بوعدها بأن وقعت على عشرات الاتفاقيات الدولية. وألقت قيادتها خطابا تغذيه الكراهية ضد إسرائيل هنا في الجمعية العامة، ودعت إلى ”أيام غضب“ عنيفة، وحثت الفلسطينيين على منع اليهود من زيارة جبل الهيكل باستخدام ”جميع الوسائل اللازمة“.

ولم يعترض المجتمع الدولي على القيادة الفلسطينية بشأن أي من هذه الجرائم. وبدلا من ذلك، فإنه يمنحها إذنا غير مقيد ويبعث برسالة مفادها أن بوسعها أن تحرض على العنف الذي يؤدي إلى شن هجمات إرهابية مع الإفلات من العقاب. والمجتمع الدولي يسمح لهم، بكل معنى الكلمة، بارتكاب أعمل قتل مع الإفلات من العقاب. وأدت خطب الرئيس عباس المليئة بالكراهية إلى وقوع العشرات من أعمال الشغب العنيفة. فقد أطلق الإرهابيون الفلسطينيون النار على مواطنينا وطعنوهم وقادوا سياراتهم ليصدموا بها جموع مشاة من مواطنينا. ولا توجد أي إشارة على أن موجة الإرهاب في طريقها إلى الانحسار. فقبل بضعة أسابيع فقط، ألقى إرهابيون فلسطينيون قنبلة حارقة على سيارة تقل الطفلة أيالا شابيرا

البالغة من العمر ١١ عاما. وأصيبت الطفلة الصغيرة بحروق من الدرجة الثالثة في أجزاء كثيرة من جسدها ووجهها. وبينما تكلم، فإنها تصارع الموت في المستشفى. ألا يستحق ذلك الهجوم المقزز على طفلة الإدانة؟ لأنني لم أسمع أي إدانة، سواء من القيادة الفلسطينية أو من هذا المجلس.

ويجب على المجتمع الدولي أن يطلب المزيد من الفلسطينيين، وأن يوضح لهم أن نشر ثقافة الكراهية أمر غير مقبول وأن يوضح أنه لا إفلات من العقاب على التعصب وأن يوجه رسالة مفادها أن الطريق إلى السلام يبدأ بالاعتراف إسرائيل بوصفها الدولة القومية للشعب اليهودي.

لقد قالت القيادة الفلسطينية، ”لا“ للسلام. وإسرائيل ملتزمة بالسلام. وما من أحد يفهم ما هو على المحك أكثر منا. إن الإرهابيين يستهدفون مدننا ومواطنينا. وفي كامب ديفيد في عام ٢٠٠٠، ومرة أخرى في أنابوليس في عام ٢٠٠٨، قدم قادة إسرائيل عروضا بعيدة الأثر كان من الممكن أن تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية. وقوبلت تلك العروض بالتهرب المتعمد والرفض القاطع وبموجات من الإرهاب. وقدمت إسرائيل التنازل تلو الآخر و لم تحصل على شيء في المقابل.

إن إقامة السلام الدائم تتطلب الشجاعة والرصيد السياسي والقيادة الفلسطينية تفتقر إلى الاثنين. فالسلطة الفلسطينية لا سلطة لها على قطاع غزة، وبالتالي، فإنه لا سلطة لها على ما يقرب من نصف الأراضي و ٤٠ في المائة من السكان الذين تدعي أنها تمثلهم، ومن المؤكد أنها لم تبرهن على استعدادها لمساعدة أهالي غزة. فعندما حاول هذا المجلس إصدار قرار للتعجيل بإيصال مواد البناء إلى غزة، لجأ الرئيس الفلسطيني إلى المماطلة وعرقل العملية وتخلى عن الاقتراح تماما في نهاية المطاف. ووافقت السلطة الفلسطينية على تحمل المسؤولية عن مراقبة المعابر، ولكنها لم تفعل ذلك على الإطلاق.

ماذا عن الدول العربية؟ لقد تعهدت الدول العربية الغنية بالنفط بتقديم أموال، ولكن يبدو أن خطوط الأنابيب قد جفت. من الناحية الأخرى، تتخذ إسرائيل خطوات ذات مغزى لإعادة بناء غزة. والسلطة الفلسطينية غائبة عن العمل. بل أن قيادتها لم تتمكن من أن تجد وقتا لزيارة غزة. وتركت شعبها ليعاني في ظل طغيان حماس. فهذه المنظمة الإرهابية ترسل المراهقين إلى معسكرات تدريب الإرهابيين وتتغاضى عن جرائم القتل بدافع الشرف وتعاقب على المثلية الجنسية بالقتل وتشجع التنفيذ العلني لعمليات الإعدام. وبدلا من إدانة جرائم حماس، شكلت القيادة الفلسطينية حكومة مع جماعة إرهابية تحرص على هدم إسرائيل أكثر من حرصها على بناء الشعب الفلسطيني.

ففي كانون الأول/ديسمبر، احتفلت حماس بالذكرى السنوية السابعة والعشرين لإنشائها بحرق دمى على شكل يهود وتنظيم عروض لشاحنات تحمل صواريخ بعيدة المدى في شوارع غزة. وخلال الاحتفال، شكر المتحدث العسكري باسم حماس أبو عبيدة إيران وقطر علنا على تزويد الحركة بالأسلحة والدعم. وقد مكنت هذه الأنظمة المارقة حماس وفتح من ارتكاب جرائم حرب لا حصر لها. وخلال الصيف، أطلق إرهابيون من حماس وفتح صواريخ من المساجد وخزنوا أسلحة في مدارس تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى واستخدموا مستشفيات غزة كمقار عسكرية ودفعوا بالأطفال إلى أسطح المباني كدروع بشرية. والأدلة كثيرة جدا، ولكن المجتمع الدولي لم يُخضع الفلسطينيين للمساءلة.

وتستعد حماس مرة أخرى للهجوم من خلال إعادة التسليح وإعادة بناء هياكلها الأساسية للإرهاب والتأكيد مجددا على التزامها بشن حرب على إسرائيل. وأجرت تجارب إطلاق لعشرات الصواريخ وتفرض ضرائب بلا هوادة على سكان غزة لتمويل مشروعها الإرهابي وتسرق الأسمنت –

وأكرر تسرق الأسمنت – الموجه للأغراض الإنسانية لإعادة بناء الأنفاق التي تستخدمها في الإرهاب.

إنني أستغرب حذف الكثير من هذه الحقائق، وهي ليست حقائق مزعومة ولا حقائق مُبلغ عنها ولكن حقائق فعلية، من التقرير المُقدم في هذا الصباح. قال رجل الدولة الأمريكي العظيم دانيال باتريك موينيهان ذات مرة: ”لكل فرد الحق في رأيه، لا حقائقه“. وستتم خدمة هذا المجلس على نحو أفضل إذا جرى تقديم حقائق أكثر وآراء أقل إليه في التقارير الشهرية.

فماذا كان رد المجتمع الدولي؟ كلما قالت القيادة الفلسطينية: ”لا“، فإنها تحصل على ما يبدو على المزيد من الأصوات المؤيدة في هذه المؤسسة. وتزعم الدول الأوروبية أنها تدافع عن حقوق الإنسان والحريات المدنية، ولكن مع كل يوم يمر أجد مزيدا من الأسباب لأكون متشككا في مقاصد الأوروبيين. فكل برلمان في الاتحاد الأوروبي صوت مؤيدا للاعتراف قبل الأوان بالدولة الفلسطينية يقدم مكافأة على الإرهاب، وكان قرار محكمة العدل للاتحاد الأوروبي في لكسمبرغ برفع اسم حماس من قائمة المنظمات الإرهابية انتصارا للإرهاب. وزعمت المحكمة أن القرار مجرد ”مسألة تقنية“. حقا؟ حسنا، يمكنني أن أقول لكم إنه ليس هناك أي شيء تقني في ما يتعلق بآلاف الصواريخ التي أطلقتها حماس على إسرائيل أو بالمدنيين الأبرياء الذين اختطفتهم الجماعة وقتلتهم. ولا يمكن لأي كمية من الشوكولاتة السويسرية أو الكعك البلجيكي (الوَفْل) أو النبيذ الفرنسي الفاخر أن تغطي على الطعم المر الذي يخلفه هذا الأمر في حلوقنا. لقد حان الوقت لأن تقف الدول التي تؤمن بالحرية والديمقراطية إلى جانب الدولة الديمقراطية الليبرالية الوحيدة في الشرق الأوسط.

ربما تكون نتائج التطرف الذي لا يوجد كابح له قد وصلت للتو إلى أعتاب أوروبا، لكننا نكافح الجماعات المتطرفة منذ إنشاء دولتنا. ففي كل يوم، نواجه حماس في غزة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الشمال والجماعات الجهادية في سيناء وحزب الله في جنوب لبنان. وإيران تمول حزب الله بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار سنويا لشن الحرب بالنيابة عنها. وهي تدرب الإرهابيين وتهرب الأسلحة في انتهاك صارخ للقرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧). وكدس حزب الله ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ من القذائف والصواريخ المتطورة ويهدد كبار مسؤولي حزب الله بصورة منتظمة باستخدامها.

وأعلن مسؤول كبير في الأمم المتحدة الشهر الماضي أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ”لم تر دليلا على وجود أسلحة أو عمليات نقل أسلحة غير مأذون بها في منطقة عملياتها“. حقا؟ من الواضح إن الأمم المتحدة لا تهتم بما يحدث لأنها لو كانت تهتم بالأخبار، لكانت قد علمت أن حسن نصر الله وباقي كبار المسؤولين يفتخرون بانتظام بحجم وتطور ترسانة حزب الله. ونقل عن نائب الأمين العام لحزب الله، نعيم قاسم، قوله في صحيفة ايرانية إن حزب الله يملك قذائف ذات دقة بالغة وإنه سيكون، بدعم من الجمهورية الإسلامية، على استعداد لأي حرب مستقبلية. ونشرت الجماعة الإرهابية خريطة توضح مواقع قذائفها من طراز فاتح في لبنان وهددت بأنه يمكنها ضرب أي مكان في إسرائيل. ولدى حزب الله القدرات وقد أظهر نواياه بشكل واضح للغاية. إن التهديد في منطقتنا حقيقي ووشيك. ولم يعد المجتمع الدولي يملك ترف تجاهل إشارات التحذير. ولن تقف إسرائيل موقف المتفرج بينما تواصل إيران تسليح وكلائها الإرهابيين. وسنتصرف من أجل الدفاع عن مواطنينا.

قال ونستون تشرشل ذات مرة إن أعظم الأشياء جميعها بسيطة، ويمكن التعبير عن العديد منها بكلمة واحدة، مثل ”الحرية“ و ”الشرف“ و ”الأمل“. وتؤيد إسرائيل الحرية والشرف والأمل. فهي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي

تدافع عن حق جميع الناس في ممارسة شعائرهم الدينية كما يشاؤون. وهي البلد الوحيد في المنطقة الذي توجد لديه صحافة حرة وانتخابات حرة وحرية تعبير. كما أنها البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي ترأست فيه النساء كل فرع من الفروع الثلاثة للحكومة. وتقف إسرائيل على الجانب الصحيح أخلاقيا.

والسؤال هو، على أي جانب سيقف مجلس الأمن؟ إذا كان يعارض الإرهاب والطغيان، فيجب عليه أن يقف مع الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. قولوا للفلسطينيين إنه ولئن كان بيننا نزاع إقليمي، فإن حق إسرائيل في العيش في أمن أمر غير قابل للجدل. وأوضحوا أن الإجراءات الأحادية الجانب ليست بديلا عن الحوار الحقيقي. وابعثوا رسالة إلى القيادة الفلسطينية بأنه يتعين عليها الاعتراف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي والموافقة على إجراء مفاوضات مباشرة، ومن خلالها، القبول بإحلال السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية شيلي.

إنني أرحب بهذه الفرصة المتاحة لي لترؤس هذه المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين. إن شيلي موطن لجالية كبيرة من الأشخاص من أصل فلسطيني، وهي الجالية الأكبر خارج منطقة الشرق الأوسط، ولجالية يهودية صغيرة ولكنها مهمة ومندمجة تماما في المجتمع الشيلي، تعيشان في سلام ووئام. وقد اعترفت شيلي بدولة إسرائيل في وقت مبكر. وكانت بالإضافة إلى ذلك، أحد أوائل بلدان أمريكا الجنوبية التي فتحت تمثيلا دبلوماسيا لها في رام الله. واعترفنا في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بدولة فلسطين وأيدنا عضويتها الكاملة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في العام نفسه. وفي عام ٢٠١٢، شاركت شيلي في تقديم مشروع قرار الجمعية العامة الذي نص على قبول فلسطين بصفتها دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة ٦٧/١٩). وإننا نعتبر تلك الإجراءات إسهاما في عملية السلام، حيث أنها تعزز قدرة الدولة الفلسطينية وتهيئ الظروف لبناء المؤسسات على نحو أفضل.

وقبل أكثر من عقدين من الزمن بقليل، بعد إبرام اتفاقات أوسلو بين دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، صمدت تلك الأحكام المؤقتة للاتفاقات أمام اختبار الزمن. وللأسف، وبعد سنوات من التقدم والكثير جدا من النكسات على السواء في المفاوضات، لم يتحقق بعد الحل القائم على وجود الدولتين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومرجعياتها التي نعلمها جميعا بشأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، تعيش في سلام وأمن جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

ومن غير المشجع عدم وجود خطة سلام مطروحة، وذلك لأول مرة خلال كل هذه السنوات. ويرسل ذلك إشارة سياسية سلبية للغاية. وشهدنا خلال عام ٢٠١٤، للمرة الثالثة في ست سنوات، اندلاع موجات جديدة من العنف المسلح بين الفصائل في قطاع غزة. وشاهدنا حركة حماس تطلق الصواريخ بشكل عشوائي على السكان المدنيين في إسرائيل، واتخاذ إجراءات عسكرية غير متناسبة ضد الفلسطينيين، مما أدى إلى أكثر من ٢ ٠٠٠ حالة وفاة، معظمها من النساء والأطفال، وتشريد آلاف الأشخاص الآخرين في منطقة مليئة بالمشردين أصلا. وتدين شيلي مثل هذه الأعمال التي تهدد الحياة والسلم والأمن. وكانت الضفة الغربية والقدس الشرقية أيضا مسرحا لتوترات مما أثار المخاوف من احتمال نشوب انتفاضة ثالثة. ويظهر ذلك أن الوضع الراهن غير قابل للاستمرار. وهناك حاجة إلى اتباع نهج جديد، يكون مدعوما بالحد الأدنى من الإرادة السياسية على الأقل.

أولا، يجب على الطرفين بناء الثقة وتعزيز الحوار بينهما. ويتطلب ذلك العمل المستمر ووضع حد للأعمال الانفرادية

والخطاب العنيف. وكما صرحنا خلال مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة الذي عقد مؤخرا، فإن غالبية المجتمع الدولي تحث إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وبالمثل، يتعين أن تتوقف الإجراءات الأحادية الجانب مثل سياسة الاستيطان غير القانونية والأعمال التي يقوم بها المستوطنون المتطرفون وطرد العائلات الفلسطينية من منازلها والعقوبات الجماعية مثل هدم منازل الأشخاص الذين يُفترض مشاركتهم في ارتكاب أعمال إرهابية. فهي تشكل تدابير خارج نطاق القضاء تتعارض مع الطابع الديمقراطي لدولة إسرائيل.

ولا تساعد الحالة الراهنة الرئيس عباس أو قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. على العكس من ذلك، فإنها مواتية لموقف العناصر المتطرفة. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم السلطة الفلسطينية وتشجيعها، من خلال عملية مصالحة داخلية، على النأي بنفسها بشكل قاطع عن الخطاب المتطرف للجماعات التي تعزز فحسب الكراهية والعنف، ولا تعترف بحق إسرائيل في الوجود.

ثانيا، نحن بحاجة إلى نهج دولي أكثر قوة. ونقدر الجهود الدؤوبة التي تبذلها الولايات المتحدة للمضي قدما بمفاوضات السلام. ويشكل ذلك جزءا مهما من نهج سياسي أوسع نطاقا ينبغي أن يشمل النظام المتعدد الأطراف ككل. ومن وجهة نظر شيلي، من الضروري تحديد مجلس الأمن لمعالم المفاوضات. وينبغي أن يتضمن النهج الجديد مشاركة أكبر من جانب الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والمجموعة الرباعية للشرق الأوسط. كما تدعو شيلي إلى حوار عام بشأن مبادرة السلام العربية، على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا أن شيلي ستواصل تشجيع فلسطين وإسرائيل على تحقيق تقدم في اتجاه تحقيق سلام عادل ودائم. ولدينا أمل، رغم أنه أمل خافت، في أن يستنى تحقيق ذلك. لقد حان الوقت لاستعادة الثقة واستئناف المفاوضات ووضع حد لهذا الصراع الطويل والمؤلم.

فيما يخص الصراع في سوريا، يؤكد بلدي من جديد على أن الحوار السياسي هو الحل الوحيد للصراع. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد عمل المبعوث الخاص للأمين العام لسوريا، السيد ستافان دي ميستورا. وتشيد شيلي أيضا بالجهود التي تبذلها الحكومة الروسية من أجل عقد حوار سلام دُعيت إليه مختلف جماعات المعارضة. ونأمل أن يشارك ممثلو جميع التيارات السياسية السورية وأن يغتنموا هذه الفرصة للإسهام في تحديد نقاط الالتقاء التي يمكن أن تكشف عن سبيل للخروج من الأزمة.

وتكرر شيلي إدانتها لأعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، التي ترتكبها جميع أطراف النزاع. ونحن نعتقد أنه من الأهمية بمكان اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية السكان الأكثر ضعفا ومساءلة مرتكبي هذه الجرائم. وفي هذا الصدد، فإن الأولوية تتمثل في سماح أطراف النزاع بإيصال المساعدات الإنسانية اللازمة للتخفيف من آثار أعمال العنف.

ومن الواضح أنه طالما لا يوجد حل للصراع في سوريا، سيجد جيرانها، وخاصة لبنان، أنفسهم مضطرين للتعامل مع حالة حرجة. وتشيد شيلي بقرار الحكومة اللبنانية استضافة أكثر من مليون مواطن سوري، على الرغم التحديات المترتبة عن ذلك. ونحث على تعاون بلدان أخرى في المنطقة من أجل مساعدة آلاف العائلات السورية التي تسعى إلى ظروف معيشية أفضل. وفي هذا السياق، أود أن أعلن أن شيلي تفكر في إمكانية استقبال المزيد من الأسر من أصل سوري وفلسطيني.

ونظرا لعودة ظهور العديد من الجماعات المسلحة على طول الحدود مع سوريا، فإن شيلي تكرر أهمية احترام مبدأ النأي بالنفس الوارد في إعلان بعبدا، ومنع تورط الفصائل المسلحة الأخرى، خاصة حزب الله، هناك مما يؤدي إلى تفاقم الانقسامات الطائفية.

وندين إدانة شديدة الهجوم المزدوج الذي وقع في ١٠ كانون الثاني/يناير في طرابلس، مُذكِّرِينَ بالبيان الرئاسي الذي اصدره المجلس.

وأخيرا، نرى أنه من الأهمية بمكان التأكيد مجددا على أهمية القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤)، بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية، و ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وفقا للالتزامات المترتبة على الدول بموجب القانون الدولي.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الآخرين.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدي، ومرحبا بكم – نحن ممتنون لحضوركم هنا بين ظهرانينا لترؤس جلسة بشأن مسائل بالغة الأهمية، ونقدر ما تبديه شيلي من ريادة كل يوم.

نشكر الأمين العام المساعد بالنيابة، تويبرغ – فراندزن، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

سأتكلم اليوم عن ثلاثة مواضيع: سوريا ولبنان والسلام في الشرق الأوسط.

فيما يتعلق بسوريا، نرحب بجهود المبعوث الخاص للأمين العام دي ميستورا لوقف الأعمال القتالية في مدينة حلب. وأي عملية من هذا القبيل يجب أن تكون متسقة مع المبادىء الإنسانية وأن تشمل التدابير الرامية إلى تيسير إيصال المساعدات الإنسانية. كما ينبغي أن تحد من أعمال العنف، وألا توفر غطاء لأي جانب لتحقيق أهداف عسكرية، مثل إعادة انتشار القوات. ونرحب بما يُبذل من جهود جدية للنهوض بالحوار السياسي وفقا لبيان جنيف الثاني، بما في ذلك الجهود التي قادها المبعوث الخاص دي ميستورا. ليس هناك أي حل عسكري لهذا النزاع المُدَمِّر، وما له من حل سوى الحل السياسي.

لقد قمنا في جلسات متكررة أمام هذا المجلس بعرض أدلة متزايدة على الفظائع التي لا توصف، التي يقترفها نظام الأسد. وهذه الجلسة ليست استثناء. ومنذ آخر مرة اجتمعنا فيها لمناقشة مسألة سوريا، أصدرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريرها الثالث الذي يتضمن المزيد من البراهن التي تشير إلى أن النظام استخدم بصورة متكررة مادة الكلور كسلاح ضد المدنيين، مُنتهكا بذلك انتهاكا مباشراً القواعد الدولية والالتزامات القانونية الدولية المترتبة على سوريا. واستنتج المحققون ''بقدر كبير من الثقة'' أن غاز الكلور استُخدم ضد ثلاث قرى خاضعة لسيطرة المعارضة في سوريا في العام الماضي. وفي إحدى القرى المتضررة، قال ٣٢ شخصا من بين ٣٧ شخصا استجوبهم محققو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أنهم ''شاهدوا طائرة عمودية أو سمعوا صوتها وهي تحلق فوق القرية أثناء الهجوم بالبراميل المتفجرة التي تحتوى على غازات سامة''. ومن بين القوات المقاتلة في سوريا، لا يستخدم الطائرات العمودية إلا نظام الأسد ولا يقصف بالبراميل المتفجرة إلا نظام الأسد.

يجب على المجلس أن يوقف استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية ويكفل إعلانه إعلانا تاما عن برنامج الأسلحة الكيميائية لديه وإزالته بصورة يمكن التنبؤ بها، على النحو المطلوب في القرار ٢١١٨ (٢٠١٤) واتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونحن ندين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف وفي أي مكان.

ليس استخدام الأسلحة الكيميائية العمل المستنكر الوحيد الذي يقوم به النظام. فكما أبلغت وكيلة الأمين العام آموس المجلس قبل شهر اليوم (انظر S/PV.7342)، فقد اشتد استخدام البراميل المتفجرة ضد المدنيين على نحو خاص في حلب وحماة وإدلب وريف دمشق، ودير الزور والرقة ودرعا، ولا يزال النظام يستخدم استخداما منهجيا التعذيب كوسيلة للتسبب

في المعاناة وانتزاع المعلومات. ووفقا للمرصد السوري لحقوق الإنسان، مات ما لا يقل عن ١٠٠ ٢ شخص في السجون السورية العام الماضي، وظهرت على جثث العديد منهم آثار التعذيب. وبما أن المرصد لا يحتسب سوى الحالات التي توصلت فيها الأسر بجثة أو شهادة الوفاة، فإنه يعتقد أن العدد الحقيقي أكبر من ذلك بكثير. وهذا يتسق مع ممارسات نظام الأسد الفظيعة التي كشف عنها المنشق السوري المدعو قيصر.

إن الأسد وحاشيته وأي فرد من الأفراد المشرفين على ارتكاب الجرائم الخطيرة في سوريا أو المشاركين فيها يجب أن يعلموا أنهم سيخضعون للمساءلة في نهاية المطاف. ولذلك السبب تؤيد الولايات المتحدة على نحو فعال جمع وحفظ الأدلة لدعم إجراءات قضائية في المستقبل في مجموعة متنوعة من الولايات القضائية لجرائم الحرب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات التي تشمل العنف الجنسي والجنساني. ويجب أن يدرك المشرفون على ارتكاب هذه الجرائم أو المشاركون فيها أن المجتمع الدولي بصدد إعداد ملفات عن انتهاكاتهم، والملفات آخذة في الازدياد. وفي غضون ذلك، ما زالت المعاناة وانعدام الأمن الشديدين اللذين تتسبب فيهما وحشية النظام والجماعات المتطرفة، مثل ”الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)“ وجبهة النصرة، تزيد من استفحال أقسى كارثة إنسانية على مدى جيل. ويحتاج نحو ٧,٦ مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية في سوريا؛ ٥,٥ ملايين منهم تقريبا أطفال. وشُرِّد نحو ٧,٦ مليون شخص داخل سوريا وأصبح أكثر من ٣ ملايين من السوريين لاجئين.

وفي ٢ يناير/كانون الثاني، قام خفر السواحل الإيطالي باعتراض سفينة شحن بدون طاقم تتقاذفها الأمواج على بعد ٤٠ ميلا من ساحل البلد. وكان على متنها نحو ٤٠٠ شخص، بمن فيهم الكثير من النساء والأطفال، مكوّمين على بعضهم البعض للاحتماء في حاويات أُعِدّت أصلا لنقل الماشية. وكان معظمهم من السوريين الهاربين من الحرب الأهلية تخلى عنهم في السفينة مهربوهم بعد أن ظنوا أنهم ميتون. التخلي عن الناس ليموتوا من شدة البرد والجوع في الحاويات المُعَدّة للحيوانات – ذلك ما فعلته بالسوريين وحشية الأسد. وهذا ليس بحادث معزول: فقبله بأيام، اعترض خفر السواحل الإيطالي سفينة أخرى بدون طاقم بينما كانت مندفعة بسرعة للإرْتِطام بالساحل، مُكْتَظّةً بنحو ٨٠٠ من السوريين.

وأمام هذه الاحتياجات وأوجه اليأس غير المسبوقة، يمكن بل يجب على جميع البلدان أن بذل المزيد من الجهد، بما في ذلك من خلال دعم البلدان التي تستضيف فعلا غالبية اللاجئين السوريين وتساهم مساهمات كبيرة في النداء الإنساني الهائل الذي أطلقته الأمم المتحدة لتوفير ٨,٤ بلايين دولا.

وما من بلد استقبل اللاجئين السوريين بعدد أكبر مما استضافه لبنان، الذي يستضيف أكثر من ١,١ مليون سوري يواجه تحديات متزايدة في تلبية احتياجاتهم الأساسية، لا سيما مع بداية فصل الشتاء. ونشجع لبنان وجميع البلدان المتلقية على التنسيق الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في وضع المعايير لتمكين الهاربين من العنف والاضطهاد من دخول هذه البلدان، كما نشجع الحكومات في جميع أرجاء المنطقة وجميع أنحاء العالم على توفير الملجأ للباحثين عن اللجوء، وفقا لمبادىء القانون الإنساني الدولي.

ويستحق لبنان انتخاب رئيس وحكومة بكامل الصلاحيات للمساعدة في التصدي للتحديات الكبيرة التي يواجهها البلد. وانتخاب رئيس هو بطبيعة الحال قرار لبناني، لكنه قرار يجب أن يُتخذ الآن من أجل الشعب اللبناني.

ولا تقتصر المعاناة داخل سوريا على السوريين فقط. فهناك نحو ٠٠٠ ١٨ من المدنيين المحاصرين في اليرموك، غالبيتهم الساحقة من اللاجئين الفلسطينيين. وتقدر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أن ٤٠٠

سلة غذائية ينبغي توفيرها كل يوم لتلبية الحد الأدنى من احتياجات السكان. لكن على مدى الشهر الماضي، لم تُوَزَّع سوى ٣٦ سلة في المجموع. ويعني ذلك توزيع ٣٦ سلة في الوقت الذي تقوم الحاجة فيه لما لا يقل عن ٠٠٠ ١٢ سلة.

وقد أسهمت وحشية الأسد في تأجيج ازدياد الجماعات المتطرفة العنيفة مثل داعش وجبهة النصرة، اللتين تنشران الرعب وعدم الاستقرار في جميع أرجاء المنطقة. وتلتزم الولايات المتحدة والدول الشريكة بمواصلة إضعاف داعش وهزمها في نهاية المطاف من خلال عمليات في سوريا، وفي العراق بناء على طلب الحكومة العراقية. ومع شركائنا، نلتزم باجتثاث الملاذات الآمنة لداعش في المنطقة. ونشيد برئيس الوزراء العراقي العبادي على انفتاحه على المنطقة وعلى جميع طوائف العراق، في جهد وطد ما يحظى به من دعم واسع النطاق. ونحث حكومته على مواصلة السير على نفس المسار صوب الإشراك الحقيقي لجميع المجموعات في تقرير المصير السياسي والاقتصادي والأمني للبلد.

إن انتشار داعش وجبهة النصرة وغيرهما من الجماعات المتطرفة الأخرى يهدد أيضا أمن جيران العراق وسوريا، ومصير لبنان على نحو مباشر تماما. فمشاركة حزب الله في النزاع في سوريا تنتهك سياسة لبنان المتمثلة في النأي بنفسه عن النزاع، وقد جعلت لبنان هدفا للهجمات المتطرفة العنيفة. ففي ١٠ كانون الثاني/يناير، نفذ المتطرفون تفجيرا انتحاريا مزدوجا في مقهى في حي جبل محسن في طرابلس، بلبنان، قُتِلَ فيه ٩ أشخاص وجُرح العشرات الآخرين. لكن إذا كان هدف المهاجمين هو تقسيم لبنان، فإنهم فشلوا. فقد نددت مجموعة كاملة من القادة اللبنانيين السنة والشيعة والمسيحيين تنديدا شديدا بالهجوم، مثلما ندد به قطاع واسع من فئات المجتمع اللبناني، التي احتشدت وراء القوات المسلحة اللبنانية من أجل ملاحقة المسؤولين عن الهجوم. كما ندد الشعب اللبناني بالهجوم تنديدا شديدا. وفي الأيام التي أعقبته، تصدرت تغريدة #JesuisJabalMohsen (#أنا جبل محسن) موقع تويتر في لبنان.

وأخيرا، أود أن أنتقل إلى الشرق الأوسط. لقد عملت الولايات المتحدة على مدى عقود من أجل محاولة المساعدة في تحقيق نهاية شاملة للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. ومهما كانت التحديات كبيرة، فإننا نعتقد جازمين أنه يمكن بل يجب التغلب عليها لأن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر.

وما زلنا ملتزمين بتحقيق السلام الذي يستحقه كل من الفلسطينيين والإسرائيليين: دولتان لشعبين، مع دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء، وتعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل يهودية وديمقراطية.

وقد وضحنا موقفنا. وكان مشروع القرار، الذي تم وضعه للتصويت على عجل، سيُبعِدنا أكثر عن البيئة المُمَكِّنة لتحقيق دولتين لشعبين، ولا يقرِّبنا منها. ومنذ ذلك التصويت، تتواصل الولايات المتحدة، ممثلة بالوزير كيري، مع كلا الطرفين في محاولة للحد من التوترات وإيجاد طريق للمضي قُدُماً. وسوف يجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية في نهاية هذا الشهر لمناقشة الطريق إلى الأمام.

وما زلنا نعارض الإجراءات الأحادية الجانب من كلا الجانبين التي نرى أنها تضر بقضية السلام. إن جهود الفلسطينيين الرامية إلى الانضمام لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،والانضمام إلى عدد من المعاهدات الدولية تأتي بنتائج عكسية ولن تنهض بتطلعات الشعب الفلسطيني إلى دولة مستقلة ذات سيادة. ونحثّ الطرفين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب الخطوات التي تهدد بدفع العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية إلى دوامة المزيد من التصعيد.

بينما نواصل العمل نحو تحقيق السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، نتشاطر القلق العميق الذي يساور الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحالة في غزة. يجب على جميع الأطراف أن تعمل معا للتعجيل بالجهود وزيادة الدعم لإعادة إعمار غزة من خلال

آلية تعمير غزة. والاحتياجات الإنسانية كبيرة، لا سيما في أشهر الشتاء القاسية. في كانون الأول/ديسمبر، أعلنت الولايات المتحدة تبرعا أوليا قيمته ١٠٠ مليون دولار لتغطية احتياجات عام ٢٠١٥ للوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بما في ذلك في غزة. ونحن نشجع الدول الأخرى على إعلان التبرعات والإسراع بتقديم الأموال التي كانوا قد وعدوا بها من أجل تلبية تلك الاحتياجات المُلحّة.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أكرر مرة أخرى، سيدي الرئيس، تحياتي الشخصية التي أعربت لكم عنها بالأمس.

ولئن كانت الحالة كما أُوضح بجلاء وبصورة مؤسفة في الإحاطة الإعلامية للأمين العام المساعد، فإن هناك عددا من المسائل الإقليمية الجديرة بأن ينظر فيها النظر مجلس الأمن. أود أن أغتنم فرصتنا الأولى هذه لتحديد موقفنا بشأن نقاط خمس يسترشد بها النهج الذي تتبعه نيوزيلندا في عملية السلام في الشرق الأوسط.

أولا، إن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني قد استغرق وقتا طويلا للغاية، وطال أكثر مما يجب إيجاد حل له. لقد دمّر الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. وهو يسهم في انعدام الأمن والاستقرار في المنطقة وخارجها. ويشكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولذلك تعتقد نيوزيلندا أن مسؤولية المجلس لا تتمثل في مجرد إبقاء المسألة قيد نظره، بل ينبغي له أن يتحرك أكثر ويشجع بهمة على التوصل إلى اتفاق سلام عادل ومستدام وطويل الأجل.

ثانيا، الحل القائم على وجود الدولتين هو الأساس الحقيقي والوحيد لتحقيق السلام الإسرائيلي - الفلسطيني الدائم. وعلى الرغم من أن مسائل الوضع النهائي لا يمكن الاتفاق عليها إلا من جانب الطرفين، تؤمن نيوزيلندا بأن الحل القائم على وجود الدولتين ينبغي أن يستند إلى إسرائيل ودولة فلسطينية تعيشان جنبا إلى جنب، في سلام وأمن، ويكون مقبولا من الطرفين، بحدود ما قبل عام ١٩٦٧ مع تبادل الأراضي المتفق عليها، وحل وضع القدس، والاعتراف المتبادل، والاتفاق بشأن الترتيبات الأمنية واللاجئين. إن أيّاً من تلك العناصرلن تُفزِع أي شخص. فالبارامترات المعروفة جيدا، وأيّد المجلسُ معظمها على مر السنين. والواقع أن الحل القائم على وجود الدولتين يكاد يكون يحظى بتأييد عالمي، لا سيما الطرفان نفسهما. لذلك تؤيد نيوزيلندا المبادرات الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف، وتقرّ على وجه الخصوص الجهود الدؤوبة التي بذلها الوزير كيري في الآونة الأخيرة.

ثالثا، تعتقد نيوزيلندا أنه ينبغي التوصل إلى الحل القائم على وجود الدولتين عن طريق التفاوض بين الطرفين وتأسف لأنه لا توجد حاليا مفاوضات من هذا القبيل، على الرغم من الجهود المتواصلة من جانب الآخرين، ولا سيما الولايات المتحدة. وقد سبق للطرفين نفسيهما أن أيّدا العديد من عناصر التسوية السلمية ووافقا عليها.

رابعا، دون إعادة الالتزام بالمفاوضات، ستزيد احتمالات تضاؤل التوصل إلى حل دائم على أساس وجود الدولتين. ويتعين على الطرفين أن يتوقفا عن الاستفزازات التي تعوق صنع السلام، أي الاستفزازات التي تفضي إلى أن يواجه الإسرائيليون أخطارا تهدد الحياة والمجتمعات بفعل الهجمات بالقذائف والصواريخ، والاستفزازات التي أدت إلى الدمار الذي لحق بغزة مؤخرا في تموز/يوليه وآب/أغسطس من العام الماضي. كما أن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي يؤجج الحالة، ويسد الآن بسرعة الفرصة التي تلوح للتوصل إلى الحل القائم على وجود الدولتين. يجب وقف النشاط الاستيطاني. إنه غير قانوني بموجب القانون الدولي، ومُخلٌ بالسلام العادل.

خامساً، إن الوضع الراهن أمرٌ غير مستدام؛ وعدم القيام بأي شيء هو ببساطة أمرٌ غيرُ عملي. والمزيد من الوقت - أي

الاستراحة المؤقتة – في حد ذاتة لن يحلّ المسائل. ولن يولّد التأخير سوى مزيد من الأعمال العدائية. والتوترات آخذة في التزايد، مدفوعة بدوامة العنف وفقدان الأمل، مما يقلل من آفاق التسوية. إن زيادة التطرف داخل بعض الأوساط الفلسطينية تدفع بإسرائيل إلى القيام بردود. كل ذلك يعني التزايد المطّرد للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ولكل هذه الأسباب، تعتقد نيوزيلندا أن عدم قيام مجلس الأمن بدور قيادي في هذه المسألة، في الوقت الحاضر، هو بمثابة التنصل من النهوض بمسؤولياته. و لم يعد ممكنا تبرير مقولة أن المجلس ليس له دور أو أنه لا يمكنه إضافة قيمة، ولا سيما أن السبل أخرى للتوصل إلى حل ببساطة لم تنجح. وفي الواقع، وحيث إن مجلس الأمن منوط به المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن، إذا كان ليس له دور في الظروف الراهنة، فإنه من الصعب أن نتصور متى قد يكون له هذا الدور.

ولا شيء من هذا يقلل بأي شكل من الأشكال من الجهود الجارية، ولا سيما تلك التي تبذلها الولايات المتحدة من أجل حلّ هذه المسألة. وتكتسي قيادة الولايات المتحدة أهمية بالغة؛ إنها أمر لا غنى عنه. ولكن، كما أظهرت الأحداث الأخيرة، فإن التنسيق والجهود المركزة من المجتمع الدولي بأكمله هي وحدها التي يمكن أن تولِّد الآن الزخم المطلوب. ولذلك، وإن كان التوصلُ إلى اتفاق نهائي أمراً يعود للطرفين، يمكن للمجلس أن يشجع المفاوضات ويدعمها. ويمكنه أن يضفي الشرعية على أي اتفاق يتم التوصل إليه. وبوسعه أستخدم سلطته الأخلاقية والقانونية والأدوات العملية تحت تصرفه لإعادة مسار الديناميات نحو المفاوضات المثمرة. نحن ندرك الحساسية الحادة التي يتسم بها الصراع. ونشيد بأدوار العديد من أصحاب المصلحة. نحن نعترف بالصعوبة التي يواجهها كل من الجانبين عندما يتكلم أحدهما مع الآخر. كل ذلك يبرر أخذ المجلس دورا استباقيا في دعم عملية صنع السلام.

وهذه المناقشة الحالية ليست الوقت لأن يعزز المجلس أو يدعم النُهُج التي قد يتم الشروع بها. ولكن ذلك الوقت سيأتي في القريب العاجل. هناك عدد من الاحتمالات التي قد تولّد على الأقل زخما للمفاوضات، التي قد تستفيد من شرعية الأمم المتحدة وقدرتها التنظيمية، وقد تعوّل أيضا على سلطة مجلس الأمن التي قد تقتضي، على سبيل المثال، أن يكون تقرير الأمين العام الشهري عن الشرق الأوسط أكثر تحديدا وعملي المنحى بقدر أكبر. وجميع تلك الأمور احتمالات يمكن أن تدعم عمل الطرفين مع جهاتهما الرئيسية صاحبة المصلحة في التوصل إلى اتفاق. ونيوزيلندا ملتزمة باستكشاف تلك الخيارات في محاولة لإعطاء زخم جديد للمفاوضات بعد انتهاء الانتخابات في إسرائيل في آذار/مارس. وأي مفاوضات مستأنفة لن تكون أقل صعوبة من ذي قبل، ولكن على الأقل سيكون المجلس في وضع أفضل للاضطلاع بدوره في دفع العملية إلى الأمام، مع الأمل في الحفاظ على الزخم عن طريق المساعي الحميدة للأمم المتحدة، بدعم من سلطة المجلس وتصميمه على دعم التوصل إلى تسوية دائمة.

وفي ذلك السياق، تؤيد نيوزيلندا من حيث المبدأ فكرة مشروع قرار لمجلس الأمن يتسم بالتوازن على نحو مناسب ويتناول مسائل الوضع النهائي، وربما أيضا يعزز اتخاذ تدابير محددة من أجل دعم الاستئناف المفاوضات. وإذا أريد لصنع السلام أن يمضي قدما بسرعة معقولة، فقد يكون من المناسب وضع إطار زمني واقعي لاستكمال تلك العملية. ولكي يدعم المجلس هذا الجدول الزمني ليس عليه أن يفعل ما فعله الآخرون سابقا؛ وهنا يتبادر للذهن أوسلو وأنابوليس.

ونيوزيلندا تدعم بقوة وجود دولة إسرائيل وتؤيد حقها في الدفاع عن ذلك الوجود وفقاً للقانون الدولي؛ ونحن نقبل أن تكون الترتيبات الأمنية أساسية في أي اتفاق نهائي. وسنظل متيقظين إزاء الشواغل الأمنية لإسرائيل. وبالمثل، تسلم

نيوزيلندا بأن كلتا الدولتين اللتين تشكلان حل الدولتين في نهاية المطاف سيكون لهما الحق في السيادة والأمن والعضوية في هذه المنظمة، واتساقاً مع هذا الرأي، أيدنا الطلب الفلسطيني بالحصول على مركز الدولة المراقب في الجمعية العامة. وقد أبلغنا كلا من الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية أن نيوزيلندا ستنظر بشكل إيجابي في المساهمة في أي وجود لطرف ثالث من شأنه أن يضمن سيادة وأمن كل من الدولتين، تماماً كما نفعل منذ عام ١٩٨٢ في سيناء دعماً لمعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية.

ونيوزيلندا تقيم صداقة قوية مع الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. وبروح تلك الصداقة، وكعضو منتخب، سوف نسعى وندعم مبادرات لكي يتكلم المجلس بشأن تلك القضية بصوت أكثر مصداقية وسلطة ويستخدم صلاحياته وسلطته القانونية للمشاركة بشكل تفاعلي من أجل إحلال سلام مستدام في الشرق الأوسط. وعليه، فإننا ندعو مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤوليته سعياً إلى حل دائم لذلك النزاع.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤس هذه المناقشة المفتوحة. وأود أن أشكر الأمين العام المساعد بالنيابة، تويبرغ – فراندزن على إحاطته الإعلامية التي قدمها هذا الصباح.

نجتمع اليوم في أول مناقشة بشأن الشرق الأوسط في عام ٢٠١٥. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، وفي آخر تصويت يجريه المجلس في عام ٢٠١٤ (انظر S/PV.7354)، انقسم هذا المجلس حول مشروع قرار بشأن المعايير (انظر S/2014/916) فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط. وكما ذكرت في تلك المناسبة في تعليلي للتصويت، فإننا إذ نتفق مع الكثير مما ورد في النص، ما يعكس مواقف طويلة الأمد للمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، فإننا لم نتفق مع بعض عناصر النص وخاب أملنا لعدم إجراء مفاوضات مناسبة بشأنه. وعلى الرغم من تلك الخلافات، فإن هذا المجلس يتشاطر نفس الالتزامات الأساسية إزاء تسوية تفاوضية تؤدي إلى إسرائيل آمنة وسالمة تعيش إلى جانب دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة، على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع تبادل للأراضي يتفق عليه، والقدس عاصمة مشتركة لكلا الدولتين، والتوصل إلى تسوية عادلة ومنصفة ومتفق عليها بشأن اللاجئين.

وللأسف، في عام ٢٠١٤، تراجعت آفاق حل الدولتين إلى الوراء بدلاً من أن تمضي قدماً. ونعتقد أن على مجلس الأمن في عام ٢٠١٥ أن يضطلع بدور أساسي في النهوض بحل الدولتين عن طريق التفاوض. وعند القيام بذلك، يجب أن نستفيد من دروس العام الماضي.

أولاً، يجب أن تلتزم إسرائيل والسلطة الفلسطينية باستئناف المحادثات للسماح بالتغييرات السياسية الضرورية للحيلولة دون العودة إلى النزاع. وما من أحد يمكن أن يشكك في ما اتصفت به جهود الوساطة التي بذلتها الولايات المتحدة في عام ٢٠١٤ من طاقة والتزام، ولكن لا بد أن يتحلى الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني بالشجاعة والعزم والقيادة الجريئة لاتخاذ القرارات الصعبة والتنازلات الضرورية للتوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض. والمملكة المتحدة مستعدة لدعم جهود الشركاء الدوليين – بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجهود الآخرين في المنطقة – لتشجيع الأطراف ومساعدتها.

ثانياً، يتعين على جميع الأطراف تجنب اتخاذ خطوات من شأنها أن تلحق المزيد من الضرر بآفاق استئناف محادثات ذات جدوى. ويقلقنا بشدة قرار إسرائيل الخاص بتجميد تحويل عائدات الضرائب إلى السلطة الفلسطينية. فهذا يتعارض مع بروتوكول باريس لعام ١٩٩٤ والتزامات إسرائيل باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال. كما أنه يهدد بتقويض الاستقرار

المالي للسلطة الفلسطينية وقد تترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة لجدوى حل الدولتين. ونحث إسرائيل على العدول عن ذلك القرار والامتناع عن اتخاذ أي إجراء عقابي آخر، بما في ذلك الإعلانات عن مستوطنات جديدة.

ونحيط علماً بإفادة الأمين العام بأن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية سيدخل حيز النفاذ بالنسبة للفلسطينيين في ١ نيسان/ابريل. وتبقى أولويتنا متمثلة في تحقيق حل الدولتين. وما زلنا نعتبر أن المفاوضات هي السبيل الأمثل لتحقيق ذلك في الواقع وعلى الأرض.

ثالثاً، يجب ألا تغيب غزة عن بالنا. ونحن نرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذها منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، روبرت سيري، لتسهيل استيراد مواد البناء واستخدامها لإعادة بناء غزة. ولكن الطلب لا يلبى بصورة كافية ولا بد من بذل المزيد من الجهد لمعالجة الوضع الإنساني وبدء الانتعاش في غزة.

رابعاً، إننا سنظل منفتحين لاستصدار قرار هو الأول من نوعه في مجلس الأمن بشأن معايير حل الدولتين، يحظى بتأييد المجلس بالكامل. ونحن نعتبر ذلك ممكناً، طالما سمح بالوقت الكافي لمفاوضات مناسبة.

في سوريا، نقترب من أربع سنوات من الصراع العنيف. لقد قتل ما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ شخص حتى الآن. وغالبية الوفيات نجمت عن القصف العشوائي لمناطق المدنيين من قبل النظام السوري. والاستخدام المتكرر لغاز الكلور كسلاح كيميائي في شمال سوريا والبلاغات المتسقة من شهود عيان عن وجود مروحيات في أوقات الهجمات لا تدع مجالاً للشك في مسؤولية نظام الأسد عن ذلك الجرم. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وحده، كانت هناك تسعة استخدامات منفصلة للأسلحة الكيميائية من قبل النظام على الأقل. ولا بد لمجلس الأمن أن يتصرف حيال تلك التقارير. وما فتئت وحشية نظام الأسد ورفضه الانخراط في عملية سياسية مجدية تؤجج النزاع وتقوي شوكة المتطرفين مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

والمملكة المتحدة ترحب باتخاذ القرار ٢١٩١ (٢٠١٤) في الوقت المناسب، والذي يسمح باستمرار وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها داخل سوريا، تجنباً لأساليب المماطلة المتعمدة التي تحول دون تسليم المساعدات الإنسانية من الأراضي التي يسيطر عليها النظام. وحتى في يوم الأربعاء الماضي – الذي أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان أنه كان أول يوم منذ أكثر من ثلاث سنوات لم ترد فيه أي بلاغات عن مقتل أحد نتيجة عمل عسكري – توفي ستة أشخاص نتيجة لسوء الأحوال الجوية وانعدام الإغاثة الإنسانية. وسنستمر في دعم بلورة مقترحات مبعوث الأمم المتحدة الخاص ستيفان دي ميستورا لتجميد الأعمال العسكرية في حلب للحد من العنف.

ونرحب بانتخاب خالد خوجة مؤخراً كرئيس للائتلاف الوطني السوري ونشجعه على تحقيق أقصى استفادة من الفرصة التي تتيحها الاجتماعات التي ترعاها مصر في وقت لاحق من هذا الشهر، لمواصلة توحيد صفوف المعارضة السورية والتكلم بصوت واحد ضد شرور طغيان نظام الأسد والتطرف.

إننا نحتاج إلى طاقة جديدة على المسار السياسي. ومؤتمر موسكو يمكن أن يكون عنصراً في ذلك، ولكن حتى يكتب له النجاح، نحتاج إلى مبادرة أوسع نطاقاً بدعم الأمم المتحدة ومشاركة مجلس الأمن. ونحث روسيا على استخدام نفوذها لدى النظام للمساعدة في تحقيق ذلك. يجب أن يكون هذا هو العام الذي تضع فيه عملية سياسية نهاية للصراع السوري.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بعقد الرئاسة الشيلية لهذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأشكر الأمين العام المساعد بالنيابة، تويبرغ – فراندزن على إحاطته الإعلامية. وقد استمعت

الصين باهتمام أيضاً إلى البيانين اللذين أدلى بهما سفيرا فلسطين وإسرائيل.

جلسة اليوم هي المناقشة الأولى للمجلس بشأن الشرق الأوسط في عام ٢٠١٥. وقد شهد العام الماضي السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، التي قررها الأمم المتحدة. وللأسف، فقد شهد عام ٢٠١٤ صعوبات شديدة في عملية السلام في الشرق الأوسط، وتوقف محادثات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية، والصراع في قطاع غزة.

واكتنف التوتر والمواجهة فلسطين وإسرائيل مرة أخرى. وكان مجلس الأمن لم يزل غير قادر على اتخاذ تدابير أساسية بشأن موضوع فلسطين، و لم يتمكن من اعتماد مشروع القرار بشأن قضية فلسطين الذي اقترحه الأردن بالنيابة عن الدول العربية. وتعرب الصين عن أسفها البالغ في ذلك الصدد.

لقد أثبت تاريخ عملية السلام في الشرق الأوسط مرارا وتكرارا أن إجراء محادثات السلام يشبه عملية الإبحار عكس التيار، لأنها ترتد إلى الوراء إن لم تمض قدما. ولا مناص من أن تسفر محادثات السلام المتعثرة عن نزاعات ضروسة، وتدفع فلسطين وإسرائيل نحو حلقة مفرغة من العنف الذي يولّد العنف. وتأمل الصين في أن توطد فلسطين وإسرائيل ثقتهما في السلام، وأن تواصلا الالتزام بخيار محادثات السلام الاستراتيجي، فضلا عن اتخاذ التدابير اللازمة لإعادة بناء الثقة المتبادلة بينهما.

وندعو إسرائيل إلى وقف بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والكف عن هدم مساكن الفلسطينيين، ورفع الحصار الذي تفرضه على قطاع غزة بشكل كامل، وتحويل الإيرادات الضريبية المجمدة إلى فلسطين، بهدف تهيئة الظروف المؤاتية لاستئناف محادثات السلام. ونؤيد طلب فلسطين الانضمام إلى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، علاوة على دعم جهودها الرامية إلى تعزيز التضامن على الصعيد الداخلي.

وفي غضون ذلك، ينبغي التصدي أيضا للشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. وتأمل الصين أن تتمكن فلسطين وإسرائيل من التوصل إلى اتفاق وتستأنفا المفاوضات في أقرب وقت ممكن، بما يؤدي إلى تسوية القضية الفلسطينية بشكل صحيح وفي وقت مبكر. وما تزال قضية فلسطين جوهر مسألة الشرق الأوسط ولها صلة وثيقة ومتشابكة بمسائل ساخنة أخرى في الشرق الأوسط. وسيؤدي عدم تسوية قضية فلسطين التي طال أمدها إلى المزيد من العنف والتطرف في المنطقة، ومن شأنه أن يجعل المسائل الإقليمية الساخنة أكثر تعقيدا وصعوبة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل بشعور من الإلحاح حين يتعلق الأمر بقضية فلسطين، ويعمد إلى تعزيز التنسيق واستكشاف جميع الإمكانيات وبناء أوجه التآزر المؤدية إلى إعادة فلسطين وإسرائيل مرة أخرى إلى المسار الصحيح لمحادثات السلام. وينبغي أن يستجيب مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن إلى نداء فلسطين والدول العربية والمجتمع الدولي عن طريق تحمّل مسؤولياته بطريقة فعالة، والاضطلاع بدور نشط في دعم محادثات السلام وإنهاء الاحتلال ودعم إعادة البناء في غزة واتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة التقدم المحرز بشأن قضية فلسطين.

وما تزال الصين تؤيد بقوة عملية السلام بين فلسطين وإسرائيل، فضلا عن كونها وسيطا مخلصا فيها. وندعم جهود الشعب الفلسطيني المبذولة في إقامة دولة فلسطين المستقلة على أساس حدود عام ١٩٦٧، ذات السيادة الكاملة، وعاصمتها القدس الشرقية. ونؤيد تمتع فلسطين وإسرائيل بالسلام والأمن المشتركين. وما تزال الصين تشجع عبر سبلها ووسائلها الخاصة المحادثات بينالطرفين المعنيين. وتؤيد الصين جميع الجهود الدولية المهيئة لعملية السلام. والصين على استعداد لزيادة تعاونها مع المجتمع الدولي بغية تمكينه من القيام بدور أكبر في الدفع نحو تسوية القضية الفلسطينية.

وقريبا تدخل الأزمة السورية عامها الخامس. وقد جلبت الحرب التي طال أمدها البؤس والمعاناة للشعب السوري، علاوة على أنها تشكّل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار الإقليميين والدوليين. ولا تزال الدعوة إلى التسوية السياسية عن طريق الحوار والمفاوضات بين الأطراف في سوريا، هي السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار هناك.

لقد بذل المجتمع الدولي سلسلة من الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة السورية في الآونة الأخيرة. وما فتئ المبعوث الخاص للأمين العام، دي ميستورا، يبذل جهودا دبلوماسية مكوكية ترمي إلى إنشاء مناطق تجميد للتراع. ودعا الاتحاد الروسي الحكومة والمعارضة السوريتين إلى إجراء حوار في موسكو في نهاية الشهر. وترحب الصين بتلك المبادرات. وندعم جميع الجهود المهيئة لحل التراع في سوريا وتعزيز الثقة المتبادلة والتخفيف من حدة معاناة السكان ودعم التسوية السياسية. ونأمل أن تتصرف جميع الأطراف في سوريا بما يحقق مصالح السكان والأمة بأسرها، وأن تتعاون بصورة نشطة مع جهود الوساطة الدولية، وتتوصل في أقرب وقت ممكن إلى تسوية سياسية تستجيب للأوضاع في البلد وتلبي مصالح جميع الأطراف المعنية، كي يتسنى إتاحة الفرصة للسلام وتمكين الشعب السوري من العيش في طمأنينة.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤس هذه الجلسة. وأود أن أشكر أيضا الأمين العام المساعد بالنيابة، على إحاطته الإعلامية.

أؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

لقد انضمت إسبانيا إلى مجلس الأمن في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وفي ذلك اليوم نفسه، كان ممثلها، وزير الخارجية والتعاون الإسباني، في مصر. وبعد أسبوعين، وفي إطار التحضير لمناقشة اليوم، قام الوزير مارغايو بزيارة كل من إسرائيل وفلسطين والأردن. وأرى أن ذلك يمثّل أفضل دليل على أن إسبانيا ستكرس اهتماما خاصا للحالة في الشرق الأوسط.

إننا نتكلم اليوم – بعد مضي ستة عقود على اندلاع التزاع – عن منطقة ما زال للعنف فيها عواقب غير منظورة، مع ما يترتب عن ذلك من آثار على الأمن العالمي. وليس أدلّ على ذلك وأكثر جلاء من ظهور الإرهاب تحت راية ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“. ولا يزال الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يمثّل محورا لجميع الأزمات الإقليمية. وبعد مضي ما يربو على نصف قرن من الزمان، ليس ثمة ما يشير إلى التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم يستجيب للتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته، ويكفل حق إسرائيل في العيش في سلام وأمن مع جيرانها في المنطقة.

واستنادا إلى ذلك الاستعراض، أود القول أن إسبانيا قد أبدت اهتماما في الاستماع إلى الأطراف وتقديم مساعيها الحميدة بغية وضع إطار عمل تستطيع بموجبه العودة إلى المفاوضات السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ولا بديل عن ذلك. ويدرك الجميع أن الحالة الراهنة تتسم بطابع في غاية الحساسية والهشاشة. وعندما يكون التفاهم بين الطرفين أكثر ما تمس الحاجة إليه، يبدو هناك اتجاه ضار نحو الانفصال التدريجي عن المبادئ والمعايير المقبولة دوليا، بوصفها إطارا للحل النهائي.

وفي ذلك الصدد، نقل الوزير غارسيا مارغايو، رسائل واضحة وحازمة لمحاوريه الإسرائيليين والفلسطينيين معا فيما يتعلق بأهمية معالجة الحالة والتصرف على نحو مسؤول للتخفيف من حدة التوتر واتّباع نهج بنّاء إزاء استعادة الثقة التي قُضي عليها كليا. وأعربت إسبانيا عن اعتقادها بأن من شأن أي عمل انفرادي أن يبعدنا عن وعد السلام الذي نتوق إليه جميعا.

وفي إسرائيل، نقل وزير الخارجية الإسباني إلى شركائه اقتناعنا بعدم شرعية السياسات الاستيطانية في الضفة الغربية

والقدس الشرقية، بموجب القانون الدولي، وأنها لا تزال تمثّل العقبة الرئيسية أمام حل الدولتين الذي قبله الطرفان منذ مؤتمر مدريد للسلام المعقود في عام ١٩٩١. وعلاوة على ذلك، فإن التقاضي بسبب النزاع في نهاية المطاف لا يساعد على بناء الثقة اللازمة لتنشيط عملية السلام. وعليه، أبلغ الوزير الإسباني القادة الفلسطينيين بضرورة الكف على وجه الاستعجال عن اتخاذ أي خطوة أخرى نحو المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك تقديم أي طلب إلى المدعية العامة بشأن الشروع في التحقيقات.

ونقل الوزير مارغايو إلى جميع محاوريه اعتقاد إسبانيا بأنه ينبغي أن يوحّد مجلس الأمن صفوفه ويعمل بهدف التغلب على هذا المأزق الخطير. ولم تتخل إسبانيا بعد عن الخيار المتمثل في مشروع قرار يستند إلى المعايير المعترف بها من قبل المجتمع الدولي، ومن شأنه أن يضع جدولا زمنيا محددا وواضحا لعودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات، أو عقد مؤتمر دولي، في حال اعتماد تلك الصيغة. وليس الهدف هو أن يحل مشروع القرار محل المفاوضات، بل أن يستخدم قرار كهذا لكسر الحالة الراهنة وإعادة إسرائيل وفلسطين إلى طاولة المفاوضات.

تحقيقا لذلك الهدف، يجب التفاوض على مشروع القرار بطريقة تؤدي إلى توافق الآراء بين جميع أعضاء المجلس، ويجب أن يُعرض في أنسب وقت من الناحية السياسية. وذلك هو السبيل الوحيد لجعل مشروع القرار عنصرا بنّاء في عملية السلام.

ترغب إسبانيا في قرارٍ يكون فعالاً أكثر من كونه فكرة بارعة، وأن يحظى بأوسع اتفاق ممكن، وهي على أتم الاستعداد للعمل من أجله مع أعضاء المجلس، وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، والاتحاد الأوروبي بطبيعة الحال، إضافة إلى جامعة الدول العربية التي تعقد اجتماعاً اليوم لتقييم ما يمكن اتخاذه من مبادرات، والمجموعة الرباعية التي ستجتمع في ٢٦ كانون الثاني/يناير.

لقد تحقق وزير الخارجية الإسباني من درجة الدمار الناجم عن النزاع الأخير في غزة. وعلى الرغم من النجاح في الشروع بآلية التعمير لضمان وصول المواد اللازمة إلى غزة، فإن العملية كانت بطيئة، ولا تستجيب لتوقعات السكان واحتياجاتهم. ونحن بحاجة على الأقل إلى مضاعفة دخول المواد واستخدام إمكانات المعابر الحدودية، بما يتجاوز مجرد تقديم مواد البناء، وذلك من خلال السعي إلى تخفيف الحصار، والسماح بعبور العمالة الفلسطينية، وتصدير المنتجات الفلسطينية، وإنشاء طرق المواصلات البحرية التي تمنح غزة إمكانية الوصول إلى العالم الأوسع. وعلاوة على ذلك، فلا غنى عن تسليم جميع الأموال التي تعهدت بها مختلف الجهات المانحة في موعدها المحدد. ومن الضروري توطيد وقف إطلاق النار المتفق عليه في القاهرة. ويجب أن يتم تنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بجميع جوانبه.

ويجب على المجتمع الدولي دعم جهود المصالحة بين فتح وحماس وتشكيل حكومة وفاق وطني تحت سلطة الرئيس عباس. ويتطلب نجاح حكومة الوفاق الوطني حتماً عودة فورية للسلطة الفلسطينية إلى غزة – وهو شرط ضروري لبناء الدولة الفلسطينية ودفع التعمير في قطاع غزة قدماً وتحسين الحياة اليومية لسكانه. يمكن لليأس المتزايد لدى سكان غزة أن يعطي دفعاً للخيارات الأكثر تطرفاً، بما في ذلك جماعات من قبيل ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“ (داعش)، مما يوقعه في كوارث أكبر. ويهدد استمرار حالة الفوضى هذه أيضاً أمن السكان في جنوب إسرائيل.

إن الوقت ينفد بسرعة. وينبغي لمجلس الأمن أن يكون مستعداً للعمل بمسؤولية وفعالية. ونناشد قائدي إسرائيل وفلسطين إبداء الشجاعة من أجل بناء السلام الذي يتوق إليه الشعبان ويحتاجان إليه. ونحيي قرارهما السير معاً في المسيرة المناهضة للإرهاب في باريس. وينبغي أن يدفعهما هذا القرار نفسه للتفاوض من أجل سلام عادل ودائم.

لقد قامت إسبانيا بالتفاتات سياسية مهمة تتسق مع موقفها المؤيد لإنشاء الدولة الفلسطينية في إطار الحل الشامل لعملية

السلام في الشرق الأوسط. وترى إسبانيا أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية، الذي هو أبعد من أن يكون غاية في حد ذاته، يجب أن يكون عملاً سياسياً يرمي إلى تحقيق التعايش بين دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان في سلام ورخاء وأمن. وهذا هو معنى ذلك الطلب، المدعوم من جميع المجموعات البرلمانية، الذي وافق عليه البرلمان الإسباني في كانون الأول/ديسمبر.

يجب على المجتمع الدولي إنهاء الصراع في سوريا، الذي أودى بحياة أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ من الضحايا منذ عام ٢٠١١ وأدى إلى تدفّق هائل للمشردين واللاجئين. إن خطة عمل المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا، السيد دي ميستورا، تأخذ في الاعتبار ديناميات جديدة عند التصدي للنزاع السوري. إن ضمان سماح جميع الأطراف بتجميد الأعمال القتالية في حلب يمكن أن يمثل خطوة واعدة نحو تخفيف حدة المأساة الإنسانية. والأمم المتحدة مدعوة إلى الاضطلاع بدور هام في تنفيذ ذلك. وسيكون من الحيوي رصد الامتثال للمبادئ المقبولة من الأطراف من أجل منع تكرار الحالات غير المرغوب فيها، كما حدث في الماضي، التي نجم عنها المزيد من المعاناة.

لن ينتهي النزاع السوري فوراً وعلى نحو حاسم إلا بالمفاوضات السياسية التي تشمل جميع الأطراف. وسوف يتطلب هذا مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة التي تتفاوض لتجنب الانهيار وحدوث فراغ مؤسسي لاحق في سوريا. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن مبادئ بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) ينبغي أن ترشد إطار المفاوضات الممكنة. وفي هذا الصدد، تواصل إسبانيا تشجيع الحوار بين قوات المعارضة السورية وغيرها من فصائل المعارضة المعتدلة، وتقديم مساعيها الحميدة للمبعوث الخاص للأمم المتحدة استناداً إلى الخبرة المكتسبة في ما يسمى مجموعة قرطبة. هذه العملية التي أطلقت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تعزز التقارب بين جماعات المعارضة المعتدلة المنتمية إلى طوائف الأقليات - الأكراد والإيزيديين والآشوريين والمسيحيين السريان والدروز - وخلال الأسابيع المقبلة، العلويين. وترى إسبانيا أن عملية قرطبة تجربة قيّمة تسبق العملية السياسية الأوسع نطاقاً، وتسعى إلى القيام بدور فيها.

تؤثر الأزمة الإنسانية تأثيراً شديداً ليس في سوريا والعراق وحسب، بل في البلدان المجاورة: لبنان ومصر والأردن وتركيا. تود إسبانيا خلال سنتين من عضويتها في مجلس الأمن أن تنخرط بعمق في الملف السوري. لقد اتخذ المجلس عدة قرارات تهدف إلى التخفيف من الأزمة الإنسانية الخطيرة جداً. وقمنا بتحديد عدد من التحديات الإنسانية والتحديات المتعلقة بتوفير الحماية، التي ما زالت كلها قائمة ولم تتم الاستجابة لها في العديد من الحالات.

إن من الضروري وقاية لبنان من التأثر بالنزاع السوري. يستضيف لبنان عدداً من اللاجئين، مما يسبب ضغطاً على القدرات الاستيعابية لبلد بحجمه وحساسيته وتعقيد توازنه الاجتماعي. ويجب علينا المساعدة في التخفيف من حدة هذه المشكلة وزيادة دعم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وعلينا أن نكفل الامتثال للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ونواصل العمل على تعزيز قدرة القوات المسلحة اللبنانية في المحافظة على السلامة الإقليمية، وسيادة القانون، واستقلال وسيادة لبنان. ويجب أيضاً إيلاء اهتمام خاص لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في مرتفعات الجولان، التي هي حالياً من أكثر البعثات هشاشة وتتطلب بالتالي المزيد من الدعم.

ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بدور حاسم في مكافحة الإرهاب وإضفاء الشرعية السياسية عليه. إن الإرهاب الجهادي بجميع أشكاله هو أحد أكبر الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وما من أحد في مأمن من التهديد. ومن حق المجتمع الدولي بل من الواجب عليه أن يدافع عن نفسه. ويجب أن نعمل معاً وبتصميم. ولا غنى عنا جميعاً. وتكتسب البلدان

ذات الغالبية من المسلمين أهمية خاصة في هذا الصدد، فهي الضحايا الرئيسية لمخططات الإرهاب الجهادي.

لقد رسم القراران ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) خطوطاً واضحة للعمل. ويتعين علينا ضمان تنفيذها وتطويرها. إن الاستراتيجية الرامية إلى مكافحة داعش، التي تضم أكثر من ٦٠ بلداً وتشارك إسبانيا فيها بوحدة من ٣٠٠ من المستشارين العسكريين، تؤتي ثمارها على أرض الواقع وقد خفضت من قدرة الإرهابيين على العمل.

وفي حالة العراق، سنقدم الدعم الكامل لحكومة السيد العبادي الشاملة للجميع في كفاحها ضد الإرهاب، وحفاظها على سيادة واستقلال البلد وسلامته الإقليمية. يستطيع الشعب العراقي وحكومة العراق والمجتمع الدولي أن يعتمدوا على الاستعداد الكامل لإسبانيا وخبرتها في خدمة هذه القضية العادلة.

يعقّد الطابع المعقد للمنطقة التنسيق الدولي ويسلّط الضوء على الحاجة إلى إنشاء آليات، من خلال الدبلوماسية، لمعالجة الصراعات البنيوية في الشرق الأوسط، بمشاركة البلدان الرئيسية في المنطقة والمنظمات الإقليمية العربية مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي. وينبغي للمجتمع الدولي بأسره، ولا سيما البلدان المجاورة ذات القدرة على التأثير، أن تشارك في هذا المسعى المشترك. وتذكرنا الهجمات الإرهابية المأساوية الأخيرة لجهاديين متعصبين في جميع أنحاء العالم بأن الوقت قد حان لإقامة الجسور من أجل تمكين المجتمع الدولي من دحر الإرهاب في مجال الأفكار أيضاً. إن تنامي التهديد الإرهابي يجعل التوصل إلى سلام عادل ودائم بين فلسطين وإسرائيل أمراً أكثر إلحاحاً. يمكن الاعتماد على إسبانيا للاضطلاع بدورها في طريق السلام.

السيدة جاكوبوني (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بكم، سيدي، لتوليكم رئاسة مجلس الأمن.

وأشكر الأمين العام المساعد بالنيابة، تويبرغ - فراندزن على إحاطته الإعلامية.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي سيُدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وقبل أن أنتقل إلى الحالة في المنطقة، اسمحوا لي أن أعرب عن تعازي وفد بلدي الخالصة لجميع الذين تضرروا من الهجوم الإرهابي الذي وقع الأسبوع الماضي في فرنسا.

أما مسيرة يوم الأحد الحاشدة التي لم يسبق لها مثيل التي نُظمت في باريس ردا على المذبحة فإنها بمثابة تذكير قوي للعالم بأن التسامح، وحرية التعبير، واحترام التنوع هي أمور تكمن في صميم إنسانيتنا.

وكما أكد بيان مجلس الأمن مرة أخرى بشأن الهجوم الإرهابي الذي وقع في طرابلس في ١٠ كانون الثاني/يناير، فإن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يمثل أحد أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. لا يوجد - ولا يمكن أن يوجد أبدا - أي مبرر لهذه الأعمال، أينما وحيثما ارتكبت وأيا كان مرتكبوها.

وفي العراق، ساعدت الجهود الدؤوبة على وقف تقدم داعش الفتاك. ومن أجل دعم تلك الجهود، فإننا بحاجة إلى مضاعفة جهودنا في فضح حقيقة داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية، بكل ما تتسم به من وحشية، كمجرد وحوش وقتلة وحشيين لا إيمان لديهم ولا دين ولا إنسانية. ويجب علينا أيضا مضاعفة مجموعة التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب بأكملها وتعزيز التعاون الدولي تحقيقا لهذا الغرض.

وعلاوة على ذلك، فإن إدخال تغييرات عميقة ومستدامة داخل البلد أمر يكتسي أهمية كبيرة، مع وجود حكومة شرعية وشاملة للجميع توفر الأمن لجميع المواطنين في العراق وتشاركهم العمل. وفي هذا الصدد، نرحب بالخطوات التي اتخذها رئيس الوزراء العبادي؛ فاتفاق النفط المبرم في ٢ كانون

الأول/ديسمبر بين حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية يمثل أحد التطورات الإيجابية التي تبعث على الأمل في أن تسير الحكومة العراقية في المسار الصحيح في متابعة التزامها بتحقيق الشمولية والمصالحة الوطنية. وينبغي أن تقترن تلك الخطوات بتواصل مماثل مع الطائفة السنية. وهناك حاجة لأن يقدم الشركاء الدوليون والإقليميون الدعم إلى الحكومة العراقية من أجل بناء القدرات وتحقيق الإعمار، وذلك من أجل إفساح المجال لرئيس الوزراء العبادي لتنفيذ برنامجه للإصلاح.

وفي بداية عام ٢٠١٥، لا تزال سوريا تشكل أكبر مآسي العالم الحديث. فقد بلغت المعاناة الإنسانية في سوريا مستويات تفوق الخيال. فهناك أكثر من ١٢ مليون سوري في أمس الحاجة للمعونة الإنسانية، من بينهم ٥,٦ مليون طفل. وقد سُجلت الفظائع الرهيبة والجرائم ضد الإنسانية بالتفصيل في تقارير لجنة التحقيق المستقلة، وتقرير ”قيصر“ (S/2014/244، المرفق) وفي تقارير أخرى.

وقد تعرض الأطباء والموظفون الطبيون والعاملون في مجال المساعدات الإنسانية للهجوم والقتل في مقابل جهودهم المتفانية التي يبذلونها بهدف التخفيف من معاناة الشعب السوري. أما الحكومة السورية – التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن توفير الحماية – فقد واصلت ارتكاب جرائم ضد شعبها على مدى أربع سنوات. ونحن نؤيد تمام التأييد المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا في جهوده الرامية إلى إيجاد السبل الكفيلة بعكس مسار هذا التصاعد المروع للعنف والتوصل إلى حل سياسي شامل. كما نحث جميع الأطراف – خاصة النظام السوري – على تنفيذ القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٣) و ٢١٩١ (٢٠١٤) تنفيذا كاملا.

لقد استمر الإفلات من العقاب في سوريا لفترة أطول من اللازم، ويجب على المجلس زيادة الضغط لمواجهة استمرار حالة عدم الامتثال. ويجب محاسبة مرتكبي الفظائع الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، أيا كانوا. فالعدالة والمساءلة أمران ضروريان من أجل حل الأزمة في سوريا.

هناك درجة كبيرة من انعدام الثقة والاهتمام والدعم لدى الطرفين للجهود الرامية إلى حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وفي هذا السياق المتفجر وغير المستقر إلى حد كبير، فإن الوضع الراهن غير مقبول. وبالنسبة للإجراءات أحادية الجانب، التي من بينها الانضمام إلى المنظمات الدولية ووقف تحويل الإيرادات الضريبية، فإنها تشكل عقبات تحول دون استئناف المفاوضات. وينبغي أن تتم عمليات تحويل الإيرادات الضريبية من الحكومة الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية في الوقت المناسب وأن تتسم بالشفافية، على النحو المطلوب بموجب بروتوكول باريس.

وينبغي أن تستخدم القيادة الفلسطينية مركزها الدولي بصورة بناءة. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار توسيع المستوطنات، وعنف المستوطنين، وهدم المنازل، وبيانات حماس التحريضية، ولا بد من وقف والتحريض على الفور بغية الحفاظ على قابلية الحل القائم على وجود دولتين.

إن الحياة في غزة ما برحت تشكل مأساة إنسانية. وتكرر ليتوانيا التأكيد على أهمية إجراء تغيير جذري في الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في قطاع غزة، بما في ذلك إنهاء إغلاق المعابر. ونحث الأطراف على التنفيذ الكامل للآلية المؤقتة لرصد مواد البناء التي تفاوضت بشأنها الأمم المتحدة، وإسرائيل، والسلطة الفلسطينية، والتحقق منها باعتبار ذلك خطوة هامة نحو الفتح العاجل والضروري لجميع المعابر الحدودية.

ونود أن نشدد على أهمية إحداث تغير في السياسة الإسرائيلية من أجل السماح لغزة بممارسة النشاط التجاري بصورة طبيعية وعلى أساس دائم.

ويكتسي تولي السلطة الفلسطينية كامل المهام الحكومية أهمية بالغة من أجل تحقيق تحسن دائم للحالة في غزة. ومن الأهمية بمكان أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته المالية من أجل دفع عملية إعمار غزة قدما.

إن الوضع غير المحتمل في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وتدهور السياق الإقليمي يؤكدان على الحاجة الملحة إلى التوصل لاتفاق سلام شامل. وندعو جميع الأطراف وجميع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، بما فيها الولايات المتحدة، والمجموعة الرباعية، وجامعة الدول العربية، والجهات الفاعلة الإقليمية، ومجلس الأمن، والاتحاد الأوروبي، وغيرها من الجهات على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك. أما مشاركة كل من الرئيس الفلسطيني عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في مسيرة التضامن في باريس فتبين أن الفلسطينيين والإسرائيليين يؤيدون نفس القيم العالمية، وهي السلام والتسامح والاحترام المتبادل. لنأمل أن تعيد هذه القيم المشتركة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات، الأمر الذي كلما كان أسرع كلما كان أفضل.

السيد غسبار مارتنز (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود الإعراب مرة أخرى عن ارتياحي الكبير لرؤيتكم، سيدي الرئيس، تترأسون جلسة مجلس الأمن. كما أتوجه بالشكر للسيد تويبرغ - فرانزن على إحاطته الإعلامية الشاملة والشيقة للغاية التي قدمها أمام المجلس صباح هذا اليوم.

وأود أن أبدأ بذكر موقفنا بشأن هذه الحالة بشكل واضح. تقيم أنغولا علاقات طيبة مع دولة إسرائيل، وكذلك مع السلطات الفلسطينية. وتقوم علاقاتنا مع إسرائيل على أساس المبادئ العالمية للقانون الدولي والمصالح المشتركة لكلا الجانبين. بل إن التعاون المثمر مع إسرائيل قد تطور على مر السنين في العديد من القطاعات، ولا سيما في مجالات الزراعة، والصحة، والطيران، والبناء، والصيد، والاتصالات السلكية واللاسلكية، من بين أمور أخرى. وبالمثل، فإن أنغولا لديها علاقات تاريخية ودية للغاية مع فلسطين. فقد استضفنا التمثيل الدبلوماسي لفلسطين في عاصمتنا لفترة طويلة. وتجسد تلك العلاقات تضامن أنغولا مع الشعب الفلسطيني في سعيه إلى تحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة في تقرير مصيره وفي إقامة دولة حرة ومستقلة.

ونؤمن إيمانا راسخا بأن التسوية السلمية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ستكون بمثابة خطوة بعيدة الأثر من أجل تحقيق الاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ونحن إذ ندرك تماما تعقيدات المسألة، فإننا نرى أن الحل القائم على وجود الدولتينهو الخيار العملي الوحيد لتحقيق سلام شامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، الأمر الذي يجب على الطرفين تقديم تنازلات كبيرة من أجل التوصل إليه. كما نرى أنه ينبغي إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية، حتى يتسنى للشعب الفلسطيني ممارسة حقه الكامل في تقرير مصيره من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامة.

وفي هذه المرحلة، نود أن نتناول النشاط الاستيطاني الإسرائيلي المستمر. نتفق جميعا على أن المجتمع الدولي ما فتئ يذكر أن النشاط الاستيطاني يشكل انتهاكا للقانون الدولي، وأن ذلك يؤدي إلى نتائج عكسية للحل القائم على وجود الدولتينوأنه يعمل بمثابة تحريض على العنف، على نحو ما يتبين في الأحداث الأخيرة التي وقعت في القدس.

ومن هذا المنطلق، نناشد حكومة إسرائيل النظر في اتباع نهج سياسة جديد كدليل على رغبتها في حل توفيقي وفي التعاون بشكل بناء من أجل تحقيق التسوية السلمية.

لا تزال الحالة الإنسانية تبعث على القلق الشديد. على الرغم من أن الآلية المؤقتة لإعادة إعمار غزة أصبحت جاهزة، مطلوب على جناح السرعة التمويل اللازم لإعادة بناء الخدمات الحيوية، بما في ذلك الهياكل الأساسية لإمدادات الكهرباء والمياه. وفي هذا الصدد، يسرنا أن المجتمع الدولي قد تعهد بتقديم مبلغ ٥,٤ مليار دولار لإعادة إعمار غزة، ونشيد بمصر والنرويج على قيادة هذا الجهد الذي تمس الحاجة إليه لتحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين، لكي يرى تغييرات أساسية في العوامل المحركة للصراع.

من الحيوي أيضا أن يتوحد الفلسطينيون في هيكل فعّال للإدارة الحكومية، ويسرنا أن نلاحظ أنه اتخذت مؤخرا خطوات حاسمة نحو تشكيل حكومة وحدة وطنية. يجب توطيد حكومة الوفاق الوطني، وأن تضطلع بمسؤولياتها عن الإدارة الفعالة للأمن والخدمات العامة وأن تصبح ندا فاعلا في مفاوضات فعّالة مع إسرائيل وموجهة نحو النتائج. وعبارة الحل القائم على وجود الدولتينلا يمكن الاستمرار في ترديدها من دون تفعيلها ولا ينبغي ذلك. ولا بد من أن يكون ذلك هدفا واضحا وموضوعيا يتم بلوغه من خلال مفاوضات مثمرة وإيجابية.

في الحقيقة أن الحالة السياسية في الشرق الأوسط تبعث على القلق الشديد. فاستمرار الصراع في سوريا وما ينجم عنه من عواقب إنسانية مفزعة، واستمرار حالة عدم الاستقرار في العراق وتفاقمها المتمثل في الانقسامات العرقية والدينية، وتدهور الحالة الإنسانية في غزة كلها مسائل تقتضي من مجلس الأمن تناولها بقوة. ثمة عوامل تغذي زيادة التطرف وتعمل على إشاعة التعصب والكراهية باسم الدين، وهي عوامل موجودة عند الجماعات الراديكالية من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجبهة النصرة في الشرق الأوسط، فضلا عن تنظيم بوكو حرام وحركة الشباب في أفريقيا. إن التحديات هائلة أمام التصدي لهذه الاتجاهات، ويجب علينا جميعا أن نرص صفوفنا لإيجاد حلول مناسبة من خلال الحوار بين الحضارات واحترام الثقافات.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا بأننا نسعى جاهدين إلى المساهمة في إنشاء منتدى للحوار والمناقشة المثمرة. في الآونة الأخيرة شهدنا في باريس العديد من قادة العالم، وخاصة الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو، يسيرون معا لتحقيق نفس الهدف المتمثل في مكافحة الإرهاب وإحلال السلام. لقد كان ذلك وميض أمل نرجو الإبقاء عليه. ونأمل شديد الأمل في أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، والتخفيف من حدة التوتر في المنطقة بأسرها، والمساهمة بشكل فعّال في عالم يسوده السلام والأمن.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد تويبرغ – فراندزن، مساعد الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

لا تزال نيجيريا مقتنعة بأن التوصل إلى تسوية من خلال التفاوض يمثل أنسب سبيل مفضٍ إلى إحلال السلام الدائم بين إسرائيل والفلسطينيين. ولهذاً السبب نشعر بالقلق جراء عدم إحراز تقدم في عملية السلام. يتعين على الطرفين التحلي بالمرونة والإرادة السياسية للتفاوض بحسن نية. وترى نيجيريا أن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد المتمثلة في الأرض مقابل السلام، وخريطة الطريق من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط ومبادرة السلام العربية جميعها تشكل أساسا صالحا لإحلال السلام الدائم بين إسرائيل وفلسطين.

إن ما هو مطلوب الآن، في رأينا، أن تقوم القيادة لدى كل طرف من الطرفين باتخاذ قرارات شجاعة تمكن عملية السلام من المضي قدما. فالسلام لا يمكن فرضه من الخارج. بل يجب أن يأتي من الداخل. ونحث الجانبين كليهما على الامتناع عن الكلام العدائي والعمل الانفرادي اللذين يعمقان من عدم الثقة بينهما ويبددان آفاق فرص استئناف محادثات السلام. فما من بديل لحل يرتكز على المفاوضات. نود أن نوضح كل الوضوح أن نيجيريا تود أن ترى حلا للمسألة الإسرائيلية – الفلسطينية في إطار الحل القائم على وجود الدولتينوالذي يمكن إسرائيل وفلسطين من العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

السيدة قعوار (الأردن): في هذه اللحظة، التي نجتمع فيها هنا، يوجد الملايين من المشردين واللاجئين في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، وتحديداً الأطفال منهم، الذين أمضوا الأسابيع الماضية في البرد القارس وتحت وابل الأمطار والثلوج الغزيرة التي شهدتها المنطقة. إن الاستجابة للنداءات وتكثيف العمل

على معالجة المسببات التي أدت إلى تشريدهم سواء في فلسطين أو سوريا أو العراق، هي مسؤولية على المجتمع الدولي، والعمل في غضون ذلك على تعزيز الدعم الإنساني لهم ومساعدة الدول المضيفة، ومنها بلدي الأردن، في هذه المهمة الإنسانية التي نتحملها نيابة عن الإنسانية والمجتمع الدولي. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على الجهود التي بذلتها للتخفيف من وطأة تلك الظروف الجوية الصعبة على مجتمعات اللاجئين في الشرق الأوسط، وأن أتقدم بالشكر لحكومات الدول التي ساهمت في تقديم الدعم اللازم لذلك، مؤكدة أنه مع تقديرنا الكبير للدعم المقدم، فما زال أقل بكثير مما هو مطلوب.

لقد كان العام الماضي من أصعب وأقسى الأعوام التي مرت على الشعب الفلسطيني الشقيق في الأراضي المحتلة. هذا الشعب الذي اصطدمت طموحاته الصادقة نحو تحقيق السلام بتعثر المفاوضات وتوقفها مع نهاية شهر آذار/مارس العام الماضي، على الرغم من الجُهد المُقدر وغير المسبوق للولايات المتحدة الأمريكية ممثلة بوزير الخارجية جون كيري. وقد تلا توقف المفاوضات توترات وفراغ سياسي نتج عنه مواجهات دموية عنيفة في مختلف الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة.

لقد شهد العام ٢٠١٤، وفقا لما ذكره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أعلى حصيلة للضحايا الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى العدوان الإسرائيلي غير المبرر على قطاع غزة والذي استشهد خلاله ٢٠٠٠ فلسطيني كانت الأغلبية منهم من المدنيين، وخاصة الأطفال والنساء، ودمرت فيه البنى التحتية، ومرافق الخدمات الصحية والتعليمية في القطاع. لقد شُرد خلال العام ٢٠١٤ نصف مليون فلسطيني وهُدم وتضرر ٢٢ ألف منزل.

لقد كان العام الماضي عام التوسع الاستيطاني والتهجير القسري للفلسطينيين. فقد توالت في عام ٢٠١٤ اعلانات الحكومة الاسرائيلية لبناء الوحدات السكنية دون اكتراث لإدانات المجتمع الدولي المتكررة. كما ازدادت أعداد المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة بنسبة ٤ في المائة عن العام الماضي، وفقا لأرقام الحكومة الاسرائيلية نفسها. وارتفعت في العام ٢٠١٤ نسبة الفلسطينيين الذين نزحوا في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بنحو ٦ في المائة نتيجة التهجير القسري للفلسطينيين والسياسات المتعلقة بالاحتلال. وحتى المسجد الأقصى المبارك تعرّض خلال العام الماضي إلى حادثتين غير مسبوقتين. الأولى هي إغلاقه، والثانية هي اقتحامه، ناهيك عن سلسلة اعتداءات المستوطنين والمتطرفين اليهود على الحرم الشريف والزيارات الاستفزازية لأعضاء اليمين الاسرائيلي والكنيست، دون الاكتراث لمشاعر الملايين من المسلمين حول العالم.

إن الأردن، ومن منطلق الرعاية والوصاية الهاشمية التي يتولاها حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم على الاماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية في القدس الشرقية، يتصدى مباشرة لجميع الانتهاكات والاقتحامات الاسرائيلية للحرم القدسي الشريف. وقد تكللت الجهود الاردنية المباشرة، بقيادة جلالة الملك، بالنجاح في توفير وضع أفضل نسبيا مقارنة بالأشهر الماضية في ما يتعلق بتسهيل دخول المصلّين وأعدادهم.

ومع نهاية العام الماضي، اتجه الطرفان الفلسطيني والاسرائيلي في طريقين مختلفين. فقد اختارت اسرائيل الاستمرار في سياسات الاستيطان وسن التشريعات التي تهدد حل الدولتين، في حين اختارت القيادة الفلسطينية اللجوء إلى هذه المنظمة الدولية سعيا لإعمال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في العيش بحريّة وكرامة في دولته المستقلة.

ولن أكرر اليوم التحذير من مغبة بقاء الوضع على ما هو عليه هذا العام. فلقد شهدنا جميعا حلقات العنف والتوتر التي أشرت إليها والتي سوف تتكرر وبشكل أعمق وبارتدادات

أوسع في حال تقاعس المجتمع الدولي عن العمل على تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط. وما أرغب في أن أكرره وأؤكد عليه اليوم هو الحاجة الملحّة إلى العمل خلال هذا العام على دفع الطرفين إلى البناء على الجهود التي بذلها وزير الخارجية الأمريكي، والانخراط في المفاوضات ضمن إطار جاد وملتزم تتوقف فيه جميع الاجراءات الاحادية الجانب، وعلى المفاوضات التي تفضي إلى تجسيد حل الدولتين خلال فترة زمنية معقولة، وإلى إنهاء النزاع عبر حل جميع القضايا الجوهرية وهي قضايا القدس، واللاجئين، والأمن، والحدود، والمياه طبقا للمرجعيات الدولية المعتمدة ومبادرة السلام العربية بعناصرها كافة، وبما يلبي ويصون أيضا وبالكامل المصالح الحيوية الاردنية العليا المرتبطة بكل هذه القضايا، لأن الأردن معني مباشرة بجميع هذه القضايا.

إن نجاح هذه المساعي يتطلب توجها اسرائيليا فعليا وحقيقيا يصب في هذا الاتجاه. وهو يتطلب أن تظهر اسرائيل جديتها والتزامها بالسلام وحل الدولتين، بالعمل والفعل، من خلال وقف الانتهاكات والاعتداءات والاجراءات الاحادية الجانب غير الشرعية أصلا، والانخراط في مفاوضات جادة وبحسن نية.

ولقد شغلت الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط بأكملها خلال العام الماضي وحده، وبما حملت من أحداث دامية، حوالى ٢٤ في المائة من اجتماعات مجلس الأمن ومشاوراته. وبالرغم من ذلك، لم يصدر عن المجلس خلال العام ٢٠١٤ سوى وثيقة رسمية واحدة حول النزاع الاسرائيلي – الفلسطيني، وهي البيان الرئاسي الذي قدّمه الأردن من أجل وقف إطلاق النار في قطاع غزة عشية عيد الفطر المبارك، بل و لم يتبنَّ المجلس منذ العام ٢٠٠٩ أي قرار حول النزاع الاسرائيلي – الفلسطيني بالرغم من سجل القرارات التاريخية التي تبناها مجلس الأمن على مر العقود الماضية، كالقرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) وغيرها من القرارات التي شكلت المرجعيات الدولية والشرعية التي يستند إليها حل النزاع الاسرائيلي – الفلسطيني. ويجب أن تدفعنا هذه الحقائق إلى مراجعة حقيقية للدور المطلوب من مجلس الأمن خلال العام ٢٠١٥ بشأن إيجاد حل للصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وإلى العمل معا وبإجماع وتوافق وتنسيق وفي إطار يدعم التفاوض المباشر في هذا المجلس لوضع إطار مرجعي لهذه المفاوضات، وإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة الكاملة والقابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، في إطار حل الدولتين، لتعيش بأمن حقيقي وسلام جنبا إلى جنب مع اسرائيل وجميع دول المنطقة وشعوبها.

ومن أبرز الأسباب التي تؤدي إلى التطرف هو عدم إيجاد حل عادل وشامل لقضية فلسطين التي يعتبرها الأردن، بقيادة جلالة الملك، جوهر الصراع في المنطقة.

إننا في الأردن في طليعة الجهود الاقليمية والدولية لمحاربة الارهاب والمتطرفين ومن يناصرهم، خاصة من خلال المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الحوار بين الديانات، والمذاهب، والحضارات المختلفة وشرح المفاهيم الحقيقية للدين الاسلامي الحنيف ورسالته السمحة العظيمة، ومنها رسالة عمّان وكلمة سواء وأسبوع الوئام العالمي. ولن يدّخر الأردن جهدا في العمل على مكافحة الارهاب بجميع الوسائل المشروعة والقانونية مع الدول الأخرى، ومن خلال آليات العمل الدولي المشترك. وما نقوم به لتحقيق هذه الغاية يعكس الطبيعة المتشعبة للإرهاب الذي يتطلب مواجهته عسكريا وأمنيا ومحاربته إيديولوجيا، مؤكدين في هذا الصدد على أن الارهاب لا دين له ولا عرق، وأن أي ربط مقصود أو غير مقصود بينه وبين أي ديانة أو عرق أو منطقة هو أفضل وسيلة للدعاية للمتطرفين والارهابيين ولأعداء الانسانية ولفكرهم المنحرف.

ويؤكد الأردن على ضرورة الحل السياسي للأزمة في سوريا مما يحقن الدماء ويحقق الانتقال السياسي بما ينسجم مع الطموحات المشروعة للشعب السوري، ويعيد الأمن والاستقرار لسوريا وشعبها، ويرمم الوحدة الوطنية السورية الجامعة بمكونات الشعب السوري كافة، ويوفر البيئة اللازمة لعودة أبنائها اللاجئين إلى ديارهم. وإن غياب الحل الشامل للأزمة السورية سيؤجج تكريس الصراع الطائفي على مستوى الاقليم. والأردن، بوصفه دولة مضيفة لما يزيد على مليون ونصف مليون سوري، أصبح منهكا ووصل إلى الحد الأعلى من إمكاناته في تقديم المساعدات للاجئين السوريين، خاصة في ظل ضعف إمكاناته وعدم كفاية الدعم الدولي المقدّم له. وهو يناشد المجتمع الدولي أن يتحمل الآن وأكثر من أي وقت مضى مسؤولياته تجاه مساندة ومساعدة الأردن والدول المضيفة للاجئين السوريين، بغية تمكينها من الاستمرار في أداء هذا الدور الانساني الهام.

وفي النهاية، فلنعمل على أن يكون العام ٢٠١٥ عام تحقيق الأمن والسلام في الشرق الأوسط، فشعوب منطقتنا تواقة إلى ذلك.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وزير خارجية شيلي على عقد هذه المناقشة المفتوحة وترؤسها. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد بالنيابة، تويبيرغ – فراندزين على إحاطته الاعلامية.

لقد خلّفنا وراءنا للتو عام ٢٠١٤ الذي أعلنته الأمم المتحدة السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. إن المجتمع الدولي اعتقد وأمل أن يكون عام ٢٠١٤ عاما حاسما بالنسبة إلى السلام الإسرائيلي – الفلسطيني، وأن يتمكن من زيادة تعزيز التضامن مع الشعب الفلسطيني، وتوليد المزيد من الزخم والدعم على الصعيد الدولي، بغرض إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، التي يتم رفضها منذ فترة طويلة جدا.

وتأسف ماليزيا لأن عام ٢٠١٤ قد انتهى بضربة أخرى ساحقة ومخيبة للآمال وجهت إلى الشعب الفلسطيني وتطلعاته، وبددت الفرصة السانحة مرة أخرى أحلامه في تقرير المصير. وتوقفت محادثات السلام بوساطة الولايات المتحدة، واندلعت حرب أخرى في غزة، ترتبت عليها آثارا كارثية، وفشل مجلس الأمن في اتخاذ مشروع قرار (S/2014/916) يهدف إلى تحديد موعد نهائي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. كما شهد ذلك العام الذكرى السنوية العاشرة للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤ بشأن قيام إسرائيل بتشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهى فتوى للأسف تم تجاهلها تماما على مدى السنوات العشر الماضية وتظل دون تنفيذ.

وتود ماليزيا أن تكرر وتؤكد من جديد دعمها منذ عهد بعيد للتوصل إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، على أساس الحل القائم على وجود الدولتينوالحق المشروع في تقرير المصير للشعب الفلسطيني في دولة مستقلة، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل على أساس حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وما زلنا ملتزمين بتنفيذ المبادرات المعترف بها دوليا مثل مبادرة السلام العربية، واتفاقات أوسلو، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومرجعيات مدريد وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونشيد بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها الولايات المتحدة التي تسعى إلى إحياء محادثات السلام. بيد أنه، لم يحرز سوى تقدم ضئيل بصدد استئناف المحادثات، في حين أن الظروف على أرض الواقع تزداد سوءا، وتبتعد شيئا فشيئا عن الحل القائم على وجود دولتين، بسبب زيادة المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية والاستمرار في تشييد جدار الفصل في الأرض الفلسطينية المحتلة، من بين إجراءات أخرى.

وإذ نواجه أكثر من ٦٠ سنة من الفشل في حل النزاع، وحالة الجمود التي وصلت إليها المفاوضات والمستقبل المظلم

على نحو متزايد فيما يتعلق بالحل القائم على وجود دولتين، لم تعد ماليزيا ترى حكمة في الإصرار على أن الطريق الوحيد الممكن لتسوية النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي هو عن طريق المفاوضات الثنائية، وهو موقف لا يؤدي إلا إلى إدامة الوضع الراهن. ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن دولة إسرائيل أنشئت عن طريق الأمم المتحدة عقب تصويت في الجمعية العامة عام ١٩٤٧ على القرار ١٨١ (د-٢). لم تدخل دولة إسرائيل إلى حيز الوجود من خلال المفاوضات الثنائية مع جيرانها، لكننا ننكر على الفلسطينيين حقهم في مسار مماثل وننتقد أية محاولة منهم للسعي إلى إعمال حقهم في تقرير المصير في الأمم المتحدة واعتبارها إجراءات انفرادية. ونظرا لحالة الجمود التي طال أمدها في الجهود الرامية إلى حل النزاع من خلال المفاوضات الثنائية، ينبغي لمجلس الأمن التدخل وتحمل مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة لمعالجة الحالة، التي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين يمتد إلى خارج حدود المنطقة.

وكما يعلم المجلس، انضمت فلسطين أوائل هذا الشهر إلى اتفاقيات ومعاهدات دولية مختلفة بشأن مسائل مثل الذخائر العنقودية، وقانون البحار، والمحكمة الجنائية الدولية والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وينبغي ألا ينظر إلى تلك التحركات على أنها تقوض محادثات السلام أو تعرضها للخطر. بل ينبغي للمجتمع الدولي الترحيب بها بوصفها خطوة في الاتجاه الصحيح. وترى ماليزيا أنه بالانضمام إلى تلك الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، فإن الإجراءات التي تتخذها فلسطين سيجري تقييمها وستخضع لقيود بموجب القواعد والمعايير المتفق عليها دوليا. كما ستساعد تلك الإجراءات على ردع ارتكاب جرائم الحرب ووضع حد للإفلات من العقاب للأطراف في جانبي النزاع. وتمثل بالتأكيد مسارا مفضلا وأكثر شرعية لتحقيق الحق المشروع في تقرير المصير بدلا من اللجوء إلى العنف والتطرف. وبالتالي فإنه من مصلحة الجميع اعتماد فلسطين بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، ملتزما بأحكام وقواعد القانون الدولي.

ونشيد بالجهود التي بذلتها فرنسا أواخر عام ٢٠١٤ في اتخاذ زمام المبادرة في محاولة لسد الفجوات بين أعضاء المجلس بشأن القضية الفلسطينية. تشكل معايير اتفاق السلام المقترحة من فرنسا والتي تبنتها فلسطين لاحقا أساسا جيدا لمواصلة المفاوضات. وتثبت أن قرارا لمجلس الأمن بشأن فلسطين، بالرغم من ردود الفعل الحساسة من بعض الأطراف، لا يتعارض بالضرورة مع محادثات السلام. وبدلا من ذلك، يمكن أن توفر المعايير والإطار الزمني الضغوط التي تمس الحاجة إليها على الجانبين لإعادتهما إلى طاولة المفاوضات بغية التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة وسلمية للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. وتود ماليزيا أن ترى استمرارا لمحادثات السلام والمفاوضات بين فلسطين وإسرائيل. ونكرر دعوتنا المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بصفة خاصة، إلى تحمل مسؤولياته بموجب الميثاق للعمل على حل النزاع والعمل بوصفه وسيطا نزيها بين طرفي النزاع من أجل كفالة السلام والأمن والاستقرار على المدى الطويل في المنطقة. غير أن المفاوضات ينبغي ألا تستمر إلى الأبد وينبغي إجراؤها في إطار فترة زمنية معقولة.

وانتقالا إلى سوريا، تؤيد ماليزيا بقوة جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل دبلوماسي وسلمي للأزمة السورية من خلال الحوار والمفاوضات، لا سيما عن طريق المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، السيد ستافان دي ميستورا. وسنواصل دعم التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للأزمة السورية على أساس بيان جنيف (S/2012/522، المرفق). ونشير إلى أن اجتماع الأطراف سيعقد في المستقبل القريب جدا، ونتطلع إلى المبعوث الخاص لإطلاعنا على أحدث التطورات الحاصلة في ذلك الشأن.

وترحب ماليزيا بالتقدم المحرز من جانب الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بالقضاء على

الأسلحة الكيميائية في سوريا. بيد أنه، يساورنا بالغ القلق إزاء استخدام الكلور لأغراض عدائية في سوريا، على النحو المبين في تقارير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وما زلنا نشعر بقلق بالغ حيال الحالة الإنسانية الفادحة والمتدهورة في سوريا. ونحث جميع الأطراف في سوريا على احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وعلى تنفيذ مختلف قرارات مجلس الأمن بشأن إيصال المساعدات الإنسانية. إن ماليزيا، بوصفها رئيسة الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، يساورها القلق إزاء حجم الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في سوريا ونطاقها وخطورتها. وندين بشدة انتشار حالات الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وندعو جميع الأطراف إلى حماية ودعم حقوق جميع الأطفال في سوريا. كما نطالب بمحاسبة مرتكبي تلك الجرائم البشعة.

وفيما يتعلق بالجولان السوري المحتل، تكرر ماليزيا دعوتها إلى انسحاب إسرائيل الكامل من المنطقة، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن القانون الدولي والميثاق. كما ندعو إسرائيل إلى وقف انتهاكاتها للسيادة اللبنانية وسحب قواتها من الأراضي المحتلة في لبنان، وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط زيادة مقلقة للغاية في التطرف والإرهاب، بما في ذلك في سوريا واليمن ولبنان والعراق. وليس من قبيل الصدفة أن التطرف والإرهاب قد ازدادا في ظل نزاع سياسي طال أمده وحالات اجتماعية واقتصادية شديدة التقلب في تلك البلدان. إن ماليزيا تدين بأقوى العبارات الأعمال الوحشية المروعة التي ترتكبها جماعات إرهابية مثل داعش، التي لا تمثل بأي شكل من الأشكال الدين الإسلامي الذي يدعو للسلام. يجب ألا نسمح للتطرف والإرهاب بالغلبة في المنطقة.

لقد دعت ماليزيا خلال السنوات العديدة الماضية إلى إقامة منبر دولي للأغلبية الصامتة، أي أصوات الاعتدال، لتمكينها من العمل معا على مكافحة نمو مشاعر التطرف بجميع أشكالها. ويستند هذا الموقف إلى الاعتقاد بأن الفجوة الحقيقية في عالم اليوم ليست بين الشرق والغرب، ولا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أو المسلمين وغير المسلمين. بل تكمن الهوة العميقة بين المعتدلين والمتطرفين في جميع الأديان والمعتقدات وجميع الجوانب والمجالات. إن التطورات المقلقة في العالم اليوم، وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص، تعكس الحاجة الملحة إلى إيجاد نهج شامل لمكافحة التطرف والإرهاب، بما في ذلك معالجة العوامل المساهمة الأساسية، وليس عن طريق استخدام القوة فحسب. يجب أن تكون الغلبة لأصوات الاعتدال ضد الذين يتبنون الكراهية والجهل والعنف والتطرف. ويجب علينا أن نستجمع الإرادة السياسية اللازمة لتجاوز الخلافات وإعادة الاستقرار لحياة جميع شعوب الشرق الأوسط، بغض النظر عن الدين أو العرق أو الجنسية.

وفي الختام، فإن ماليزيا يحدوها وطيد الأمل في أن تتمكن من الاضطلاع بدور بناء في مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط.

وإننا نتطلع إلى المساهمة في صون السلم والأمن الدوليين ودعم ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك عبْر قيم الوسطية التي نتمسك بها منذ زمن طويل، بوصفها أداة مفيدة لمكافحة التطرف وتسوية الخلافات وحل النزاعات.

وإذ تشغل ماليزيا مقعدها في مجلس الأمن، فإنني أود أن أؤكد مجدداً استعداد وفد بلدي للتعاون والمشاركة على نحو بنَّاء مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة المعنيين بشأن جميع المسائل المعروضة على المجلس، بما يشمل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أرحب بكم، سيدي، بصفتكم وزير خارجية شيلي، وأنتم تترأسون مجلس الأمن اليوم. وبما أنَّ هذه هي المرة الأولى

التي آخذ فيها الكلمة في المجلس في هذه السنة، أود أن أرحِّب بجميع أعضاء المجلس غير الدائمين الجدد، وأن أعرب عن أملنا في أن يكون هناك تعاون وثيق وبنَّاء معهم في الفترة المقبلة.

إنَّ الحالة على المسار الفلسطيني من تسوية الشرق الأوسط تبقى بين البنود الخلافية الرئيسية على جدول الأعمال الدولي. وقد مضى فعلياً عام تقريباً منذ أن أوقف الفلسطينيون والإسرائيليون المفاوضات، والتنافر بينهما لا يزداد إلاَّ اتساعاً.

وعلى هذه الخلفية، تستمر الحالة الميدانية في التدهور. والحالة في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية، تبقى متوتِّرة، وتترنَّح تكراراً على شفير مجابهة مسلحة مفتوحة. وأنشطة إسرائيل الاستيطانية المستمرة في الأراضي المحتلة تؤدي دوراً كبيراً في ذلك. وهناك المزيد من المسائل المتبقية المتعلقة بتطبيع الحالة في قطاع غزة في أعقاب الصراع الدموي الذي نشب في صيف عام ٢٠١٤.

وفي مثل هذه الظروف، يجب اغتنام أية فرصة لتنشيط العملية السلمية. واسترشاداً بهذا المنطق، أيدت روسيا مشروع القرار الذي اقترحه الأردن في كانون الأول/ديسمبر، والذي لم يتمَّ اعتماده للأسف، مع أنه لم يناقض توافق الآراء الدولي القائم بشأن التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية. بل إنه على نقيض ذلك أشار إلى المبادئ الأساسية للعملية السلمية، بما يشمل تأكيد قرارات المجلس ذات الصلة.

ونرى أنَّه يجري تحويل التطورات على المسار الفلسطيني أمام ناظرينا إلى سلسلة من ردود الفعل الخطيرة، حيث تستثير أية خطوة من جانب أحد الأطراف تلقائياً إجراءات مضادة من الجانب الآخر. والدوامة الناجمة عن ذلك تؤدي إلى تفاقم الخلفية السلبية للعلاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وفي أجواء كهذه، ستبدو مهمة معالجة الحالة في العملية السلمية بالغة التعقيد. لكنَّ ذلك هو أحد التحديات، التي إذا لم نتصدَّ لها في التوقيت وبالأسلوب المناسبَين، فإننا نخاطر بتدهور الحالة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط عموماً.

إنَّ تعقيدات مهمة إحياء المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية تعني أنه يتعين على المجتمع الدولي تكثيف جهوده لإنعاش المحادثات. ونعتقد أنَّ أفضل آلية لذلك هي مجموعة الشرق الأوسط الرباعية من الوسطاء الدوليين، والتي ينبغي تنشيط عملها، في المقام الأول على المستوى الوزاري، بصورة فورية. ومشاركة مجلس الأمن عن كثب في العملية السلمية للشرق الأوسط يجب أن تكون عنصراً هاماً في الدعم الدولي للاتصالات الفلسطينية – الإسرائيلية. فالمناقشات وحدها غير كافية طبعاً، ولو حتى على أساس شهري.

إنَّ النزاع السوري الذي طال أمده بشكل مفرط يترك تأثيراً بالغ السلبية على الحالة في الشرق الأوسط. ومن الواضح تماماً أنَّه لم يتمَّ تبرير الاعتماد على الخيار العسكري للإطاحة بالنظام. والذين يتَّبعون هذا النهج لم يؤدوا إلاَّ إلى زيادة محنة الشعب السوري سوءاً. ونود أن نؤكد مجدداً أنَّ السبيل الوحيد لإنهاء النزاع هو عبْر الحوار. ويجب اغتنام جميع الفرص بغية إطلاق عملية مصالحة وطنية حقيقية.

ومن المقرر إجراء مشاورات بين الأطراف السورية في موسكو من ٢٦ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير. وهذه مساهمة عملية من قِبَل روسيا في الجهود الدولية للمساعدة في الدفع قدُماً بالعملية السلمية في سوريا. والمقصد من هذه الاجتماعات هو إرساء الأساس لإطلاق حوار شامل بين السوريين بدون شروط مسبقة، استناداً إلى بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

ونحن لا نعتبر حدث موسكو حدثا غير متكرر. بل يجب أن تكون له نتائج محددة قابلة للتطبيق. وإننا ندرك أنَّ للأزمة السورية أبعاداً دولية وإقليمية أيضاً، ممَّا يعني أنَّ هناك حاجة

ماسَّة إلى تسوية شاملة للحالة في سوريا ومحيطها. ونتوقع لنهجنا أن يُقابَل بتفهُّم ودعم من جميع الأطراف الفاعلة الخارجية ذات التأثير على مختلف شرائح المعارضة السورية. والذين يقررون عدم المشاركة في هذا الحدث سيفقدون موقعهم في العملية التفاوضية برمَّتها.

إنَّ لقاء موسكو فرصة فريدة للبدء في محادثات مباشرة على قدم المساواة بين ممثلي الحكومة السورية والمعارضة. والسماح بإهدار هذه الفرصة سيكون خطأً لا يُغتفَر، لأنها أمر في صالح سرعة إنهاء الصراع الأخوي في سوريا وتوحيد القوى الإيجابية للمجتمع السوري في التصدي للإرهاب الدولي والتطرف العنيف. ونأمل أن تلقى مناشدتنا آذانا صاغية لدى الأطراف السورية والقوى الخارجية المؤثرة والأطراف الإقليمية على حدٍّ سواء.

السيد سواريس مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنِّئكم، سيدي، على ترؤس هذه المناقشة الهامة حول الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين – وهي مسألة ذات أهمية خاصة لدى جمهورية فنزويلا البوليفارية. وأود أيضا أن أرحب بالسيد ينس آندرس تويبرغ – فراندزن، الأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون السياسية.

إنَّ بلدنا يؤيد البيان الذي سيُدلي به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. لكنني أود أن أعرض موقفنا الوطني حيال المسألة المعروضة علينا.

إنَّ لإثارة النزاعات المسلحة والحفاظ على الحالات الاستعمارية والاحتلال الأجنبي في بعض مناطق العالم تأثيراً سلبياً على السلم والأمن الدوليين. ولا يمكننا أن نبقى غير مبالين إزاء هذه الحقائق وخطورتها، ولا سيما حين نستذكر أنَّ ميثاق الأمم المتحدة ينص على التزام الدول الأعضاء بحماية أجيال المستقبل من ويلات الحرب.

والوفد الفنزويلي يؤكد مجدداً دعمه الكامل لحقِّ تقرير المصير الذي يحق بموجبه لمواطني دولة فلسطين أن يعيشوا ضمن حدود معترَف بها دولياً، عملاً بميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد رفضنا للسياسات غير القانونية التي تنفِّذها السلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، والتي تسعى إلى حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه وترمي إلى التفكك الإقليمي والسياسي لدولة فلسطين.

ويحثُّ بلدنا على الوقف الفوري لبناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة التي تشكِّل جزءاً من دولة فلسطين ذات السيادة والمستقلة. فهذه الممارسات الإسرائيلية تنتهك القانون الدولي انتهاكاً صارخاً. ونحن فوق ذلك نُدين وقف السلطة المحتلة الإسرائيلية تحويل عائدات الضرائب عن دولة فلسطين، خلافاً للاتفاقات الموقَّعة بين كلا الطرفين بشأن تحويل الموارد.

إنَّ إسرائيل تحاول خنق دولة فلسطين بأن تحجب عنها الإمدادات الأساسية، بما فيها الدخل الاقتصادي والغذاء والدواء والسلع الأخرى الأساسية للحياة اليومية للسكان ولعمل مؤسساتها السياسية، بما يشمل صرف الرواتب لموظفي القطاع العام. وعلى إسرائيل أن تمتنع عن تنفيذ تدابير العقاب الجماعي ضد الشعب الفلسطيني، والتي تزيد حالته الإنسانية المروِّعة سوءاً في انتهاك واضح لاتفاقية جنيف الرابعة. وإننا نستنكر في الوقت نفسه استمرار الحصار الذي تفرضه السلطة القائمة بالاحتلال على السكان الفلسطينيين في غزة منذ عام ٢٠٠٧، ممَّا يُضرُّ بحقوق الإنسان ويزيد سوء الظروف المعيشية المتردِّية أصلاً لسكان تلك المنطقة. ونطالب بأن ترفع إسرائيل هذا الحصار الوحشي فوراً ونهائياً.

إنَّ الاحتلال العسكري الإسرائيلي هو السبب الرئيسي للانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان للسكان الفلسطينيين وللقانون الإنساني الدولي. وفنزويلا تؤيد تحديد جدول زمني

لإنهاء هذا الاحتلال غير المستدام وغير القانوني للأراضي التابعة لدولة فلسطين، بمقتضى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وانسجاماً مع ميثاق الأمم المتحدة، يشجع بلدنا الطرفين على الاستمرار في المفاوضات بغية تحقيق سلام راسخ ودائم، يمكن معه لكلتا الدولتين أن تتعايشا بأمان بصفتهما بلدين مستقلّين يتمتعان بالسيادة داخل حدود مُعترَف بها دولياً.

ويشكل التوصل عن طريق المفاوضات إلى تسوية سياسية لهذه المسألة عاملا حاسما لتحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط. وإضافة إلى ذلك، نرحب بانضمام دولة فلسطين إلى العديد من الصكوك الدولية، مما يؤكد التزامها الثابت نحو قضية صون السلام والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان، والتعاون، والتنمية.

وأخيرا، نؤكد مجددا على دعمنا الثابت لطلب دولة فلسطين قبولها عضوا كاملا في الأمم المتحدة. ونأمل أن يتحمل مجلس الأمن بشكل كامل المسؤوليات التي أناطها به الميثاق، لكي تتمكن الجمعية العامة، بموجب توصية هذه الهيئة الرئيسية، من اتخاذ قرار بشأن المسألة على وجه السرعة.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئاسة التشيلية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. كما أود أن أشكر السيد جيتر أندرز توييرغ – فراندزن، الأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية.

وحسب هذا الترتيب، سأتناول القضية الفلسطينية، ثم الحالة في سوريا، وأخيرا الحالة في لبنان.

وفي سياق إقليمي مشوب بالقلق العميق وعدم الاستقرار من جراء عدد من النزاعات والتوترات، فإن القضية الفلسطينية تعرض نفسها بالمزيد من الدراما، لا سيما بالنظر لحالة الجمود التي أصابت عملية السلام في الوقت الحالي. فهل نحن بحاجة إلى مواصلة نمط المفاوضات المستمرة التي لا تسفر عن أي نتائج، أم أننا بحاجة إلى استكشاف سبل ووسائل أخرى لإيجاد الحلول المناسبة لهذه اللأزمة؟ ويلزم المجتمع الدولي بأسره، وبخاصة مجلس الأمن، أن يتولى مسؤولياته وفقا لميثاق الأمم المتحدة من أجل اقتراح آفاق لتحقيق السلام الذي لديه مقومات البقاء، ووضع حد للنزاع، وتمكين الفلسطينيين من إقامة دولة مستقلة ذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، والتوصل إلى تسوية عادلة ومناسبة لقضية اللاجئين، على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤٣ (د-٣) الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

والواقع أن استمرار الإخفاق في تسوية القضية الإسرائيلية – الفلسطينية يؤثر على مصداقية النظام الدولي ويمثل تهديدات خطيرة متزايدة للسلام والأمن الدوليين. ورفض مجلس الأمن لمشروع القرار (S/2014/916)، الذي نعتبره معقولا، وقدمه في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر الأردن بالنيابة عن مجموعة الدول العربية، تضمن تحديد موعد نهائي لإنهاء احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية. وينبغي ألا يؤدي ذلك الرفض إلى تقويض المبادرة التي استند إليها مشروع القرار. وأيد المبادرة أغلبية المجتمع الدولي وهي لا تزال بديلا لحالة الجمود الحالية. ومن الأهمية البالغة بمكان من الآن فصاعدا أن يصبح المجلس أكثر انخراطا، بالترافق مع الشركاء الدوليين الآخرين، إذ يستكشف السبل التي يمكن أن تنهي دوامة المفاوضات التي لا تسمح سوى بمواصلة الاحتلال واستمرار الحالة الراهنة. ويلزم مجلس الأمن أن يصبح أكثر انخراطا لإنقاذ الحل القائم على وجود الدولتينتعيشان جنبا إلى جنب، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، وبخاصة الأرض مقابل السلام، وخريطة الطريق، والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان في السابق، ومبادرة السلام العربية. وينبغي عدم المساس بحل الدولتين بأية ذريعة، لأنه يتماشى بشكل كامل

مع التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني ويأخذ بعين الاعتبار الشواغل الأمنية لإسرائيل.

وفيما يتعلق بسوريا، نشعر بقلق عميق من ازدياد أعمال العنف التي اتصف بها النزاع واستمرار معاناة الشعب السوري داخل البلد وخارجه، لا سيما خلال هذه الفترة حينما تشتد موجة البرد والجليد التي تغمر المنطقة، مما أدى إلى عدة حالات وفاة، بما في ذلك وفاة النساء والأطفال. ونناشد المجتمع الدولي تكثيف جهوده لتقديم المساعدة الكبيرة للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة لكي تتمكن من تخفيف محنة السكان السوريين المعرضين للبرد وأهوال الحرب والصعوبات المتعلقة بالمناخ. ونرى أنه حان الوقت لإيجاد حل للأزمة السورية بالتركيز على التوصل إلى حل سياسي. ومن ذلك المنظور، نؤيد اقتراح المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستيفان دي ميستورا، الهادف إلى إنهاء أعمال القتال في حلب، وتقديم المساعدة الإنسانية، وفتح كوة صغيرة تمكن من تهيئة الظروف الضرورية للحوار السياسي بين المتحاربين. ونحن نناشدهم متابعة هذا الأمر مع أصحاب المصلحة وبلدان المنطقة من أجل التوصل إلى توافق للآراء على استراتيجية تهدف إلى إنهاء الأزمة.

ولا يزال لبنان يتصدى لتحديات عديدة ويتأثر بشكل كامل من التبعات الإنسانية والأمنية الناجمة من الأزمة السورية. ودخل إلى لبنان أكثر من مليون لاجئ، مما يتجاوز إلى حد كبير قدرة لبنان على استضافتهم. وأبدى لبنان سخاء نموذجيا في ذلك الصدد. ونناشد المجتمع الدولي العمل على مساعدة لبنان في تحمل العبء الهائل والتعامل مع الآثار التبعية للأزمة السورية. ونحث القادة اللبنانيين على مواصلة الحوار وعلى التوصل إلى الحلول التوافقية اللازمة لإجراء انتخابات رئيس البلد بدون المزيد من التأخير. ويلزم اصحاب المصلحة اللبنانيين التعامل مع الحالة الراهنة والتغلب على خلافاتهم من أجل تجنب حدوث فراغ دستوري من شأنه أن يزيد إضعاف البلد وتدهور حالته الأمنية.

وأخيرا، ندين بشدة الهجمات التي شنتها جبهة النصرة على شمال طرابلس في ١٠ كانون الثاني/يناير، التي أودت بحياة عدة أشخاص وتسببت في إصابة عديدين. ونعرب عن تضامننا مع لبنان في مكافحته للحركات الإرهابية.

السيد ديلاتري (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن هذه المناقشة العلنية هي الجلسة الأولى من هذا الطابع التي يعقدها مجلس الأمن بعد الهجمات الإرهابية المرتكبة في فرنسا الأسبوع الماضي. وأود أن أدلي ببعض العبارات عن الموضوع.

وباسم فرنسا، أود أن أعرب عن مدى تأثرنا وشعورنا بالقوة من الدعم الجماعي الذي أبدي لنا من جميع أرجاء العالم. وباسم فرنسا، أود أن أشكر الأمم المتحدة على دعمها النموذجي بإصدار البيان الصحفي لمجلس الأمن (SC/11727) في ٧ كانون الثاني/يناير، وبالتزام المجلس الصمت لمدة دقيقة وبالتزام الأمين العام للأمم المتحدة، الذي حضر ليقدم دعمه للبعثة الفرنسية لدى الأمم المتحدة هنا في نيويورك فضلا عن ممثلي العديد من البلدان. وكانت هذه كلها علامات على التضامن الاستثنائي.

وباسم فرنسا، أود أن أشدد على البعد التاريخي للمظاهرة التي خرجت في بلدي في ١١ كانون الأول/يناير. فقد خرج أربعة ملايين مواطن من جميع الأصول إلى الشوارع في بلدي لمكافحة الإرهاب وللدفاع عن القيم التي تكمن في صميم هويتنا. وكانت تلك أكبر مظاهرة تخرج منذ تحرير فرنسا في عام ١٩٤٤.

وسار أربعة ملايين شخص، جنبا إلى جنب مع عدد غير مسبوق من قادة العالم، في مسيرة عامة. ولم يحدث شيء من هذا القبيل منذ جنازة الرئيس كينيدي، في واشنطن قبل نصف قرن من الزمان. لقد كانت رسالة وحدة غير عادية. إن فرنسا التي تتحدث اليوم تقف مرفوعة الهامة وعلى أهبة الاستعداد وأكثر تصميما من أي وقت مضى. وشكلت المسيرة التي شهدتها باريس وجميع أنحاء فرنسا أفضل رد على الإرهاب.

وفرنسا، التي كان الهدف هزيمتها، لا تزال واقفة مع أصدقائها وحلفائها، دعما لثلاثة مبادئ. ويتمثل الأول في حماية حرية التعبير ونتاجها الطبيعي حرية الصحافة، التي لا تدافع عن الكراهية ولا عن الإرهاب، والدفاع عنها؛ ثانيا، تأكيد مواجهة الإرهاب التي تجمع بين أكبر قدر من الحزم، خارج وداخل حدودنا على حد سواء، والاحترام الصارم للحقوق الأساسية، التي لا وجود بدونها للديمقراطية. وبطبيعة الحال، فإن هذه المواجهة لا تستهدف أي طائفة دينية؛ بل إنها تستهدف أفرادا يمارسون العنف أو يدافعون عنه. وبالطبع، تعرب فرنسا عن تضامنها مع جميع البلدان المتضررة من الإرهاب، وكان آخرها نيجيريا. والمبدأ الثالث هو مبدأ التسامح الذي ينطوي على النضال الحازم ضد كل أشكال معاداة السامية وكراهية الإسلام والعنصرية وجميع أنواع التمييز ضد البشر. ولن نسمح بأن يتعرض الرجال أو النساء أو الأطفال للهجوم أو القتل في فرنسا لأنهم يهود، كما حدث يوم الجمعة الماضي في متجر لبيع الأطعمة الموافقة للشريعة اليهودية (الكوشر)، أو لأنهم مسلمون أو يعتنقون أي دين آخر أو ملاحدة. إن فرنسا تحمي جميع مواطنيها، بغض النظر عن اعتناقهم أو عدم اعتناقهم لدين من الأديان.

وقد أبرزت الهجمات إلى أي مدى يصب أمن كل فرد بلا استثناء في المصلحة العامة في هذا العالم المترابط. واليوم أكثر من أي وقت مضى، يشكل سلام واستقرار الشرق الأوسط جزءا لا يتجزأ من سلام واستقرار أوروبا. وفرنسا ملتزمة أكثر من أي وقت مضى بمستقبل الشرق الأوسط.

إن الشرق الأوسط يمر اليوم بمرحلة عدم استقرار كبير، تتسم بمنافسات إقليمية وبآفة الإرهاب، وهي ذات تكلفة بشرية هائلة لا تنعكس إلا جزئيا فحسب في العدد المروع من القتلى واللاجئين والمشردين. ومن أجل استعادة السلام والاستقرار الدائمين، يجب علينا مواصلة اتباع مسار واحد يتمثل في الاستجابة العادلة للتطلعات المشروعة للشعوب والحفاظ على التعايش السلمي بين الشعوب في المنطقة التي شهدت مدا طائفيا. وهذا هو مغزى السياسة التي تسعى فرنسا لاتباعها، وتتبعها في كل الأزمات الحالية. وسنواصل ذلك بكل قوة وعزم، سواء تعلق الأمر بالنزاع الاسرائيلي الفلسطيني أو العراق أو سوريا أو لبنان.

في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، واجه المجلس انتكاسة جديدة عندما حاول إعادة إطلاق مفاوضات السلام بين إسرائيل وفلسطين (انظر S/PV.7354). ووجد المجلس نفسه مرة أخرى، غير قادر على التوحد من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المضي قدما في اتجاه الحل القائم على وجود دولتين، وهو الحل الوحيد القادر على توفير حل عادل لتطلعات الشعبين، وبالنسبة للفلسطينيين، التطلع إلى إقامة دولة مستقلة وذات سيادة؛ وبالنسبة للإسرائيليين، ضمان الأمن الدائم. ولا يمكن تلبية هذين المطلبين المشروعين إلا إذا تحركنا في اتجاه الحل المعروف للجميع، على أساس المعايير المعترف بها دوليا.

وكما هو معروف، لا تزال الحالة الراهنة خطيرة. فقد وصلت هذه العملية إلى طريق مسدود. وتزداد غزة فقرا نظرا لامتناع إسرائيل عن صرف عائدات الضرائب المستحقة بحكم القانون للسلطة الفلسطينية، مما يهدد استقرار المنطقة. ونحن نقوم بكل ما في وسعنا لمنع التصعيد حيث أنه لن يصب في مصلحة أحد.

وفي هذا السياق، فإن فرنسا عازمة على العمل من أجل تغيير منهجية عملية السلام. ونحن مقتنعون بأنه بدون ذلك، فإن حل الدولتين سيظل تفكيرا بالتمني. ويجب أن يستند هذا الجهد الجماعي لأساس لا جدال فيه، يمكن بل ويجب على مجلس الأمن أن يوفره من خلال اتخاذ قرار بشأن معالم الوضع النهائي. وستواصل فرنسا بذل جهودها من أجل التوصل إلى حل بناء ومعقول وتوافقي، وهو حل يتيح للمجلس أن يصبح طرفا فاعلا

ملتزما التزاما تاما بإحلال السلام. ولا نزال نعتقد أنه بوسع آلية دولية، يكون فيها لبلدان المنطقة دور تؤديه، مساعدة الأطراف على الخروج من المأزق الذي استمر فترة طويلة للغاية.

في العراق، كما هو الحال في سوريا، ازدهر تنظيم داعش جراء غياب الحوكمة والقمع وتهميش السكان السنة. ويجب شن معركتنا ضد داعش على جميع الجبهات السياسية والعسكرية وعلى صعيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتمويل، دون أن يغيب عن بالنا مطلقا حقيقة أن أي حل دائم في العراق وفي سوريا، يجب أن يكون حلا سياسيا.

وفي العراق، يهدف التدخل العسكري للتحالف الدولي إلى إضعاف القدرة الهجومية لداعش ودعم القوات العراقية في الميدان. كما يجب على المجتمع الدولي تقديم الدعم الكامل لرئيس الوزراء حيدر العبادي الذي ألزم نفسه بشجاعة بطريق المصالحة والتلاقي. ويجب أن نشجعه على مواصلة بذل جهوده من أجل تحقيق الانتعاش والحكم الرشيد.

ونحن نواجه في سوريا حالة معاكسة تماما. فقد شجع نظام بشار الأسد وتدابيره الوحشية والقمعية على نمو داعش. ولا يمكن لمكافحة الإرهاب في سوريا أن تنطوي أبدا على التوافق مع نظام مسؤول عن وفاة ٢٠٠ ٠٠٠ شخص. وقد اضطر نصف سكان سوريا للفرار من منازلهم. ولا ينبغي لهم أن يختاروا بين ويلات الإرهاب والدكتاتورية. ولا ينبغي الفصل بين محاربة داعش وعملية انتقال سياسي تستجيب للتطلعات المشروعة للشعب السوري على أساس بيان جنيف (القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، المرفق الثاني).

ويجب أن يظل مجلس الأمن في حالة تعبئة كاملة من أجل التفكيك الشامل والنهائي للترسانة الكيميائية السورية. ويظهر استمرار استخدام النظام المُثبت لغاز الكلور أنه لا يمكن للمجتمع الدولي الثقة في صدق الالتزام السوري باتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي ضوء هذه الانتهاكات، لا يمكننا أن نهمل ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب.

ولا تزال الحالة في لبنان غير مستقرة بالمرة، كما رأينا مرة أخرى من خلال الهجوم الإرهابي الذي وقع في طرابلس في ١٠ كانون الثاني/يناير، والذي أدانه المجلس. وتشير تلك الأحداث إلى مدى تأثر لبنان بالتداعيات المباشرة المترتبة على الأزمة في سوريا. ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لضمان احترام سياسة النأي بالنفس ومبادئ إعلان بعبدا الصادر خلال عام ٢٠١٢ (S/2012/477، المرفق). وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن نشجع الشعب اللبناني على انتخاب رئيس في أقرب وقت ممكن. ويحرم استمرار شغور منصب رئاسة الدولة لبنان، الذي يواجه تدفق أكثر من ١,٢ مليون لاجئ سوري إلى أراضيه، من القدرة على الاستجابة بفعالية للتحديات الإنسانية والسياسية والأمنية والاقتصادية التي يواجهها.

تولى الرئاسة السيد باروس ميليت

إن فرنسا تدرك خطورة الحالة في الشرق الأوسط. الآن أكثر من أي وقت مضى، وهي عازمة على العمل بالقدر الضروري من أجل إيجاد حل للصراع الذي يقوض المنطقة. وفي ضوء التهديد الإرهابي، تؤكد فرنسا مجددا أنها ستحافظ على مسار واضح وستتحمل بشكل كامل مسؤوليتها الدولية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألا تستغرق بياناتهم أكثر من أربع دقائق، بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. أما الوفود التي لديها بيانات طويلة، فيُرجى منها توزيع النصوص المكتوبة والإدلاء ببيان موجز عند التكلم في المجلس. كما أناشد المتكلمين إلقاء بياناتهم بسرعة عادية حتى يتسنى لدائرة الترجمة الشفوية القيام بعملها بشكل صحيح.

وأود أن أبلغ جميع الحاضرين بأننا سنواصل المناقشة المفتوحة خلال فترة الغداء، حيث لا يزال عدد كبير من المتكلمين مدرجين في القائمة.

أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان): بعد الترحيب طبعا بأنغولا وماليزيا ونيوزيلندا وإسبانيا وفنزويلا، إسمحوا لي أن أتوقف عند الاعتداءات الإرهابية الفظيعة التي شهدتها باريس في الأسبوع الفائت، لأوجه تحية مثلثة لبنانية وعربية وإسلامية إلى هذه المدينة العظيمة التي طالما أثبتت كم هي تستحق لقبها كعاصمة للأنوار والحريات.

فالمسلمون يذكرون أن باريس احتضنت رائدي الإصلاح الإسلامي، الشيخين الكبيرين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، في إحدى فترات كفاحهما ضد الاستبداد والاستعمار. ومنها أصدرا في عام ١٨٨٤ مجلتهما المعروفة ”العروة الوثقى“. والعرب يذكرون أن ما يعرف بالمؤتمر العربي الأول قد عقد في عام ١٩١٣ في باريس، ما لسبب إلا لأجواء الحرية وظروف الأمان التي وفرتها تلك المدينة الفريدة للمؤتمرين. واللبنانيون يذكرون أن أول صحيفة عربية ”برجيس بريس“ قد صدرت من باريس في عام ١٨٥٩ على يد رشيد الدحداح، أحد أبناء جبل لبنان. ومن ينسى كيف تحولت باريس مجدداً في العقود الماضية ملاذاً آمناً للمئات من السياسيين والكتاب والصحفيين العرب، بمن فيهم اللبنانيون الذين قصدوها بحثاً عن الحرية والسلامة التي عزّت عليهم في أوطانهم. فإلى باريس الأنوار، وإلى باريس الحرية، نجدد التحية.

ولا شك أن النجاح الحقيقي في مكافحة أعمال الإرهاب، وآخرها تلك التي وقعت في باريس، إنما يتطلب معالجة فعلية لأسبابها. فالإجراءات الأمنية أو العسكرية، وإن كانت مطلوبة وضرورية للحد من انتشار هذه الأعمال، فهي وحدها لن تسمح بإنهائها. وخلافا لما يشاع أحياناً، فإن هذا القول لا يسهم بتاتاً في تبرير الإرهاب، بل إنه يشكل الطريق الأنجع، كي لا نقول الوحيد، الذي يسمح بالقضاء على الإرهاب من خلال التصدي لجذوره.

أما أسباب الإرهاب فهي كثيرة ومتنوعة، وغالباً ما تكون متشابكة، ومنها الشعور بالكبت والغربة والإذلال واليأس الناجمين عن حالات الاستبداد والتهميش والفقر والاضطهاد، كما في تلك المتولدة في منطقتنا من العالم، إن بشكل مباشر أو غير مباشر، من الاحتلال الإسرائيلي المتواصل للأراضي الفلسطينية، وما يرافقه من إحساس بالظلم المتمادي، ومن انسداد كامل للآفاق نتيجة انهيار مساعي التسوية الواحدة تلو الأخرى، وصولاً إلى المساعي الأمريكية الأخيرة، لاصطدامها كلها بالتعنت السياسي للسلطات الإسرائيلية، واستمرارها في بناء المستوطنات، وتجاهلها لقرارات مختلف هيئات هذه المنظمة ومبادئ ميثاقها وأحكامه. وهذا وحده يكفي لأن يدفع المجلس الموقر إلى الخروج من شلله الحالي، وحسم أمره بتبني أسس واضحة لمفاوضات السلام، ووضع آليات شاملة جديدة لها ضمن أطر زمنية محددة لإجرائها ولتنفيذ أهدافها، وفي مقدمها إنهاء الاحتلال.

أما من جهتنا كأطراف عربية، فيُهمني أن أفيدكم أن مجلس وزراء الخارجية العرب المنعقد اليوم في القاهرة قد أكد مجدداً تمسكه بمبادرة السلام العربية التي طرحها ولي العهد السعودي آنذاك، الأمير عبد الله بن عبد العزيز، وأقرتها القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢. وللتذكرة، فإن تلك المبادرة قد عرضت على إسرائيل أن تقوم بما يلي. أولاً، الانسحاب من كامل الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري، وحتى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان؛ ثانياً، التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يُتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)؛ ثالثاً، قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

وفي مقابل ذلك، تقوم الدول العربية بما يلي. أولاً، اعتبار النزاع العربي – الإسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاقية سلام مع إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة؛ ثانياً، إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل. وفيما يتعلق باللاجئين، نصت تلك المبادرة أيضاً على ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة. كما أن رئيس لجنة مبادرة السلام العربية التي زارت واشنطن في نيسان/أبريل ٢٠١٣، أوضح بعد لقائه المسؤولين الأمريكيين أن اعتماد حدود ١٩٦٧ كأساس لحل الدولتين يشتمل على إمكانية إجراء تبادل طفيف ومتفق عليه لأراضٍ مماثلة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية أعادت التأكيد على التزامها بالمبادرة العربية للسلام في كل مؤتمرات القمة اللاحقة لقمة بيروت، والتي انعقدت في كل من شرم الشيخ عام ٢٠٠٣، وفي تونس عام ٢٠٠٤، وفي الجزائر عام ٢٠٠٥، وفي الخرطوم عام ٢٠٠٦، وفي الرياض عام ٢٠٠٧، وفي دمشق عام ٢٠٠٨، وفي الدوحة عام ٢٠٠٩، وفي سِرت، ليبيا، عام ٢٠١٠، وفي بغداد عام ٢٠١٢، وفي الدوحة عام ٢٠١٣، وفي الكويت عام ٢٠١٤.

كما أن وزراء الخارجية العرب أكدوا بدورهم أيضاً الإعلان عن تمسكهم بتلك المبادرة في كل اجتماعاتهم الدورية، في القاهرة ونيويورك، أو الاستثنائية منذ عام ٢٠٠٢، فضلاً عن أن اثنين منهم، هما وزيرا خارجية مصر والأردن، قاما في أعقاب قمة الرياض في عام ٢٠٠٧ بزيارة إسرائيل ولقاء المسؤولين فيها بهدف ”تفعيل مبادرة السلام العربية وتسهيل بدء المفاوضات المباشرة“. وبعد تبني القمة العربية التي عقدت في بيروت في عام ٢٠٠٢ لمبادرة السلام العربية، عقدت دول منظمة التعاون الإسلامي خمس قمم بين عادية وطارئة واستثنائية، في كل من بوتراجايا في عام ٢٠٠٣، ومكة المكرمة في عام ٢٠٠٥، وداكار في عام ٢٠٠٨، ومكة المكرمة مجدداً في عام ٢٠١٢، وفي القاهرة عام ٢٠١٣. وأشارت جميعها في مقرراتها إلى مبادرة السلام العربية كأحد الأسس التي يجب أن تستند إليها عملية السلام.

كل هذه الوقائع لا تترك مجالاً للشك في أن الخيار العربي المعتمد منذ قمة بيروت عام ٢٠٠٢ هو خيار السلام، وهو خيار إجماعي واستراتيجي وثابت. وقد أضحى خيار ٥٧ دولة إسلامية. غير أن هذا الخيار المبني على معادلة الأرض مقابل السلام، لم يجد بعد شريكاً إسرائيلياً خياره الحقيقي السلام هو أيضاً، ولا يتخذه مجرد شعار يتستر خلفه بهدف المناورة والتسويف لفرض أمر واقع جديد على الأرض، هو عكس السلام فعلياً. ولعل في هذا ما يفسر فشل كل مفاوضات السلام في السنوات الماضية. ولكنه يُبقي السؤال مفتوحاً: متى يدرك الإسرائيليون أن الاحتلال والسلام نقيضان؟

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى ترؤسها بشخصكم. كما أود أن أعرب عن تعازينا ومواساتنا لضحايا الأعمال الإرهابية التي وقعت مؤخرا في باكستان ولبنان ونيجيريا وفرنسا.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أهنئ الأعضاء الجدد المنتخبين في مجلس الأمن، إسبانيا وأنغولا وفنزويلا وماليزيا ونيوزيلندا وأتمنى لهم النجاح في القيام بالدور الهام المتوقع منهم الاضطلاع به خلال هذه الفترة الحرجة في أعمال المجلس، ولا سيما بالاقتران مع المسألة التي نناقشها اليوم. كما أود الإعراب عن

تقديرنا للأرجنتين وأستراليا وكوريا ورواندا ولكسمبرغ على عملها الشاق وتفانيها في المجلس خلال فترة عضويتها.

وأود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن امتناننا لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وعلى موقف بلدكم الجدير بالثناء في دعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني. كما أود أن أشكر الأمين العام المساعد بالنيابة، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم.

تؤكد منظمة التعاون الإسلامي من جديد على التزامها ودعمها الثابت لسعي الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف في تقرير المصير والتحرر من الاحتلال والاعتراف بدولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي العربية، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية والأراضي اللبنانية. وقد أظهر المجتمع الدولي تأييدا ساحقا لإنهاء الظلم الفادح الواقع على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك في الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان والمؤتمر الذي عُقد مؤخرا للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة بدعوة من وديع الاتفاقية في سويسرا.

وتخصيص الأمم المتحدة لعام ٢٠١٤ بوصفه السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني ليس إلا أحد الأمثلة الهامة على هذه الجهود. غير أنه من المفارقات المخيبة للآمال، انتهى عام ٢٠١٤- السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني - بفشل مجلس الأمن في تحمل مسؤوليته تجاه إيجاد الحل السلمي لهذا الصراع وتحديد موعد نهائي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية. وتأسف منظمة التعاون الإسلامي لأن المجلس قد أضاع فرصة هامة للغاية لإيجاد حل عادل، كان من شأنه أن يعالج محنة الشعب الفلسطيني، ولأنه تراجع عن تنفيذ قراراته السابقة.

وفي الوقت ذاته، واصلت إسرائيل - السلطة القائمة بالاحتلال - تخريب كل جهود التفاوض التي انتهت بحالة جمود كامل في عملية السلام. وعلى الرغم من احتشاد المجتمع الدولي وراء عملية التفاوض من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق السلام الدائم على أساس الحل القائم على وجود دولتين، أمعنت إسرائيل في سياساتها القمعية والاستعمارية وسياسات الفصل العنصري إزاء الشعب الفلسطيني. وواصلت إسرائيل - السلطة القائمة بالاحتلال - انتهاك القانون الدولي. ويشمل ذلك بناء جدار الفصل العنصري وتوسيع المستوطنات وزرع المستوطنين غير الشرعيين، الذين تضاعفت أعدادهم من ٠٠٠ ٢٥٠ إلى أكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ مستوطن. ومن الأمثلة على الوحشية الإسرائيلية استخدام القوة المفرطة والمميتة ضد السكان المدنيين العزل وعمليات الإخلاء القسري والترحيل القسري للمدنيين وهدم المنازل ومصادرة الممتلكات والاحتجاز القسري لأكثر من ٠٠٠ ٦ فلسطيني ورفض محاكمة المستوطنين الإسرائيليين الإرهابيين. هذا بالإضافة إلى الاعتداءات الإسرائيلية التي شُنت على قطاع غزة، مما أدى إلى مقتل أكثر من ٢٠٠ ٢ فلسطيني وجرح وتشويه أكثر من ٠٠٠ ١١ شخص وتدمير العديد من المنازل. ولم تجر بعد مساءلة إسرائيل - السلطة القائمة بالاحتلال - عن جرائمها وممارساتها غير القانونية. بل أنها ما فتئت تنعم بالإفلات من العقاب وانعدام المساءلة.

وتُحمل منظمة التعاون الإسلامي إسرائيل المسؤولية عن جميع ما ترتكبه من انتهاكات للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وسنواصل دعوة المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى محاسبة إسرائيل وإرغامها على الكف عن أعمالها وسياساتها غير القانونية. كما أننا نحمل إسرائيل المسؤولية عن التصعيد الذي يجري في مدينة القدس الشريف ونحذر من أي خطوة لتغيير التكوين الديمغرافي للمدينة وهويتها.

ولا بد لنا اليوم أن نسأل المجلس: أي سبيل لتحقيق السلام والعدالة لا يزال باقيا أمام الفلسطينيين في مواجهة

الممارسات الإسرائيلية التي تهدد بتقويض أي آفاق للتوصل إلى حل ناجع يقوم على وجود دولتين؟ وهذا ليس سؤالا بلاغيا ولكنه سؤال له آثار خطيرة، ليس على حياة الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الوحشي فحسب، بل وعلى صون السلام والأمن في العالم أيضا.

وعلى الرغم من الانتكاسات الأخيرة، فقد آن الأوان لمجلس الأمن ألا يعمل بمثابة عائق بل بمثابة منصة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف. ولن يكون من الممكن إيجاد حل عادل وسلمي لهذا الصراع إلا من خلال التحلي بالشجاعة والقيادة وتحمل المسؤولية الأدبية. لقد حان الوقت ليبرهن المجلس على هذه الصفات في هذا الصدد.

وتعرب منظمة التعاون الإسلامي عن قلقها البالغ إزاء استمرار تصاعد أعمال العنف والتدمير والقتل والجرائم البشعة التي تُرتكب ضد الشعب السوري، مما يؤدي إلى التدهور السريع للحالة الإنسانية. ووفقا لما ذكرته الأمم المتحدة، فإن سوريا الآن تمثل الحالة الإنسانية الأسوأ في العالم. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الالتزام بما قطعته من تعهدات وبزيادة الاستجابة لنداءات التمويل الصادرة عن وكالات الأمم المتحدة. إن موت الأطفال السوريين نتيجة الطقس الشديد البرودة أو قتلهم بوحشية على مرأى من العالم ليس مجرد مأساة إنسانية، بل إنه كارثة أخلاقية أيضا.

وتؤكد منظمة التعاون الإسلامي من جديد على أن الطريقة الوحيدة لإنهاء الأزمة السورية تكون من خلال التوصل إلى حل تفاوضي سلمي. وبناء على ذلك، نهيب بمجلس الأمن أن يبذل ما في وسعه من أجل المضي قدما في العملية السياسية. وندعو الدول الأعضاء المعنية إلى دعم عمل المبعوث الخاص، السيد ستافان دي ميستورا، في مهمته بهدف المساعدة على إنشاء حكومة انتقالية تتمتع بكامل السلطات التنفيذية، وفقا لبيان جنيف. ولا يمكن إنهاء استمرار حالة التدهور والتطرف وانتشار العنف إلا من خلال محاسبة جميع المسؤولين عن إراقة الدماء وارتكاب أعمال العنف وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وتمهيد الطريق لتحقيق الديمقراطية والحرية والأمن والاستقرار.

وأود أن أواصل حديثي بصفتي الوطنية.

(تكلم بالعربية)

تؤكد المملكة العربية السعودية على أن القضية الفلسطينية هي قضيتها الأولى وأنها لن تتهاون في تقديم الدعم والمساندة للأخوة الفلسطينيين في صراعهم من أجل البقاء أمام إسرائيل – السلطة القائمة بالاحتلال – وذلك عبر مختلف وسائل العمل السياسي والجهد القانوني والدعم الاقتصادي. كما تؤكد المملكة أنه لا يمكن لمجلس الأمن أن يُعفي نفسه أو يتنصل من مسؤوليته تحت أي ذريعة كانت. بل لا بد له أن يتخذ القرارات الشجاعة التي تكفل تلبية الاستحقاقات التي حُرم منها الشعب الفلسطيني، وأن يتصدى لممارسات إسرائيل العدوانية التي تهدف بالأساس إلى استئصال الوجود الفلسطيني برمته.

لقد استمعنا قبل قليل إلى الممثل الدائم لإسرائيل وهو يحاول أن يعطينا درسا في التاريخ بأسلوب ممتع ومسل، لولا أنه مغالط وبعيد عن الحقيقة. إن كان ممثل إسرائيل يسعى إلى مناظرة تاريخية، فله ذلك، ولكن محاولاته لن تجدي في تحويل الأنظار عن الواقع المرير المتمثل في احتلال بالقوة العسكرية دام قرابة نصف قرن وآن له أن يزول.

وإن قالت إسرائيل ومن يحابيها، إن الحل يجب أن يكون عن طريق التفاوض، في الواقع أن العشرين سنة الماضية قد شهدت كل أنواع التفاوض – من محادثات مباشرة، أو غير مباشرة، أو مؤتمرات دولية، أو مساعٍ حميدة، أو تفاهمات مرحلية، أو بوادر حُسن نية، اذكروا ما تشاؤون من أنواع المفاوضات تجدونها قد تمت في القضية الفلسطينية، ولكن المشكلة تتمثل دائماً

في غياب الإرادة السياسية لدى الجانب الإسرائيلي على اتخاذ الخطوات الجريئة والاستجابة لمبادرة السلام العربية التي طرحتها الدول العربية بكل جرأة وشجاعة في عام ٢٠٠٢.

إننا نتساءل هنا. هل كان في مقدور إسرائيل القيام بالعدوان تلو الآخر لو اتخذ مجلسكم هذا موقفا حازما حيال محاسبة إسرائيل على ما تقترفه من جرائم ضد الشعب الفلسطيني، والتصدي لسياساتها العداونية وممارساتها القائمة على بناء المستوطنات، ومصادرة الأراضي، ومحاولات تهويد مدينة القدس المحتلة، وطمس هويتها وتزييف تاريخها الإسلامي والمسيحي، وارتكاب الخروقات الخطيرة للقانون الدولي بشكل يتجاوز كل الحدود الإنسانية؟

إن المملكة العربية السعودية لن تدخر جهداً في سبيل نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف، والإعلان عن استقلال دولته على حدود الرابع من حزيران/يونيه وعاصمتها القدس الشريف، وتحقيق حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان العربي السوري المحتل والأراضي اللبنانية المحتلة.

إن الوضع في سوريا الشقيقة، وعلى مر أربع سنوات متتالية، يمثل أكبر مأساة إنسانية يشهدها هذا القرن، حيث تستمر السلطات السورية في تعريض شعبها لأقصى حملات الإبادة مستخدمة كل أنواع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، بما فيها الأسلحة الكيميائية، وغاز الكلور، والقصف العشوائي والبراميل المتفجرة، فضلاً عن استخدام الحصار، والتفنن في الإذلال والتعذيب حتى بلغت أعداد القتلى أكثر من مائتي ألف شخص، وبلغ عدد المهجرين والنازحين أكثر من عشرة ملايين إنسان.

يندد وفد بلادي بانتشار المجموعات الإرهابية الأجنبية المسلحة في سوريا، حيث أكدت حكومة المملكة العربية السعودية، وفي مناسبات عديدة، على أن خطر هذه المجموعات الإرهابية عابر للحدود وأن مواجهتها بشكل حاسم واجتثاث الجذور الأساسية لوجودها وانتشارها أمر مصيري لضمان سلامة الدول وأمنها في العالم بأسره. إن مكافحة الإرهاب في سوريا تستوجب خروج كل المقاتلين الإرهابيين الأجانب من الأراضي السورية، والعمل على إيقاف القتل والمجازر البشعة والجرائم ضد الإنسانية التي ما فتئ النظام السوري يرتكبها على طيلة الأربع سنوات الماضية، ومحاسبة جميع من تلطخت أيديهم بدماء الشعب السوري وعدم السماح لهم بالإفلات من أيدي العدالة.

يثمن وفد بلادي المساعي الحثيثة التي تقوم بها أجهزة الأمم المتحدة المتعددة في سبيل إيصال المساعدات الإنسانية للشعب السوري، ورغم كل هذه الجهود، نشعر بالقلق الشديد حيال تدهور الوضع الإنساني في سوريا، ونطالب بالتصدي له بفرض الجزاءات الرادعة على كل من يعرقل إيصال المساعدات الإنسانية، كما نطالب بالتزام الدول المانحة بتعهداتها فضلاً عن الاستجابة لنداء الأمم المتحدة بالتبرع وزيادة المساهمات لتتمكن من توفير الإغاثة الطارئة لأكثر من ١٢ مليون شخص في سوريا.

كما تثمن المملكة العربية السعودية المساعي الدبلوماسية الأخيرة الرامية إلى إيجاد حل سياسي تفاوضي، وتؤكد على ضرورة أن تستند هذه المبادرات على أساس مرجعية جنيف، ونقدر ما أعلن عنه مندوب الاتحاد الروسي بأن مبادرة بلاده تستند على أرضية مرجعية جنيف، ويجب أن تؤدي هذه المبادرات إلى تنفيذ ما تم الاتفاق عليه حول تشكيل حكومة انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة تكفل للشعب السوري تحقيق تطلعاته وطموحاته في الحرية والكرامة وبما يحافظ على وحدة سوريا وسلامة أراضيها وحقوق أبنائها بمختلف فئاتهم وطوائفهم ومعتقداتهم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز. أعرب لكم يا سيادة الرئيس عن تقدير الحركة لعقد هذه المناقشة المفتوحة في مطلع العام الجديد بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، التي جاءت في هذا الوقت العصيب بالنسبة لفلسطين والشعب الفلسطيني وبالنسبة للمجتمع الدولي. كذلك أشكر مساعد الأمين العام السيد تويبرغ – فراندزن على إحاطته الإعلامية.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الدول الأعضاء الجديدة في مجلس الأمن: أنغولا، وماليزيا، ونيوزيلندا، إسبانيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وأن أتمنى لها النجاح في مساعيها طيلة مدة ولايتها بوصفها دولا أعضاء في المجلس.

وتغتنم حركة عدم الانحياز هذه الفرصة لتؤكد مجددا تضامنها القائم منذ زمن طويل مع الشعب الفلسطيني، وتكرر طلبها بشأن تقديم الدعم من أجل تحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية وفي إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، فضلا عن إيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

ما فتئت القضية الفلسطينية مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ من أكثر من ٦٧ عاما. وللأسف، بعد أن تأكد من جديد إخفاق مجلس الأمن في تحمل مسؤولياته أثناء التصويت الذي جرى في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (انظر S/PV.7354)، لم يجد الشعب الفلسطيني أي أمل في إعمال حقه في تقرير المصير والحرية، وفي النهاية قاسى من حرمانه من العدالة والسلام منذ أمد طويل.

على الرغم من انقضاء عقود على مشاركة الشعب الفلسطيني بحسن نية في جهود السلام والتزام قيادته الواضح بالقانون الدولي، وهو التزام أُعيد تأكيده في الآونة الأخيرة بانضمام دولة فلسطين إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، فقد تفاقمت محنة ومأزق الفلسطينيين على جميع الجبهات. ومرد ذلك بصورة مباشرة إلى السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية التي رسخت الاحتلال وقوضت جميع جهود السلام، إلى درجة أصبحت عندها القدرة على البقاء بالنسبة للحل القائم على دولتين موضع شك خطير. وفي الوقت الذي نشهد فيه إمعان إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، في انتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، نشدد على أنه حان الوقت لاتخاذ خطوة تاريخية نحو إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية وتمهيد الطريق أمام التوصل إلى تسوية عادلة وسلمية للتراع. إن المجلس إذا ما قام بذلك، إنما يفي بواجبه بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين، ويسهم في التوصل إلى حل حقيقي للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، الذي ما زال مصدر قلق شديد بالنسبة للمنطقة، ولمجتمع الدولي وأفاق السلام والاستقرار العالميين

في عام ٢٠١٤، وعلى الرغم من إعلان الأمم المتحدة السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، فقد تدهور الوضع بشكل كبير، وبلغت الوحشية ضد الشعب الفلسطيني مستويات جديدة في ظل العدوان العسكري الإسرائيلي الذي تم شنّه ضد قطاع غزة المغلق والمحاصَر في تموز/يوليه وآب/أغسطس. لم تقدَّم إسرائيل للمساءلة عن تلك الجرائم، على الرغم من أن قوات الاحتلال أطلقت عشرات الآلاف من القذائف والقنابل وقذائف المدفعية والذخيرة الحية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العزّل في الهجوم اللاإنساني والإجرامي الذي أودى بحياة أكثر من ٢٢٠٠ فلسطيني، معظمهم من المدنيين بمن فيهم مئات الأطفال والنساء، وجرح وشوّه أكثر من ١١٠٠٠ شخص وشرّد مئات الآلاف وأرهب جميع

السكان. كما تسبب في تدمير واسع النطاق للمنازل والهياكل الأساسية المدنية الحيوية والمستشفيات والمدارس، بما في ذلك أكثر من ١٠٠ من مرافق الأمم المتحدة، ومعظم المدارس التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وكذلك المساجد والكنائس والممتلكات الزراعية والصناعية، وزيادة تفكّك النسيج الاجتماعي الفلسطيني والاقتصاد وروّع السكان.

لقد مضى عام آخر، والظلم والمعاناة التي يتحملها الشعب الفلسطيني ما زالا مستمرين. سنة أخرى أخذتنا بعيداً عن تحقيق السلام العادل والدائم والشامل الذي طالما سعى إلى تحقيقه الفلسطينيون وغيرهم من البلدان المحبة للسلام على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

تدين حركة عدم الانحياز بشدة استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وتصعيدها لذلك، بما فيها القدس الشرقية المحتلة وحولها، في انتهاك جسيم لاتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن. هذه وغيرها من الانتهاكات المنهجية، مثل هدم المنازل، والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين، واعتقال الفلسطينيين واحتجازهم بمن فيهم الأطفال، والعنف والإرهاب والاستفزازات المستمرة من جانب المستوطنين والمتطرفين الإسرائيليين، بما في ذلك في المواقع الدينية الحساسة ولا سيما المسجد الأقصى، قد جعلت الأوضاع تسوء على أرض الواقع، مما أدى لزيادة الشكوك الخطيرة بالفعل بشأن ادعاء إسرائيل الالتزام بهذا الحل والسلام الملتويين.

وعلى الرغم من الجهود الدولية الجادة والدعوات المتكررة إلى حل سلمي وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، يستمر الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، شأنه في ذلك شأن إنكار الحقوق غير القابلة للتصرف وحريات الفلسطينيين وانتهاكها من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وما زال الفشل في حل هذه المسألة يقوّض مصداقية نظامنا الدولي وسيادة القانون. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يقف متفرّجاً في السعي إلى حل عادل وسلمي لقضية فلسطين، وخاصة عندما تواصل الحالة تدهورها بدرجة كبيرة وتهدد بأن تصبح مزعزعة الاستقرار تماماً. ولذلك تحث حركة عدم الانحياز المجلس على العمل فوراً، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، لإنهاء محنة الشعب الفلسطيني واتخاذ إجراءات حازمة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وهذه العقود الطويلة من الظلم.

وفي هذا السياق، اتخذت الحكومة الفلسطينية والمجموعة العربية مبادرة ترمي إلى تعبئة مجلس الأمن للعمل على نزع فتيل هذه الحالة غير المستقرة، والتأكيد مجدداً على أسس الحل العادل للصراع والانتصاف من الظلم التاريخي، وإنشاء أفق سياسي قادر على إعادة الأمل إلى الشعب الفلسطيني بأن ٤٧ عاماً من القمع العسكري الإسرائيلي واحتلال أراضيه ستنتهي قريباً، من خلال تحديد إطار زمني لإنهاء الاحتلال والتأكيد على أن العدالة والحرية والسلام في متناول اليد.

ومع ذلك، أخفق مجلس الأمن مرة أخرى في الاضطلاع بمسؤوليته المتمثلة في التصدي للأزمة والمساهمة بشكل فعال في التوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط، حتى أنه ترك قراراته دون تنفيذ. بينت نتائج التصويت على مشروع القرار (S/2014/916) أن مجلس الأمن ككل ليس مستعداً أو راغباً في قبول مسؤولياته، خلافاً لتوافق الآراء الدولي الساحق بشأن هذه المسألة على النحو المبين في تصويت ١٨٠ دولة عضواً في الجمعية العامة لصالح حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والحرية والعديد من الإعلانات من جميع أنحاء العالم – الحكومية والحكومية الدولية وغير الحكومية – التي تدعو إلى إنهاء النزاع الذي طال أمده.

تعتقد حركة عدم الانحياز أن الرسالة واضحة في جميع أنحاء العالم. فقد حان الوقت لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي البغيض

والإفلات من العقاب الذي جلب الكثير من المعاناة، وسبب الكثير من الأزمات ونشر الكثير من بذور عدم الاستقرار والغضب في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وما زال هذا يقوّض السلام والأمن الإقليميين والعالميين. وقد تأكدت تلك الرسالة بقوة، إلى جانب تجسدها في القرارات السنوية للجمعية العامة، في المؤتمر الذي عقدته سويسرا، وديع الاتفاقية، مؤخراً للأطراف المتعاقدة السامية لاتفاقية جنيف الرابعة. ويتواصل تأكيدها أيضاً في العديد من دعوات البرلمانات الأوروبية إلى الاعتراف بدولة فلسطين وحقيقة أن ١٣٥ بلداً قد اعترف بالفعل بدولة فلسطين. ولذلك فمن المؤسف للغاية أن يبقى مجلس الأمن عاجزاً وغير قادر على الاضطلاع بمسؤولياته في هذا الصدد، مع جميع الآثار المترتبة عن ذلك على السلام والأمن في الشرق الأوسط وخارجه. ومع ذلك، تدعو حركة عدم الانحياز المجلس مرة أخرى وستواصل دعوته إلى التصرف على نحو يتسق مع واجباته بموجب الميثاق، وتؤكد على الدور الهام الذي يمكن لأعضاء كتلة حركة عدم الانحياز في المجلس أن يضطلعوا به في هذا الصدد.

ما زال لبنان يعاني من استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحدوده وعمليات التوغل داخل أراضيه التي تلتها سنوات من الاحتلال والعدوان. وللأسف، لا تزال إسرائيل تواصل انتهاك المجال الجوي اللبناني، وتزيد من حدّة توغلها فوق لبنان. هذه الأنشطة انتهاك صارخ للسيادة اللبنانية والقرارات الدولية ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي ينبغي أن تنفذ أحكامه بطريقة تكفل توطيد دعائم الاستقرار والأمن في لبنان وأن يمنع إسرائيل من القيام بانتهاكاتها اليومية للسيادة اللبنانية.

وفيما يتعلق بالجولان السوري المحتل، تدين الحركة جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير الوضع القانوني والمادي والديموغرافي في المنطقة والتي تكثفت بعد اندلاع الأزمة السورية. تطالب حركة عدم الانحياز من جديد بأن تتقيد إسرائيل بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وأن تنسحب انسحاباً كاملاً من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذاً للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

أود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة بصفتي الوطنية، رداً على ادعاءات ممثل النظام الإسرائيلي عن بلدي.

إنه لمن السخف أن نظاماً اشتهر بفظائعه وسياسات الفصل العنصري، الموثقة جيداً من قبل الأمم المتحدة، وانتهاكاته المتكررة للحدود المعترف بها دولياً، وجرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وبهجماته وتهديداته باستخدام القوة ضد جيرانه وما بعدهم؛ نظام له سجلّ مروّع في تطوير وإنتاج وتكديس مختلف أنواع الأسلحة اللاإنسانية، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل؛ نظام ارتكب مجازر بحق آلاف الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، في غزة مؤخراً في الصيف الماضي؛ أن يعظ مجلس الأمن والمجتمع الدولي بشأن السلام والديمقراطية وسيادة القانون والحرية، من أجل تغطية سجله الشنيع من إرهاب الدولة والعدوان والاحتلال.

ينبغي ألا نسمح لهذا النظام بالاستهزاء بالمؤسسات الدولية أكثر من ذلك. وتودّ جمهورية إيران الإسلامية، بإعادة التأكيد على الحق المتأصّل لقوات المقاومتين اللبنانية والفلسطينية في التصدي للاحتلال وصدّ العدوان واستعادة أراضيهم المحتلة، أن ترى السلم والعدل سائدين في الشرق الأوسط، الأمر الذي يتطلب احترام القواعد والأنظمة الدولية من جانب الجميع دون تمييز.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد أبو العطا (مصر): أود في البداية أن أهنئكم على تولي رئاسة مجلس الأمن وأعرب لكم عن كل التقدير لمواقف شيلي البناءة إزاء الشرق الأوسط.

نناقش اليوم مجددا الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. لقد شهدت المنطقة والعالم أحداثا جساما أبرزها تنامي مخاطر الإرهاب الدولي، الذي تعاني مصر ودول عديدة منه، وتدينه بأشد العبارات بل وتكافحه بكل قوة مع غيرها من الدول. ولكنها تسجل أن استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية يوفر للفكر الإرهابي والتكفيري البغيض، ضمن عوامل أخرى، أرضية خصبة يتعيش عليها. وما يزيد الأوضاع تعقيدا ويؤثر على جهود إحياء عملية السلام، التي نأمل أن تعود إلى مسارها لتنهي الاحتلال وتقام الدولة الفلسطينية في سلام مع إسرائيل، وهو ما توقن مصر أنه سيفتح الباب لتنمية شاملة في المنطقة، ويحقق الرخاء لشعوبها، ويسهم في درء أخطار على رأسها خطر الإرهاب، الذي تجسد مؤخرا في أقبح أشكاله في دولة فرنسا الصديقة، منارة الحرية والسلام، بصورة لا يمكن تبريرها تحت أي ذريعة.

لقد شهدت أروقة هذا المجلس الموقر مداولات مطولة خلال الأسابيع الماضية تناولت القضية الفلسطينية. ويبدو لنا جليا أن هناك توافقا دوليا واضحا حول محددات التوصل إلى حل دائم وعادل لتلك القضية. فهناك توافق دولي على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في نهاية المطاف، ووجوب إقامة دولة فلسطينية تتمتع بالسيادة على كل أراضيها وفقا لحدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. وهناك توافق على وضع القدس الشرقية كعاصمة لتلك الدولة، وضرورة التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين في إطار مقررات الشرعية الدولية.

لقد انعكست تلك التوافقات في مشروع القرار العربي (S/2014/916) الذي قدم إلى مجلس الأمن في أواخر الشهر الماضي، للبحث عن أفق زمني لإنهاء الاحتلال وتحقيق السلام. وتجسدت في مقترحات أخرى أعدتها فرنسا. إلا أنه، وللأسف، فإن مشروع القرار العربي لم يلق الدعم الكافي في المجلس ليعتمد كسائر مقررات الشرعية الدولية التي حددت إطار الحل، رغم التوافق الدولي على هذا الإطار. ولذا، نتساءل لماذا يبدو الحل بعيدا رغم هذا التوافق؟ ونرى أن الإجابة هي مفتاح حل القضية الفلسطينية، على النحو التالي.

أولا، يتعين أن تتوافر الإرادة الحقيقية لدى الأطراف الدولية الرئيسية للدفع نحو الحل النهائي، حيث نلاحظ أن بعض تلك الدول، رغم مطالبتها لأطراف النزاع باتخاذ القرارات الصعبة، لم تمارس الضغوط على تلك الأطراف لحملها على تغيير مواقفها أو كبحها عندما يتعلق الأمر بممارسات تضر بعملية السلام وتهدد بنسف أسسها، كالاستيطان أو ممارسات أخرى لا تخدم هدف دعم السلطة الوطنية الفلسطينية وتمكينها من الوفاء بدورها كحجب أموال الضرائب عن السلطة، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

ثانيا، نؤكد على ضرورة أن تتوافر نفس الإرادة الجادة لدى أطراف النزاع، بعيدا عن الاعتبارات السياسية الداخلية وحسابات الاستحقاقات الانتخابية أو الخلافات والمزايدات بين هذا الفصيل أو ذاك. يتعين أن تسمو أطراف النزاع على تلك الاعتبارات، وألا تعرها ما يطغى على مصالح شعوبها التي ترغب في السلام. ولا يخالج مصر أي شك أن الشعب الإسرائيلي يتطلع إلى السلام ويحتاجه بقدر ما يصبو إليه الفلسطينيون وسائر الشعوب العربية. ولعل مبادرة السلام العربية المطروحة منذ عام ٢٠٠٢ لأبلغ رسالة سلام ممتدة من الشعوب العربية للشعب الإسرائيلي، فهل من مجيب قبل أن يصبح حل الدولتين سرابا؟ أخذا في الاعتبار أن الدول والشعوب العربية منفتحة على أي مبادرات من شأنها تحقيق السلام الشامل.

ثالثا، ينبغي على المجتمع الدولي تقديم جميع أشكال الدعم للسلطة الوطنية الفلسطينية لتمكين حكومة الوحدة الوطنية من بسط سيطرتها على غزة وإعادة إعمارها لإعادة الأمل إلى مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين رزحوا تحت ويلات

الحرب والدمار، والسماح لهم بأن يعيشوا حياة طبيعية كسائر الشعوب، ليس فقط لأن ذلك واجب إنساني ومسؤولية أصيلة للمجتمع الدولي، بل أيضا لإبعاد الشعب الفلسطيني عن براثن التطرف واليأس. وفي هذا السياق، ندعو جميع الدول إلى الوفاء بالتعهدات التي تقدمت بها خلال مؤتمر إعادة إعمار غزة الذي عقد في القاهرة في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

رابعا، إن استمرار بعض الأطراف في المجتمع الدولي في التعامل مع إدارة النزاع دون السعي الحقيقي إلى حله بصورة جذرية، أمر لم يعد ممكنا استمراره. إذ تكفي نظرة على تواتر المواجهات والأعمال العسكرية في غزة لندرك جميعا أن الوضع الراهن غير قابل للاستدامة ومرشح للانفجار مجددا، وأن الحل النهائي للنزاع بات حتميا أكثر من أي وقت مضى. لذا، على مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته. إن ما تقدم يمثل السبيل الوحيد للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية، فبدونها لن يتحقق الاستقرار في الشرق الأوسط وستبقى كل الأطراف، بكل أسف، منكشفة أمام مخاطر لا حصر لها.

ننتقل إلى الحالة في الجمهورية العربية السورية الشقيقة، حيث ما زال شعبها يعاني من ويلات أزمة تدخل في آذار/مارس المقبل عامها الخامس دون أن تظهر في الأفق بوادر للتسوية. ونستذكر محددات التسوية، التي لا نرى بديلا لها، ألا وهي ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي السورية بدون أي تقسيم، وضرورة تلبية المطالب المشروعة للشعب السوري في الإصلاح والتغيير، وضرروة القضاء على الإرهاب في سوريا ومكافحة أخطار انتشاره بصورة أكبر على الدول المجاورة التي تحملت ما لا تطيقه وهي تستضيف مئات الآلاف من اللاجئين السوريين. وفي هذا الإطار، تعرب مصر عن دعمها الكامل لجهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة، ستافان دي ميستورا، وتعرب عن أملها في أن تؤدي تلك الجهود إلى إطلاق مسار سياسي يجمع أطراف النزاع لتسوية الأزمة.

وتحيي مصر الدور الهائل الذي اضطلعت به الأمم المتحدة والعديد من الدول للوفاء بالاحتياجات الإنسانية للشعب السوري الشقيق. كما تعرب عن كل التقدير لجهود الاتحاد الروسي في دفع الحوار بين الحكومة والمعارضة السورية من خلال مؤتمر موسكو المقبل.

كما تعرب مصر عن استعدادها التام لبذل أقصى جهودها الدبلوماسية لجمع كافة الأطراف المعنية لنصل إلى الحل المنشود، استثمارا لعلاقاتها الجيدة مع كافة الأطراف السورية، علما بأنها تبذل حاليا الجهد لتوحيد رؤى المعارضة السورية بما ييسر حل ذلك النزاع الدامي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): خلال الشهور العديدة الماضية، شهدنا تطورات إيجابية وسلبية على حد سواء فيما يتعلق بفلسطين. صدقت السلطة الفلسطينية على أكثر من عشرة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية الرئيسية، بما في ذلك اتفاقيات جنيف، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وما هو أكثر من ذلك، أن الأمم المتحدة قبلت التصديق الفلسطيني على تلك المعاهدات. ومن المنتظر أن تصبح فلسطين عضوا في المحكمة الجنائية الدولية في نيسان/أبريل. واعترفت السويد بفلسطين. وصوتت البرلمانات البريطانية والأيرلندية والإسبانية والفرنسية لصالح الدولة الفلسطينية. يوفر ذلك حجة مقنعة جدا لإدماج فلسطين كدولة مستقلة استقلالا كاملا في المجتمع الدولي.

تشكل تلك التطورات إشارات. ومن المدهش رغم ذلك أن مجلس الأمن أخفق في اعتماد مشروع القرار (S/2014/916) الذي طلب فحسب اعتماد معايير عالمية، هي، الاعتراف

بالدولة الفلسطينية، انسحاب إسرائيل إلى حدود عام ١٩٦٧، عاصمة فلسطينية في القدس، موعدا نهائيا مدته ثلاث سنوات لإنهاء احتلال الضفة الغربية ورفع الحصار عن غزة. وللأسف تعثر مشروع القرار بسبب إملاءات السياسة الواقعية. وبخلاف ذلك، كان هناك مبررا قويا لاعتماده.

إن عدم الانخراط في العمل بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، واستمرار حالة الخوف والعداء بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والانتهاكات الجارية لحقوق الفلسطينيين، أمور لا تشكل حالة يمكن تناسيها، وإنما حالة غير مستقرة ومحفوفة جدا بالمخاطر. فالعنف والصراع بإمكانهما أن ينفجرا في أي لحظة. وقال الأمين العام، في كلمة له خلال جلسة غير رسمية للجمعية العامة بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير، ”يجب ألاّ نبتعد بأنفسنا عن أي تفاقم للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين“.

ولقد أصبحت الجهود الدبلوماسية واهنة، ويبدو أنها لا تعد بعودة الانخراط في العمل بين الطرفين ولا بحل الصراع. ويبدو أن الجهود التي يبذلها وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري، وهي المسار الوحيد الذي أوجد بعض الأمل، قد فقدت زخمها. يجب إعادة تنشيط الدبلوماسية وتكثيفها. وثمة البعض من أعضاء المجلس قالوا في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي إنهم قد يعيدون النظر في مسألة فلسطين خلال عام ٢٠١٥. والسلطة الفلسطينية تدرس عرض بارامترات مشروع القرار (S/2014/916) على المجلس مرة أخرى. ونحن نشجع أعضاء المجلس على درس مشروع القرار هذا، الذي يمكنه أن يمهد السبيل أمام سلوك مسار واضح المعالم يفضي إلى تحقيق السلام. ومن شأنه أن يضع المجلس مرة أخرى على رأس الجهود الآيلة إلى الحفاظ على السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

وهناك حاجة ماسة إلى زخمنا الجديد باتجاه تحقيق السلام. وهذه بعض الخطوات التي ستساعد على ذلك: ينبغي لإسرائيل أن تفرج فورا عن إيرادات الضرائب المحتجزة. وينبغي رفع الحصار عن قطاع غزة. وينبغي للمساهمين والمانحين أن يفوا بتعهدات إعادة إعمار غزة. وينبغي إعادة بذل الجهود الدولية الرامية إلى استئناف عملية السلام، استنادا إلى معايير يتفق عليها دوليا.

وبغض النظر عما نقول، ثمة علاقة تكافلية بين فلسطين وإسرائيل. إذ يتعين على أجيالهما المقبلة أن تتعايش ضمن الجوار الجغرافي نفسه. لذلك، إن السبيل الوحيد للتوصل إلى سلام قابل للبقاء والاستدامة يكمن في إنشاء دولة فلسطين، استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع القدس الشريف عاصمة لها، وجلاء إسرائيل عن جميع الأراضي العربية، بما في ذلك الجولان السوري.

وخلال السنوات الأربع من الصراع، كان العام الماضي الأكثر دموية في سوريا. فهذا التدهور التدريجي يجب وقفه. ونحن نؤيد تأييدا تاما الجهود التي يبذلها ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام، في سبيل التوصل إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار في أماكن محلية والشروع في عملية سياسية. وقد شهد العام الماضي تدميرا لبرنامج الأسلحة الكيميائية السورية، الأمر الذي يدل على ما يمكن إنجازه عندما يكون المجلس متحدا. إن تجربتنا من السنوات الأربع الماضية تظهر أنه ليست هناك سبل مختصرة لتحقيق السلام في سوريا، وأن الوسائل العسكرية والاسراف في أعمال القتل لا ينتجان حلا، وأن التدخل الدبلوماسي المكثف والموجه نحو إحراز النتائج هو الخيار الوحيد لدينا لمتابعة السلام وتحقيقه.

وفي العام الماضي، أسفرت الحرب الأهلية في سوريا والسلام الهش في العراق عن وجود وحش أكبر، ألا وهو الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام. لقد أُخذ العالم على حين غرّة. أمّا الآن، فإن الفلسفة السامة لهذا الوحش المتعدد الرؤوس أخذت تنتشر في أجزاء أخرى من العالم. إن باكستان تدين إدانة قاطعة الإرهاب الذي ترتكبه هذه الدولة الاسلامية

ضد الدول والأفراد، وترفض فكرة ما يسمى بالخلافة التي تنادي بها. وتقوم باكستان بالتنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) نصا وروحا. ويجب أن نعمل معا لوقف هذا المد بغية إنقاذ حضارتنا العالمية.

أخيرا، أود أن أقول إنني شاركت كعضو من أعضاء المجلس في المناقشة التي جرت في أواخر عام ٢٠١٢ بشأن الشرق الأوسط (انظر S/PV.6878). لقد كان الجو كئيبا تنتابه الحيرة، وجلد الذات، والعجز. وبعد انقضاء عامين، وبينما أستعد لمغادرة منصبي، لم يتغير شيء. إن فلسطين مسألة عمرها ١٠٠ سنة. وهي لا تزال مسألة تبعث على القلق وتبقي المجتمع الدولي بأسره رهينة لها. يجب كسر هذا الجمود التاريخي من خلال الدبلوماسية المستنيرة والحازمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عبدالرحمنوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة حول موضوع هام جدا. وبما أن هذا البيان هو الأول لي في مجلس الأمن لهذه السنة، أود أن أتقدم بالتهاني إلى الأعضاء المنتخبين حديثا في مجلس الأمن – إسبانيا، وأنغولا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وماليزيا، ونيوزيلندا.

يعرب بلدي عن قلقه الشديد إزاء الانتهاكات المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي منطقة الشرق الأوسط بأسرها. فالتطورات التي تحصل هناك، مثل استمرار عمليات الاستيطان والبناء في الأراضي المحتلة، لا تسمح لنا بالتكلم عن أي تحسن في حالة السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ويكرر بلدي اعترافه بالحق المشروع للشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وإقامة دولة فلسطين المستقلة داخل حدود عام ١٩٦٧، تعيش في سلام مع إسرائيل، وتحظى بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة. والحل القائم على دولتين هو الخيار الوحيد القابل للتطبيق، بغية تحقيق السلام الدائم الذي يتم التوصل إليه من خلال المفاوضات المباشرة والمجدية.

لذلك، ندعو القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى إظهار الحكمة والمسؤولية والإرادة السياسية في سبيل التوصل إلى اتفاق تاريخي لتحقيق السلام، يلبي التطلعات المشروعة لشعبيهم. وينبغي للهدف النهائي لكل الجهود المبذولة أن يتمثل في استعادة عمليات السلام وتعزيزها وفقا لقرارات مجلس الأمن وغيرها من الآليات ذات الصلة. ويجب على جميع الأطراف أن تفي بالتزاماتها بروح من المسؤولية، كما تنص عليه خارطة الطريق، وأن تستعيد عملية المصالحة الفلسطينية الداخلية، وتعزز الجهود التي تبذلها حكومة فلسطين للتخفيف من حدة الحالة القائمة. وتعرب كازاخستان عن أملها في أن تساهم الإجراءات الدولية التي تقودها الأمم المتحدة في استئناف محادثات السلام.

إن كازاخستان تشعر بالكثير من الجزع إزاء الوضع العام في الشرق الأوسط. وثمة حاجة إلى بذل جهود دولية منسقة تنسيقا جيدا بغية وقف إراقة الدماء على نحو طائش، وإيجاد حل سياسي شامل. ويدين بلدي بشدة الأعمال الوحشية التي ترتكب ضد السكان المدنيين والمواطنين الأجانب، والهجمات التي تشنها الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام، مما يشكل تهديدا كبيرا للمنطقة وسكانها، وأيضا للأطفال في هذا الجزء من عالمنا. ونحن نؤكد على أنه لا يمكن إيقاع الهزيمة بالإرهاب إلاّ عن طريق اتباع نهج مستدام وشامل، بالتعاون النشط من جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية.

ونعتقد اعتقادا قويا أن جميع الوسائل السلمية ملائمة لمنع التوترات وحل الصراعات. فإلى جانب السياسيين والدبلوماسيين، ينبغي أن يشارك زعماؤهم الدينيون والروحيون في هذه العمليات بغية تليين قلوب الأعداء.

لقد عملت كازاخستان بجد لبناء ثقافة من التسامح والاحترام من خلال الانعقاد الدوري للمؤتمر الأول لزعماء الأديان العالمية والتقليدية، من بين جملة أمور أخرى، حيثما يسعى معا زعماء المعتقدات المختلفة إلى إيجاد سبل لتعزيز السلام استنادا إلى القيم الروحية. فعلى سبيل المثال، كان من بين المشاركين في المؤتمر الرابع الذي عقد عام ٢٠١٢ في أستانا، اثنان من كبار حاخامات إسرائيل - السفارديم والأشكينازي - وأمين عام رابطة العالم الإسلامي، وقادة إسلاميون من دول الشرق الأوسط، وعلماء دين بارزين بمن فيهم من جامعة الأزهر في مصر، وبطاركة المسيحية الأرثوذكسية، وكرادلة الكرسي الرسولي وزعماء البوذية والهندوسية والطاوية من مختلف أنحاء العالم.

وسيعقد المؤتمر الخامس في أستانا في حزيران/يونيه. وسيكون موضوعه الحوار فيما بين الزعماء الدينيين والسياسيين باسم السلام والتنمية. ونعتقد أن المؤتمر سيكون بمثابة عرض لسبل الإسهام في جهود تسوية النزاعات من خلال الاحترام والتفاهم المتبادلين.

في الختام، نوجه مرة أخرى نداء عاجلا إلى جميع الأطراف، لا سيما تلك التي تتمتع بقوة ونفوذ سياسي حقيقي، لتأكيد إرادتها السياسية على كفالة السلام والأمن الدائمين في الشرق الأوسط والحرية والعدالة لجميع الشعوب من خلال نهج حقيقي متعدد الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

السيدة بولانوس بيريز (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشيد بقيادة شيلي وبالعمل الذي اضطلعت به خلال رئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر. كما أود أن أشكر الأمين العام المساعد بالنيابة، للشؤون السياسية السيد يتر أندرز تويبرغ - فرانزن على إحاطته الإعلامية الذاخرة بالمعلومات.

ولا تزال غواتيمالا ثابتة على رأيها بأن الدبلوماسية والحوار هما أفضل سبيل لتحقيق الحل الطويل الأمد في كل النزاعات التي تؤثر على منطقة الشرق الأوسط. وما زلنا نعتقد أن حلا سياسيا للخلافات التي قسمت المنطقة لعدة سنوات، هو الحل الوحيد الذي يمكن أن يحقق الاستقرار والأمن الدائم. وذلك أمر صحيح تماما لا سيما في قضية فلسطين. فمنذ تعليق محادثات السلام الأخيرة في نيسان/أبريل ٢٠١٤، شهدنا تدهورا سريعا للحالة بين إسرائيل وفلسطين. وعلاوة على ذلك، يبدو أن الحل القائم على وجود الدولتيناللازم أمر بعيد المنال بشكل متزايد. وفي ذلك الصدد، نتفق مع الأصوات العديدة القائلة إن مستقبلا سياسيا يعد أمرا لازما لتلبية الاحتياجات المشروعة للشعبين ويؤدي إلى اتفاق عادل ونهائي. بيد أن تحقيق ذلك الهدف سيتطلب اتخاذ تدابير لازمة.

لذلك على المجتمع الدولي الاضطلاع بدور نشط في دعم عملية السلام وتعزيزها. ونقدر مبدأ المسؤولية المشتركة ولذلك نعتقد أن المشاركة النشطة من جانب المجموعة الرباعية ومجلس الأمن في عملية السلام يمكن أن تؤدي إلى توليد زخم جديد، وبالتالي تمكين الأطراف من اتخاذ المزيد من الخطوات بقدر أكبر من المسؤولية نحو تحقيق سلام شامل وعادل ودائم. ويجب على الأطراف أن تبذل جهودا حقيقية وجديدة، بما في ذلك، في جملة أمور، الرفع الكامل للحصار، ووقف بناء المستوطنات غير القانونية، والامتناع عن الاضطلاع بالأعمال الاستفزازية، ووقف النيران الصاروخية، وكفالة التعامل مع الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، ووجود الدولتين إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وأخيرا، وكما هو معروف للغاية، تقدر غواتيمالا وتدعم بقوة جميع الصكوك الدولية التي أنشئت لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، لا سيما نظام روما الأساسي. ولذلك نؤيد إضفاء الطابع العالمي على تلك الصكوك، ونرفض أي محاولة لمنع

الدول الأخرى من الانضمام إليها. وفي ذلك الصدد، لا نرى أن انضمام فلسطين إلى نظام روما الأساسي يشكل عقبة أمام إحلال السلام أو أمام المفاوضات المباشرة التي تسعى إلى إبرام اتفاق نهائي بشأن جميع المسائل الأساسية. إن تهيئة بيئة مؤاتية للسلام والمساءلة واحترام حقوق الإنسان لا يمكن إلا أن تؤدي إلى المساعدة على إعادة إطلاق عملية السلام بين الطرفين.

وندرك التحديات الهائلة التي تواجهها الأطراف في سعيها إلى إيجاد حل سياسي، على الصعيدين الوطني والدولي، ولكن ذلك هو الطريق الوحيدة المتاحة. إنها مسؤوليتنا السياسية والتاريخية، بوصفنا الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، أن ندعم جميع التدابير التي يمكن أن تساعد في بلوغ الهدف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية آيسلندا.

السيد سفيتسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): بداية أود أن أشكر شيلي على عقد هذه المناقشة المفتوحة. إننا نشهد حقبة من عدم الاستقرار الاستثنائي في منطقة الشرق الأوسط. وأصبح النزاع العنيف في سوريا بؤرة لعدم الاستقرار، واستعصاء بعض النزاعات في المنطقة عن الحل يزيد من أهمية البحث عن الأماكن التي يمكن إحراز تقدم فيها.

إن النزاع الذي طال أمده بين الشعب الفلسطيني وإسرائيل ينبغي أن يكون من الممكن حله. وفي الواقع، ظل الحل مطروحا لسنوات- وهو الحل القائم على وجود دولتين. هناك أطراف قادرة في الجانبين يمكنها إبرام الاتفاق، ولكن على الجانبين الالتزام قولا وفعلا بالحل القائم على وجود الدولتينويجب أن يمتنع الطرفان عن الاضطلاع بالأعمال التي تقوض تطبيق الحل الوحيد الذي سيؤدي إلى تحقيق السلام. وتتواصل عمليات توسيع المستوطنات الإسرائيلية ونزع ملكية الأراضي في فلسطين. وهذا يعد انتهاكا واضحا للقانون الدولي. ونؤيد الآخرين في مطالبة إسرائيل بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية.

ونحث إسرائيل تحديدا على العدول عن قرار إعادة توطين البدو القسري في الضفة الغربية.

ولا تزال الحالة الإنسانية في غزة حرجة، مع تواتر الأنباء الأخيرة التي تفيد بموت الأشخاص بسبب تعرضهم للعراء. لا بد من التعجيل بتحسين الحالة من خلال التعاون البناء بين السلطات الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية. يجب رفع الحصار المفروض فورا وينبغي تمكين غزة من العمل كاقتصاد طبيعي. وفي نفس الوقت، ينبغي معالجة شواغل الجانبين الأمنية. ومن الأهمية بمكان أن تضطلع السلطة الفلسطينية بمسؤولية حكومية حقيقية في قطاع غزة. إن الأعمال المسلحة التي تنطلق من غزة أمر غير مقبول وستؤدي إلى المزيد من المعاناة والبعد عن الحل عن طريق التفاوض.

لقد اعترفت أيسلندا بدولة فلسطين في عام ٢٠١١. ونرحب باعتراف السويد مؤخرا، دولة الشمال الأوروبي الصديقة، بدولة فلسطين. وتلك الإشارة، إضافة إلى إشارات العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تشمل رؤية إقامة دولة على أساس حدود عام ١٩٦٧. ويسر أيسلندا أن ترى أن دولة فلسطين قد صدقت على عدد من الاتفاقات الدولية. وعلى الأخص، قرار دولة فلسطين بالانضمام إلى نظام روما الأساسي ينبغي الإشادة به. إن أيسلندا، بوصفها مؤيدة منذ عهد بعيد للمحكمة الجنائية الدولية، تحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تندرج في إطار اختصاص المحكمة، التي يتمثل غرضها في المساعدة على إنهاء الإفلات من العقاب عن الجرائم التي يعتبرها المجتمع الدولي شديدة الخطورة. كما ترحب أيسلندا بانضمام دولة فلسطين إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي لا زالت تكتسي أهمية قصوى لآيسلندا ولا شك أنها ستعود بالنفع على فلسطين بوصفها دولة ساحلية.

لقد طال انتظار الوقت المناسب للتفاوض بشأن جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي. ويعتبر إخفاق مجلس الأمن في

أن يقدم جدولا زمنيا قد يساعد في إيجاد حل مخيبا للآمال. هناك توافق في الآراء على الحاجة الملحة لذلك. هذا نزاع يمكن حله، ولكن إذا أردنا تحقيق ذلك، على المجلس أن يعمل بشكل استباقي بقدر أكبر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد موكيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إننا نهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وترؤسكم شخصياً هذه المناقشة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام المساعد بالنيابة، للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية في وقت سابق اليوم. ونرحب ترحيباً حاراً بالأعضاء الجدد الذين انضموا إلى المجلس في هذه السنة، وهم: إسبانيا، أنغولا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا ونيوزيلندا.

إنَّ هذه المناقشة الفصلية هامة لأنها تتيح لنا فرصة لتقييم التطورات في العملية السلمية في الشرق الأوسط. ونود أن نؤكد دعمنا لحل ودِّي لهذه المسألة طويلة الأمد. ويساورنا القلق لأنَّ المناقشات هنا في مجلس الأمن لم تحقق هدف حل سلمي كهذا. لذا، فقد وُضِعت فعالية المجلس موضع التساؤل.

وإننا نشعر بقلق خاص لأنه كان هناك منحى تراجعي في العملية السلمية في السنة الماضية. والمساعي من أجل مفاوضات جادة بين الأطراف لم تكن حاسمة. وبالإضافة إلى ذلك، ووجهنا بحالة مؤسفة من استئنافٍ وتصعيد في النزاع المأساوي في غزة، أدى إلى عدد ضخم من الضحايا المدنيين وأضرار جسيمة في الممتلكات.

إنَّ ارتباط الهند العميق بفلسطين والتزامها المستمر بها متجذِّران في تاريخنا الحديث، الذي يعود إلى نضالنا من أجل الاستقلال. وموقف الهند بشأن قضية فلسطين واضح جدا. ومثلما كتب رئيس الوزراء ناريندرا مودي في رسالته بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، تؤكد الهند مجدداً دعمها للقضية الفلسطينية وتضامنها مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل دولة فلسطينية ذات سيادة، مستقلة، قابلة للحياة وموحَّدة، ضمن حدود آمنة ومعترَف بها، جنباً إلى جنب بسلام مع إسرائيل وعاصمتها القدس الشرقية.

وبمعزل عن الدعم السياسي للقضية الفلسطينية، تواصل الهند دعم جهود التنمية وبناء الدولة من قِبَل فلسطين، عبْر التقديم المستمر للمساعدة التقنية والمالية لها. وإننا نتبرع بمليون دولار سنوياً لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وقد تعهَّدت الهند مؤخراً بتقديم أربعة ملايين دولار استجابة لخطة التعافي الوطني المبكر وإعادة الإعمار من أجل غزة. ونحن ننفِّذ أيضاً مشاريع إنمائية في فلسطين بالتشارك مع البرازيل وجنوب أفريقيا، في إطار مجموعة الهند، البرازيل وجنوب أفريقيا، وقد تعهَّدنا بمليون دولار لمشروع جديد لإعادة إعمار مركز عطا حبيب الطبي في غزة.

إنَّ وزير خارجيتنا، لدى مخاطبته اجتماع المستوى الوزاري للجنة حركة عدم الانحياز المعنية بفلسطين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أكَّد أنَّ الهند رحَّبت بوقف إطلاق النار بين فلسطين وإسرائيل، ودعت جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى حدٍّ من ضبط النفس، وتفادي اتخاذ إية إجراءات قد تؤدي إلى خرقٍ لوقف إطلاق النار الحالي، والسعي إلى حلٍّ شامل للقضية الفلسطينية. ونبقى مقتنعين اقتناعاً راسخاً بأنَّ الحوار يظلُّ الخيار الوحيد القابل للحياة، الذي يمكنه معالجة المسألة بفعالية.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء التوترات المتصاعدة في القدس الشرقية. والحاجة حتمية إلى تهدئة عاجلة، وضبطٍ للنفس، وتفادٍ للاستفزاز وعودة إلى العملية السلمية. إذ يجب للدبلوماسية ومنطق الدولة أن يسودا على الكراهية والعنف. ولا طريق أخر إلى سلام دائم.

ويساورنا قلق عميق إزاء أنشطة الجماعات المتشددة والمتطرفة في الأجزاء الشمالية من العراق وسوريا، لأنَّ تصعيدهم الخطير للتوترات المذهبية والمتطرفة له تأثير حاسم على سلام المنطقة وأمنها. ونذكر أنَّ جماعة إرهابية محظورة استهدفت مرتين حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فضّ الاشتباك. ويجب بذل الجهود من قِبَل جميع الأطراف وأصحاب المصلحة في المنطقة لكبح هذا التوجُّه. وعلى الدول الأعضاء أن تمتثل للقرارات التي تحظرالجماعات الإرهابية العاملة في المنطقة. والمقاضاة العاجلة والفعالة لهذه الجماعات أساسية.

ولا يمكن أن يردع تلك الجماعات في أماكن أخرى من العالم عن ارتكاب أعمال إرهابية سوى عمل كهذا يؤيده المجلس. ونعتقد أنَّ توحيد العمليات والحلول السياسية أثناء بناء المؤسسات الحكومية الدائمة سيكون السبيل الأكثر فعالية لمعالجة هذا التطرف والتشدد في المنطقة.

لقد دعمنا دائماً حلاًّ سياسياً شاملاً بقيادة سورية للأزمة السياسية المستمرة في سوريا، بالانسجام مع بيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المُرفق). ونودّ أن نضيف صوتنا الداعم لجهود المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، ونواصل حثَّ جميع الأطراف على إظهار الإرادة السياسية المطلوبة، وممارسة ضبط النفس والالتزام بالسعي إلى قاعدة مشتركة في استيعاب خلافاتها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إيوانيس فريلاس، نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد فريلاس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. والبلدان المرشحة، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الجبل الأسود، صربيا وألبانيا وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين تؤيد هذا البيان.

وأود أن أهنِّئ شيلي على تولِّيها رئاسة مجلس الأمن.

سأقرأ صيغة موجزة من بياننا. والصيغة الكاملة يجري تعميمها في القاعة وستُنشَر على موقعنا الشبكي.

إنَّ القلق العميق يساور الاتحاد الأوروبي بشأن الحالة الميدانية المتوتِّرة التي تهدد بالمزيد من إبعاد الأطراف عن حل تفاوضي. وقرار الحكومة الإسرائيلية بوقف تحويل العائدات الضريبية للسلطة الفلسطينية يناقض التزامات إسرائيل بموجب بروتوكول باريس. وإنَّ سلطة فلسطينية فعالة، ملتزمة بعدم العنف وبحل سسلمي للنزاع، عنصر رئيسي لحلٍّ قائم على وجود الدولتين.

وفي هذا الصدد، يقدم الاتحاد الأوروبي دعماً كبيراً، يشمل المساعدة المالية، لجهود بناء الدولة الفلسطينية. وينبغي عدم المخاطرة بهذه الإنجازات عبْر عدم الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالتحويل حسن التوقيت والشفَّاف للعائدات الضريبية والجمركية.

إنها لحقيقة معروفة جيداً وثابتة منذ أمد بعيد أنَّ الاتحاد الأوروبي يدعم منظومة الأمم المتحدة والتطبيق الأوسع نطاقاً لاتفاقياتها متعددة الأطراف. والنظام القضائي الجنائي الدولي الفعال يستند إلى أوسع مشاركة ممكنة في نظام روما الأساسي، والاتحاد الأوروبي يبقى ملتزماً بتعزيز عالميته. وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أودعت فلسطين صكوك الانضمام إلى نظام روما الأساسي، الذي رحب به رئيس جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

إنَّ الاتحاد الأوروبي يدعو مجدداً القيادة الفلسطينية إلى استخدام وضعها الدولي بشكل بنَّاء، وعدم إضعاف الجهود المبذولة من الشركاء لإعادة الأطراف إلى طاولة التفاوض.

والاتحاد الأوروبي يستنكر بشدة ويعارض بقوة المصادرة المعلَنة لأراض قرب بيت لحم، وتنفيذ وإعلان مخططات لإنشاء

مستوطنات جديدة، وبخاصة في القدس الشرقية، والمخططات لتشريد البدو في الضفة الغربية وعمليات الهدم المستمرة، التي تشمل مشاريع مموَّلة من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وإننا نحث إسرائيل على أن تعكس اتجاه هذه القرارات التي تناقض القانون الدولي وتهدد الحل القائم على وجود الدولتين تهديداً مباشراً. والنشاط الاستيطاني الأخير في القدس الشرقية يعرِّض للخطر إمكانية أن تكون القدس بمثابة العاصمة المستقبلية لكلتا الدولتين.

والاتحاد الأوروبي يجدد دعوته كلا الطرفين إلى استئناف المفاوضات نحو تسوية سلمية، والامتناع عن أية إجراءات تقوِّض قابلية البقاء لحل قائم على وجود الدولتين وآفاق استئنافٍ للمفاوضات. ويجب تفادي الإجراءات الداعية إلى التشكيك في الالتزامات المذكورة بحل تفاوضي.

ويحثّ الاتحاد الأوروبي أيضاً كلا الطرفين على تجديد التزامهما بالحل القائم على وجود الدولتين وببناء الثقة اللازمة لمحادثات مباشرة مثمرة. ونحن ملتزمون بتعزيز ودعم الجهود لتحقيق سلام دائم مستند إلى رؤية الدولتين هذه، إلى جانب الشركاء الدوليين، بما يشمل الشركاء في المنطقة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي قلقه إزاء الحالة الإنسانية المزرية في قطاع غزة، التي ما فتئت تحتاج إلى معالجة كافية. وهو يرحب بتعهدات المجتمع الدولي لإعادة إعمار غزة، ويدعو البلدان إلى الوفاء بتعهداتها سريعاً. والاتحاد الأوروبي يحث الأطراف على التنفيذ الكامل للآلية المؤقتة لرصد مواد إعادة الإعمار والتحقق منها، كخطوة هامة نحو الفتح العاجل الضروري لجميع نقاط العبور. ويجب أن تُزال سريعاً العقبات أمام التشغيل الفعال للآلية المؤقتة. كما يجب إيلاء أولوية مطلقة لتخفيف الحالة الإنسانية المزرية لشعب غزة.

ويلحظ الاتحاد الأوروبي مع قلق شديد البيانات المثيرة التي أدلت بها حركة حماس ومحاولاتها لإعادة التسلح. ونزع سلاح كل المجموعات المتشددة في غزة وتولِّي السلطة الفلسطينية تنفيذ المهام الحكومية كاملة أساسيان لتحسين دائم للحالة في غزة. وإننا نؤكد دعوتنا إلى تغيير أساسي للوضع السياسي والأمني والاقتصادي في القطاع، بما يشمل إنهاء الإغلاق.

يتعين على الطرفين إحراز تقدم بسرعة نحو وقف دائم لإطلاق النار، استنادا إلى اتفاقهما في آب/أغسطس في القاهرة، من أجل التوصل إلى اتفاق ينهي الإغلاق ويعالج الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. نحن على استعداد للاضطلاع بدور رئيسي في الجهود الدولية الرامية إلى دعم وقف دائم لإطلاق النار، بما في ذلك من خلال التنشيط السريع وإمكانية توسيع نطاق وولاية بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة على الحدود في رفح، ومكتب تنسيق الاتحاد الأوروبي لدعم الشرطة الفلسطينية. ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف المعنية على تهيئة الظروف للسماح لها بأداء هذا الدور. نحض كذلك جميع الفصائل الفلسطينية على وضع حد للانقسامات الداخلية.

إن الحالة غير المستدامة في غزة، وأعمال العنف الأخيرة في القدس وتدهور السياق الإقليمي كلها ما برحت تُبْرز الحاجة إلى إحلال السلام الشامل، وإنهاء جميع المطالبات، والوفاء بالتطلعات المشروعة للطرفين، بما في ذلك مطالب الإسرائيليين الأمنية ومطالب الفلسطينيين المتعلقة ببناء الدولة. ويدعو الاتحاد الأوروبي الأطراف وجميع أصحاب المصالح الرئيسيين، بما في ذلك المجموعة الرباعية، وجامعة الدول العربية ومجلس الأمن إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك. وفي هذا الصدد، يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا أن له مصلحة استراتيجية في إنهاء هذا النزاع، وهو على استعداد للاضطلاع بدور رئيسي والمساهمة بنشاط في الاستئناف الفوري للمفاوضات الرامية إلى التوصل إلى حل تفاوضي لجميع مسائل الوضع النهائي من دون مزيد من التأخير. يُذَكِر الاتحاد بالمعايير المتفق عليها في استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي التي تم الاتفاق عليها في تموز/يوليه ٢٠١٤.

وما برح الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية والأمنية في سورية. إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بتقديم الدعم الكامل لجهود المبعوث الخاص دي ميستورا والرامية إلى التوصل إلى استراتيجية للتخفيف من حدة العنف كأساس لعملية سياسية مستدامة وواسعة. نحن مستعدون في المشاركة في تطوير هذه العملية.

ولن يتحقق الحد من العنف من دون رصد فعال، ويفضل أن يكون مترسخاً في مجلس الأمن. إن حالات التسليم بالإكراه التي يفرضها نظام الأسد من خلال التجويع وكان يصفها في الماضي بصورة مضللة بأنها عمليات وقف إطلاق نار محلية. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الأعمال العسكرية المكثفة التي يشنها نظام الأسد ضد المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، الأمر الذي يهدد مبادرة المبعوث الخاص دي ميستورا. سوف نلتمس السُبل الكفيلة بتقديم الدعم العملي لجهوده، ولا سيما من خلال المساهمة في إنعاش الحكم والإدارة المحليين، وفي استعادة الخدمات الأساسية، وفي المساهمة في عودة الحياة الطبيعية في مجالات الحد من العنف، وبوجه الخصوص في حلب، ما أن تسمح الظروف بذلك.

يظل الهدف العام متمثلا في عملية سياسية شاملة بقيادة سورية تفضي إلى عملية انتقالية وتحقق التطلعات المشروعة لجميع الشعب السوري، استناداً إلى بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2011/560، المرفق) وتماشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وندعو جميع الأطراف السورية إلى أن تظهر التزاما واضحا وملموسا بهذه العملية، وأن تكفل مشاركة المجتمع المدني والنساء في العملية. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية التي لديها تأثير على الأطراف السورية، ونحضها على تسخير نفوذها بصورة بناءة لبلوغ هذه الغاية.

ويذكِر الاتحاد الأوروبي بأن المعارضة المعتدلة، بما في ذلك الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، عنصر حيوي من عناصر التوصل إلى التسوية السياسية في المستقبل وفي مكافحة الجماعات المتطرفة في الميدان في سورية على حد سواء. ونشجع الجماعات المعارضة الداخلية والخارجية على حد سواء على توحيد صفوفها خلف استراتيجية مشتركة من أجل تقديم بديل للشعب السوري. وسوف نبحث عن السُبل الكفيلة بتعزيز التزامنا السياسي وتقديم الدعم العملي للمعارضة المعتدلة

وندين استمرار الانتهاكات الواسعة والمنهجية، وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة في سورية، ولا سيما التي يرتكبها نظام الأسد والجماعات الإرهابية التي أبلغت عنها لجنة التحقيق. ويشير الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد، إلى أن بعض الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في سوريا قد تُرقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. لن ندخر جهدا لضمان خضوع جميع مرتكبي هذه الأعمال للمساءلة، ونكرر دعوتنا إلى مجلس الأمن بإحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ويحث الاتحاد الأوروبي نظام الأسد على التنفيذ الكامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتخاذ التدابير اللازمة للقضاء قضاء مبرما على الأسلحة الكيميائية وعلى نحو لا رجعة فيه. وندين استخدام غاز الكلور كسلاح كيميائي من جانب نظام الأسد، الأمر الذي يشكل انتهاكا واضحا لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وللقرار ٢١١٨ (٢٠١٣.

ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف على الامتثال الكامل والفوري لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. وندين العقبات المستمرة والجديدة التي توضع أمام تقديم المعونة، وهي عقبات يتحمل نظام الأسد المسؤولية الرئيسية عنها. ونحث جميع الأطراف، ولا سيما السلطات السورية، على التنفيذ الكامل والفوري لجميع أحكام القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و (٢١٩١) (٢٠١٤) والبيان الرئاسي S/PRST/2013/15 المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

كذلك نشجع وكالات الأمم المتحدة العامل في المجال الإنساني وشركاءها المنفذين على استخدام المعابر الحدودية بأكبر قدر ممكن من الفعالية وعلى زيادة نطاق تسليم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين في سورية إلى أقصى حد ممكن، ولا سيما في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق المحاصرة.

إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ما برحت تضطلع بدور رائد في تقديم المعونة الإنسانية للتصدي للأزمة، وقد حشدت حتى الآن ٣ مليارات دولار. وسوف نبقي على جهودنا لتقديم المعونة الإنسانية للناس المتضررين من الأزمة وبناء قدراتهم على التكيف. يساورنا قلق بالغ جراء النقص الفادح في التمويل من أجل تلبية نداءات للأمم المتحدة لعام ٢٠١٤، ونهيب بالمجتمع الدولي بأن يزيد من التمويل والمساعدة بالنظر إلى حلول فصل شتاء واستجابة للنداءات المقبلة لعام ٢٠١٥.

ويشيد الاتحاد الأوروبي بالجهود الكبيرة التي يبذلها لبنان والأردن، وتركيا، في عملية إيواء اللاجئين من سورية. ولن ندخر جهدا في مواصلة تقديم المساعدة لها. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يدرك إدراكا تاما التحديات الأمنية الهائلة التي تشكلها الأزمة في سورية على لبنان والأردن بشكل خاص. ونكرر التزامنا بالتماس السُبل الكفيلة بزيادة تعزيز هذا الدعم للبلدين للصمود أمام تلك التحديات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أهنئ جمهورية شيلي الشقيقة على تنظيم هذا الاجتماع الذي ترأسه وزير الخارجية هيرالدو مونيوز.

(تكلم بالإنكليزية)

أشكر مساعد الأمين العام السيد ينس تويبرغ – فراندزن على إحاطته الإعلامية. كذلك تعرب البرازيل عن تقديرها لمداخلات الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن دولة فلسطين.

وتأسف البرازيل إذ أن سنة ٢٠١٤، السنة التي أعلنتها الجمعية العامة السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، اتسمت باستحالة تحقيق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وبزيادة المعاناة وعدم الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. لقد شهدنا تكراراً للأعمال التي وسعت دائرة العنف الطويلة والمحزنة. لقد انهارت محادثات السلام بعد شهور من الحوار الذي اتسم بقطع بضع التزامات. كذلك استمر تشييد المستوطنات الإسرائيلية والأعمال الانفرادية غير الشرعية الأخرى في فلسطين المحتلة. وقد أطلقت الصواريخ من قطاع غزة على إسرائيل. وتلا ذلك جولة أخرى من الاستخدام غير المتناسب للقوة العسكرية، مما نجم عنه عدد يبعث على الصدمة الشديدة من الوفيات في صفوف الفلسطينيين المدنيين في غزة. وقد تصاعدت بشدة التوترات في القدس والضفة الغربية واندلعت أعمال العنف. وشعرت البرازيل بشكل خاص بقلق إزاء الاستفزازات الدينية في مدينة القدس القديمة، وإزاء محاولات انتهاك وضع المنطقة المحيطة بقبة الصخرة المشرفة.

وبينما توجد مطالبة بالإجماع بأن الحالة الراهنة غير قابل للاستدامة، وهذا صحيح حقاً، لم نفلح حتى الآن في تناول الجوانب الأساسية للقضية الفلسطينية. وتكرر البرازيل مناشدتها من أجل تغيير الطريقة التي نتناول فيها النزاع، ولا سيما في المجلس. إذ أن مجلس الأمن لم يتصرف للنهوض بحل سلمي دائم للأزمة، لكنه أيضاً لم يتصرف عندما طُرح للتصويت مشروع القرار (S/2014/916) الذي يرمي إلى ذلك الهدف والذي يرتكز بدرجة كبيرة على القرارات السابقة للجمعية العامة والمجلس. وقد فوت المجلس فرصة أخرى للإضطلاع بمسؤولياته، مما أضعف من المنظمة وساهم في تناقص أهميتها باستمرار فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

يقيناً، أنه ما من قرار سيكون قادراً لوحده على حسم هذه القضية الطويلة. فحُسن النية، والإرادة السياسية والمفاوضات المباشرة كلها عناصر جوهرية في المضي قدُماً بعملية ذات مصداقية، غير أن قيام المجلس بدور فاعل وبناء يعتبر أساسياً أيضاً بغية إحلال السلام والاستقرار. لقد أثلج صدورنا البيان الذي أدلى به ممثل نيوزيلندا والذي يؤيد وجهة النظر نفسها، ونشجع المجلس على النظر في الاقتراحات التي طرحها السفير ماكلاي في ذلك الصدد.

ترحب البرازيل بقرار دولة فلسطين بالانضمام إلى حزمة جديدة من المعاهدات الدولية والانضمام إلى نظام روما الأساسي. وبوصفنا نصيراً قوياً لعالمية المحكمة الجنائية الدولية بوصفها أداة لتعزيز السلم والعدالة، نشيد بالمبادرة الفلسطينية ونشجع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في النظام الأساسي أن تفعل ذلك.

وينبغي ألا يقابل اللجوء إلى الآليات المتعددة الأطراف، لا سيما الآليات التي يمكن أن تحقق قدرا من العدالة، وترفع أوجه المهانة وتتغلب على إزدواج المعايير، بعمليات الانتقام والجزاءات. ونناشد إسرائيل الإفراج الفوري عن جميع الموارد المالية المستحقة لفلسطين.

وتستمر بلا هوادة دوامة العنف والتدمير في سوريا بعد أربعة أعوام تقريبا من اندلاع النزاع. وتستحق إدانتنا بأقوى العبارات انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الجوانب، على نحو ما أدانته باستمرار لجنة التحقيق المستقلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان. وتؤمن البرازيل إيمانا راسخا بأن على الدولة واجبا لحماية مواطنيها وينبغي تحت أي ظرف من الظروف ألا تنتهك حقوقهم، وبشكل رئيسي باستخدام التدابير العنيفة.

وفي الأشهر الأخيرة، ازداد تدهور الحالة الإنسانية وفي الوقت الحالي، فإن أكثر من نصف سكان سوريا مشردون داخليا أو يلتمسون اللجوء في الخارج. وفي ذلك الصدد، نرحب بتمديد التدابير التي حددها القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) وبجميع الجهود الدولية الجارية للتصدي للحالة الإنسانية المتردية بشكل متزايد.

لقد نجم عن الإصرار على جدوى العسكرة واستخدام القوة بزعم تسوية الأزمة السورية نتائج مؤسفة من ضمنها تشريد ملايين الأشخاص الذين أجبروا على ترك ديارهم من أجل الفرار من الوحشية التي تمارسها جميع الجوانب، لا سيما الهجمات والإعدامات البشعة التي يرتكبها ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونكرر إدانتنا بأقوى العبارات لتلك الفظائع.

وتؤيد البرازيل الأعمال والجهود المتجددة التي يبذلها المبعوث الخاص ستيفان دي ميستورا، بغية الحد من أعمال العنف وتخفيف معاناة السكان وبناء الثقة واستئناف المفاوضات. ونؤكد مجددا على إلحاح ضرورة استئناف العملية السياسية والوقف الفوري لتدفق الأسلحة إلى جميع أطراف النزاع باعتباره خطوة أولية بالغة الأهمية في ذلك الاتجاه. ونؤيد إعراب الوزير هيرالدو مونيوس عن دعمه لجهود حكومة الاتحاد الروسي الرامية إلى عقد حوار سلمي دعيت إليه جماعات المعارضة المختلفة.

ومرة أخرى، نشيد بالسخاء المتميز الذي أبدته البلدان العديدة في المنطقة، بما في ذلك لبنان والأردن وتركيا ومصر، باستقبالها الآلاف، بل الملايين، من اللاجئين السوريين. وتثني البرازيل على الأعمال الجدية التي أنجزتها في ذلك الصدد وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الاغاثة في حالات الطوارئ فاليري أموس والممثل السامي لشؤون اللاجئين، السيد أنطونيو غوتيريس. ومع أن البرازيل تشجع المجتمع الدولي على دعم ذلك المسعى النبيل، فإنها استقبلت أكثر من ١ ٥٠٠ لاجئ من النزاع السوري وتبرعت بأكثر من ٤ ٠٠٠ طن من الحبوب لغذاء السكان في سوريا.

وتشعر البرازيل بالقلق حيال الأمن والاستقرار في لبنان. وتعزز حوادث العنف الأخيرة، مثل التفجير الانتحاري

المزدوج الذي وقع في مقهى مزدحم في طرابلس يوم السبت الماضي، ضرورة تقديم الدعم الكامل لسياسة نأي لبنان بنفسه عن الأزمات الإقليمية، المتفق عليها في إعلان بعبدا الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

وستدعم البرازيل لبنان دائما في مكافحته للإرهاب وفي سعيه لتحقيق الاستقرار والتنمية. ولذلك تضطلع مشاركتنا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي يقود فرقة عملياتها البحرية موظف برازيلي منذ عام ٢٠١١، بدور بارز في ترجمة التزامنا إلى إجراءات عملية.

ولا تزال البرازيل تشعر بالقلق حيال الحالة الأمنية والإنسانية في العراق. ومن المؤسف أن عام ٢٠١٤ كان العام الأكثر دموية في البلد منذ عام ٢٠٠٧. فقد قتل وأصيب آلاف المدنيين الأبرياء وشرد ملايين الأشخاص. وأصابت الأعمال الهمجية التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية العالم بالصدمة وكانت موضوعا لإدانتنا بأقوى العبارات.

وتشيد البرازيل بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الجديدة في بغداد والحكومة الإقليمية الكردية من أجل حل نزاعاتهما فيما يتعلق بإيرادات النفط ومدفوعات الميزانية. ولكي يكلل العراق بالنجاح في مكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة، فإن عليه أن يبقى موحدا. كما أن على المجتمع الدولي أن يدعم العراق في مكافحة الإرهاب بطريقة تتطابق بشكل كامل وصارم مع ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مامابولو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تود جنوب أفريقيا أن تهنئ بلدكم، سيدي، على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير، وأن تشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة. وفضلا عن ذلك، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام المساعد للشؤون السياسية ينس تويبرغ – فراندزن على إحاطته الإعلامية المتبصرة. كما أغتنم هذه الفرصة لأهنئ جميع أعضاء مجلس الأمن الجدد.

وتود جنوب أفريقيا أن تعلن تأييدها للبيانين اللذين سيدلي بهما ممثل زمبابوي بالنيابة عن الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي، وممثل المملكة المغربية بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، فضلا عن البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

وخلال العام التذكاري للذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، وبالرغم من الإنجازات العديدة للمنظمة، لا نزال في انتظار أن نشهد وقت التوصل إلى تسوية النزاع الفلسطيني والإسرائيلي الذي استمر لفترة عقود. ويشكل النزاع المستمر لعقود وصمة في جبين مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ذاتها على النحو المجسد في الميثاق.

وفي الشهر الماضي، أتيحت للمجلس فرصة لاتخاذ إجراء حاسم بشأن مسألة ظلت مستعصية عليه لفترة طويلة ولبعث بارقة أمل للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، الذين تحملوا عبء سنة مروعة شهدت وقوع مأساة إنسانية ذات أبعاد غير مسبوقة، لا سيما بعد الحوادث المأساوية التي وقعت في غزة. وللأسف، ومرة أخرى، مما يثير الفزع في نفوس الشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي أن مجلس الأمن عجز عن اتخاذ قرار حاسم بشأن مبادرة قادتها الحكومة الفلسطينية وسعت إلى وضع إطار زمني ومعايير لإنهاء الاحتلال غير القانون للأراضي الفلسطينية.

ويود وفد بلدي أن يشيد بأعضاء المجلس الذين اتخذوا خطوة قائمة على المبادئ بالتصويت مؤيدين لمشروع القرار (S/2014/916)، الذي تمثل غرضه الوحيد في التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين. ومع شعور جنوب أفريقيا بخيبة الأمل من تقصير مجلس الأمن، فإنها بالرغم من ذلك ترحب بازدياد الدعم والاعتراف بكيان الدولة الفلسطينية، على نحو ما أبرزته مختلف الجمعيات الوطنية

في جميع أرجاء العالم، مثل المملكة المتحدة وأيرلندا وإسبانيا وفرنسا والسويد.

ويرى وفد بلدي أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام الحقيقي والدائم بصورة نهائية بين إسرائيل وفلسطين هو إجراء مفاوضات شاملة وغير مشروطة لمعالجة جميع قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك توسيع المستوطنات الإسرائيلية بلا هوادة وبشكل غير قانوني في الأراضي المحتلة لفلسطين فضلا عن رفع الحصار المفروض على غزة وإنهاء الاحتلال غير القانوني المستمر للأرض الفلسطينية. ويؤيد وفد بلدي جميع الجهود الدولية الرامية إلى الوساطة للتوصل إلى تسوية عادلة للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وهو يناشد جميع أطراف النزاع التفاوض بحسن نية من أجل التوصل إلى حل دائم وعادل للنزاع.

وتعرب جنوب أفريقيا عن تقديرها لحكومة سويسرا على عقدها مؤخرا مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة، فضلا عن جميع الأطراف السامية المتعاقدة المشاركة في المؤتمر، على إبراز الأهمية القصوى لضمان حماية الحقوق الإنسانية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. وشكل انعقاد المؤتمر خطوة هامة في كفالة احترام أحكام الاتفاقية والقانون الإنساني الدولي. ودلت الغارات العنيفة التي شنت في العام الماضي في غزة على ضرورة قيام المجتمع الدولي بالمزيد من العمل لحماية المدنيين في ذلك النزاع.

ونشعر بالقلق أيضا من التقارير التي تفيد بأن الحكومة الإسرائيلية قررت تجميد تحويل مبلغ ١٢٧,٦ مليون دولار عبارة عن إيرادات الضرائب التي جبيت بالنيابة عن الفلسطينيين بعد قرار السلطة الفلسطينية بأن تصبح طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتحترم جنوب أفريقيا الحق السيادي لدولة فلسطين ورغبتها في أن تنضم إلى نظام روما الأساسي وتناشد جميع الدول الأعضاء الامتناع عن اتخاذ خطوات عقابية فيما يتعلق بذلك الحق السيادي.

تودّ جنوب أفريقيا أن تدعو إلى مضاعفة الجهود لإعادة بناء المنازل والهياكل الأساسية التي دُمِّرت أثناء الحرب. ونبقى ملتزمين بدعم الجهود الدولية لمساعدة شعبَي فلسطين وإسرائيل في إيجاد سلام دائم في سياق الحل القائم على وجود الدولتينعبْر تسوية تفاوضية.

وفي ما يتعلق بسوريا، يساور القلق وفد بلدي حيال الأزمة الإنسانية الناجمة عن نحو أربع سنوات من النزاع السوري. وقد أسفر النزاع في سوريا عن سقوط عدد مرتفع من الضحايا وعن عدد كبير من الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين الفارِّين إلى بلدان مجاورة، ممَّا ترك تأثيراً مزعزعاً للاستقرار في المنطقة بأكملها.

والأمل الوحيد للشعب السوري يكمن في استعداد أطراف النزاع لإنهاء العنف فوراً والدخول في حوار بنَّاء بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن الانتقال السياسي استناداً إلى بيان جنيف الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المُرفق). ومسؤولية الحكومة والمعارضة في سوريا العمل معا بإخلاص بهدف اتخاذ قرارات صعبة تتعلق بمستقبل سوريا.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يقدم أصدق تعازيه إلى حكومات وشعوب فرنسا واليمن ونيجيريا وأستراليا وباكستان، التي عانت في الأسابيع الأخيرة اعتداءات إرهابية غير إنسانية وهمجية. وحكومة جنوب أفريقيا تنضم إلى المجتمع الدولي في إدانة جميع تلك الاعتداءات، وتؤكد موقفها بأنه لا يمكن التغاضي عن الإرهاب بأي شكل ومن أية جهة كان.

السيد ليون غونزاليس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نعرب عن تأييدنا للبيان الذي ألقاه ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إنَّ النزاع في الشرق الأوسط مسألة تشغل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. والسلام العادل والدائم هو الخيار

الوحيد لشعوب تلك المنطقة، وينبغي لنا تركيز كل جهودنا على تحقيق هذا الهدف. وقد شهد عام ٢٠١٤ تطورات سلبية لفلسطين وسوريا، اللتين عانى شعباهما تقلبات من العدوان والحرب. وكوبا تؤكد مجدداً تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني ودعمها القوي والحازم لجميع الجهود الهادفة إلى تعزيز الاعتراف بدولة فلسطين، في إطار حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، فضلاً عن حقِّ دولة فلسطين في أن تصبح عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة.

وتؤكد كوبا مطالبتها بنهايةٍ للاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد وغير القانوني للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى وبالرفع الفوري والكامل وغير المشروط للحصار الغاشم وغير القانوني المفروض على غزة، بما يشمل فتح المعابر الحدودية ونقاط المراقبة، بغية تمكين الوصول الحرّ للمساعدة الإنسانية وإمدادات السلع وعبور الأشخاص إلى قطاع غزة ومنه بشكل دائم. ومن غير المقبول بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، وتشييد جدار الفصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتدمير ومصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية والتشريد القسري لمئات الآلاف من الأسر الفلسطينية ونقل المستوطنين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإننا نطالب بوقف فوري وكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية واحترام حق العودة. ونطالب أيضاً بنهايةٍ لأعمال الانتقام والابتزاز ضد السلطة الفلسطينية واحترام الاتفاقات الموقَّعة بينها وبين دولة إسرائيل. وينبغي أن تُنهي إسرائيل السياسات والممارسات الاستعمارية ضد الشعب الفلسطيني. وعلى إسرائيل أن تُنهي كلياً ونهائياً جميع استفزازاتها وتحريضاتها على الكراهية والإرهاب، وجرائم العدوان والاحتجاز التعسُّفي والسجن الجماعي والإبادة الجماعية ضد ذلك الشعب.

إنَّ الشعب والحكومة الكوبيين فخوران بحقيقة أنَّ كوبا كانت أحد البلدان الأولى التي اعترفت بدولة فلسطين، عقب إعلانها في عام ١٩٨٨. وقد تزايد باستمرار عدد الاعترافات في السنوات الـ ٢٦الماضية. وهذه عملية لا يمكن وقفها، وكان ينبغي لمجلس الأمن أن يدعمها منذ زمن طويل. وتطالب كوبا بقبول الطلب الذي قدَّمته فلسطين من أجل الاعتراف بها دولة عضواً في الأمم المتحدة، وذلك بدون مزيد من الشروط وبلا إبطاء. وعلى مجلس الأمن أيضاً مسؤولية اتخاذ تدابير محددة لمنع اغتيال المدنيين الفلسطينيين الأبرياء وتدمير إرث هذا الشعب البطل الذي ناضل للدفاع عن حقه المشروع في تقرير المصير، على الرغم من جميع الاختبارات التي فُرضت عليه.

إنَّ كوبا تدعم مشروع القرار (S/2014/916) الذي قدَّمته المجموعة العربية لكي ينظر فيه مجلس الأمن، ونحن نشجب عدم قدرة هذا الجهاز على ضمان احترام القانون الدولي والدفاع عن الحقيقة والعدالة. وعلى مجلس الأمن تنفيذ التزامه بتشجيع إيجاد تسوية تفاوضية للاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين. وعليه أن يُعِدّ جدولاً زمنياً محدداً لإنهاء ذلك الاحتلال وتحويل عزم المجتمع الدولي على ترجمة التعايش السلمي بين دولتين مستقلتين إلى واقع. ويجب وضع حد لحق النقض المنافي للديمقراطية في مجلس الأمن، والذي أتاح الإفلات من العقاب في ما يتعلق بأعمال إسرائيل.

لن يكون ممكناً إنهاء النزاع السوري أو إحلال سلام حقيقي ودائم، مقبول لدى شعب سوريا وحكومتها، بموجب مبادئ سياسة تغيير النظام التي جرى تعزيزها ودعمها علناً من الخارج. وكوبا تؤكد قلقها إزاء خسارة الأرواح البريئة نتيجة النزاع السوري، وتُدين مجدداً جميع أعمال العنف التي تجري في ذلك البلد ضد السكان المدنيين. ولا يمكن استخدام الحماية المفترضة لحياة الإنسان والنضال ضد الإرهاب ذريعة للتدخل الأجنبي. وعلى مجلس الأمن أن يعتمد تدابير من شأنها أن تعزِّز فعلياً إيجاد حل للنزاع ومكافحة الإرهاب ضد الشعب السوري. وينبغي لأعضاء المجلس أن يرفضوا بلا تردد البيع

غير المشروع للأسلحة للأطراف غير الحكومية في سوريا، وأي عمل آخر يُطيل أمد النزاع العنيف الذي يعصف بذلك البلد.

وينبغي احترام سيادة الشعب السوري فيما يمارس حقه في تقرير المصير. وإننا نحيِّي مساعي الاتحاد الروسي للخروج بحلٍّ تفاوضي للنزاع، ونناشد الأطراف المعنية الأخرى اعتماد موقف مماثل. إنَّ لجميع شعوب الشرق الأوسط الحق في العيش بسلام والتمتُّع بالتقدم. وكوبا تؤكد من جديد إدانتها لجميع أشكال ومظاهر الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية، بما يشمل إرهاب الدولة، حيثما جرت وأياً كان مرتكبوها.

وكوبا، بوصفها بلدا محبا للسلام وملتزما بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل وحظرها، تؤكد مجددا دعمها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتطالب بعقد مؤتمر حول إنشاء هذه المنطقة دون مزيد من التأخير، وفقا للاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدت خلال مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

إن كوبا تؤكد مجددا استعدادها للتعاون من أجل التوصل إلى حل سلمي عادل ودائم للصراعات في الشرق الأوسط. ويحدونا الأمل في أن نحقق خلال عام ٢٠١٥ السلام المنشود في تلك المنطقة، وجعل مجلس الأمن هيئة فعالة حقا في تحقيق نتائج عادلة وملموسة، بما يؤدي إلى رفاه جميع شعوب الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد سيك.

السيد سيك (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي، على تولي شيلي رئاسة مجلس الأمن والطريقة الرائعة التي تديرون بها أعماله خلال هذا الشهر. وأود أيضا أن أهنئ الممثلين الدائمين لإسبانيا وأنغولا وفترويلا وماليزيا ونيوزيلندا، الذين انضمت بلدانهم مؤخرا إلى المجلس. وأتمنى لكم ولهم كل التوفيق والنجاح في أداء مهامكم.

إنني أغتنم هذه الفرصة لأعرب، بعبارات لا لبس فيها، عن إدانة اللجنة القاطعة للهجمات الإرهابية التي وقعت في باريس في ٧ كانون الثاني/يناير، وأعمال الإرهاب الشنيعة التي وقعت مؤخرا في نيجيريا وشمال الكاميرون وشمال مالي وباكستان، وبطبيعة الحال، في الشرق الأوسط. وتود اللجنة، من خلالي، التعبير عن مواساتها وتعازيها القلبية لأسر الضحايا، وكذلك لشعوبها الثكالى وحكوماتها.

لقد تابعت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف باهتمام كبير المناقشة التي عقدها المجلس في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.7354). ورغم أن المناقشة لم تفض إلى اعتماد تدابير عملية، على النحو الذي أوصت به اللجنة في بيانها، فقد أكدت جميع الدول الأعضاء في المجلس التزامها بمبدأ التسوية السلمية للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس الحل القائم على وجود الدولتينوممارسة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في فلسطين مستقلة وقابلة للحياة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. ونغتنم هذه الفرصة لنشيد بالدور الهام الذي تضطلع به المملكة الأردنية الهاشمية، كممثلة للبلدان العربية في المجلس، ونشجعها على مواصلة جهودها المحمودة لإيجاد حل سلمي للنزاع، مع العلم أن الوضع الراهن لم يعد أمرا يمكن الدفاع عنه.

ونظرا لفشل المفاوضات المباشرة، وعدم قدرة مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات، رأت دولة فلسطين أنه من الملائم الانضمام إلى العديد من المعاهدات الدولية، بما فيها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، من أجل تعزيز التصدي لانتهاكات القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، فضلا عن الإفلات من العقاب. وتأسف اللجنة لاختيار السلطة القائمة

بالاحتلال على سبيل الرد، الإخلال بالتزاماها تجاه الشعب الفلسطيني من خلال احتجاز، من يدري إلى متى؟، عائدات الضرائب التي تجمعها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية، وفقا لاتفاقات أوسلو. وسيأتي هذا الموقف بنتائج عكسية، كما هو الحال مع تهديد إسرائيل بفرض إجراءات عقابية جديدة. وعلاوة على ذلك، من المؤسف استمرار صمت المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، وعدم تحركه في هذا الشأن.

لحسن الحظ، أكدت الدول الأعضاء في الجمعية العامة خلال هذه الدورة التزامها القوي بإيجاد تسوية على أساس المبادئ الراسخة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. واعترف عدد أكبر من الدول، كان آخرها السويد، أيضا بفلسطين، في حين صوتت العديد من البرلمانات، بما في ذلك برلمانات إسبانيا وفرنسا وأيرلندا وبلجيكا والبرتغال والمملكة المتحدة، إلى جانب البرلمان الأوروبي، مؤيدة لهذا الاعتراف، مما يعبر عن تصميم الرأي العام الدولي على رؤية نهاية لهذا الصراع.

وبينما ترحب اللجنة بالتقدم المحرز في الميدان حتى الآن، لا سيما فيما يتعلق بإعادة بناء غزة، على النحو المنصوص عليه في الآلية الثلاثية المؤقتة، فإنها تعتقد أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به وبأسرع وقت ممكن. ويجب السماح بوصول المزيد من السلع والخدمات إلى غزة لأن عشرات الآلاف من سكان غزة لا يزالون يعيشون في خيام واهية أو مبان متضررة، ويتعرضون لشتاء ماطر وبارد بشكل خاص. وفي هذا الصدد، وبينما نرحب بالدعم السخي للمانحين، تحث اللجنة إسرائيل على تحمل مسؤولياتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بموجب اتفاقيات جنيف.

أعلنت الجمعية العامة بحصافة عام ٢٠١٤ سنة دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز دعم الدول الأعضاء للشعب الفلسطيني وتعزيز إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية للصراع المستمر منذ عقود.

وللأسف، تبددت آمالنا خلال سنة التضامن عندما فشلت المفاوضات المباشرة خلال الربيع، وأدى تدهور الوضع سريعا إلى حرب مدمرة في غزة خلال فصل الصيف.

ولا يزال إطار المشكلة هو نفسه. حيث تستمر إسرائيل في احتلال قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ويستمر بناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ولا تزال المباني الدينية الفلسطينية تتعرض لهجمات. وحصل خلال عام ٢٠١٤ وحده ما لا يقل عن ٣٦ هجوما على المساجد والكنائس، بالإضافة إلى التدمير الكامل لـ ٧٣ مسجدا وكنيسة في غزة خلال أزمة الصيف. وعلاوة على ذلك، لا تزال أعمال الاستفزاز والتحريض على العنف من جانب المستوطنين وغيرهم من الإسرائيليين أمرا شائعا.

إن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إذ يساورها القلق إزاء الحالة الراهنة، تضم صوتها إلى العديد من المتكلمين هنا اليوم في التأكيد على أن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر لأن الحالة غير مقبولة وتهدد السلم والأمن الدوليين. وبالنظر إلى المستقبل، تأمل اللجنة في أن يفي مجلس الأمن، الهيئة العليا المسؤولة عن السلم والأمن الدوليين، بالتزامه المنصوص عليه في الميثاق والمتعلق بتوفير الوسائل اللازمة لحل النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين الذي لا تبدو له نهاية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على ترؤس أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكر معالي الوزير هيرالدو مونوس لمشاركته وترؤسه أعمال هذه الجلسة الهامة. وأود أن أهنئ كلاً من فنزويلا وماليزيا وأنغولا ونيوزيلندا وإسبانيا على عضويتهم غير الدائمة في مجلس الأمن متمنياً لهم كل النجاح والتوفيق.

تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية تاريخية وقانونية تجاه إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة على كامل ترابها الوطني، وذلك استناداً للقرار ١٨١ (١٩٤٧) القاضي بتقسيم فلسطين، كما هو معروف، والقرار ٢٧٣ (١٩٤٩) الذي حدد شروط قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة بأن تلتزم بالقرار ١٨١ (١٩٤٧) القاضي بإنشاء الدولة الفلسطينية، وأن تلتزم بأحكام القرار ١٩٤ (١٩٤٨) القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. لكن ما حدث بعد ذلك كان، للأسف، العكس تماماً. فمن جهة، نفذت الأمم المتحدة نصف قرارها ١٨١ (١٩٤٧)، وتخلت تماماً عن تنفيذ قرارها ١٩٤ (١٩٤٨).

ومن جهة أخرى، شنّت إسرائيل العدوان تلو العدوان ضد شعوب ودول المنطقة، وذلك بدعم عسكري وسياسي واقتصادي غير مسبوق من حُماتها ورُعاتها، بما في ذلك تزويدها بمختلف أنواع الأسلحة ومساعدتها في الحصول على تكنولوجيا وأسلحة نووية منذ الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وتزويدها بغواصات قادرة على حمل صواريخ ذات رؤوس نووية. هذا وقد اتبعت إسرائيل، بعد إنشائها وتسليحها كمّاً ونوعاً، سياسة توسّعية وتطهيراً عرقياً أفضت إلى احتلالها عام ١٩٦٧ لأراضٍ في عدد من الدول العربية. كما اقترفت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، باعتراف المؤرخين الإسرائيليين الجدد أنفسهم، انتهاكات ممنهجة وموثقة للقانون الإنساني الدولي ولقانون حقوق الإنسان وصلت فعلاً إلى درجة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وتشكّل النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية أولوية قصوى في سياسات جميع الحكومات الإسرائيلية، على الرغم من أن هذه النشاطات الاستيطانية تقوّض، باعتراف الجميع بما في ذلك مزودي إسرائيل بإكسير الحياة والبقاء، أي فرصة لإنشاء دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً وقابلة للحياة، ويقوض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

ولم تكتفِ إسرائيل بذلك، بل فرضت قوانين عنصرية ودنّست مقدّسات إسلامية ومسيحية وطردت السكان الفلسطينيين من بيوتهم وأحلّت محلّهم شتاتاً من المستوطنين القادمين من أصقاع الدنيا، وقامت بحملات اعتقال تعسفي وتعذيب غير إنساني، بما في ذلك بحق الأطفال والنساء وقادة الشعب الفلسطيني المنتخبين ديمقراطياً. واليوم، وعلى الرغم من كل ذلك، ما زال هناك في هذا المجلس من ينكر على الفلسطينيين حتى المطالبة بأبسط حقوقهم الأساسية، بما في ذلك إقامة دولتهم المنشودة فوق ترابهم الوطني وتحديد تاريخ لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. لا بل ويستمرّ هذا ”البعض“ في هذا المجلس بالذات في حماية إسرائيل من المساءلة جراء سياساتها الظالمة وغير القانونية والعدوانية تلك.

في إطار ذات السياسة الإسرائيلية الهمجية التي أشرت إليها للتو، تستمر إسرائيل في احتلالها للجولان السوري منذ عام ١٩٦٧، فارضة على المواطنين السوريين الرازحين تحت هذا الاحتلال واقعاً مريراً لا يمكن السكوت عنه. ولذلك، فإن الأمم المتحدة مطالبة بتحمل مسؤولياتها للتعامل مع هذا الواقع بما يستحقّه من جدية واهتمام تنفيذاً لقراراتها ذات الصلة وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١). فمن غير المقبول استمرار عجز الأمم المتحدة عن إلزام إسرائيل بتنفيذ هذه القرارات، بما في ذلك القرارات القاضية بوقف الانتهاكات الإسرائيلية المنهجية والجسيمة لحقوق الإنسان، ووضع حد لسياسة الاستيطان والإرهاب والقمع والتمييز العنصري والاعتقال التعسفي بحق المواطنين السوريين الرازحين تحت الاحتلال، والتضييق عليهم في كل مناحي الحياة. وسرقة موارد الجولان الطبيعية، بما في ذلك المياه. والمشاريع الاستعمارية إزاء النفط والغاز، حيث رفعت المحكمة الإسرائيلية العليا مؤخراً حظر التنقيب عن النفط

في الجولان السوري المحتل، وسمحت بذلك لشركات التنقيب بالبدأ في عمليات الحفر في مخالفة صريحة للقانون الدولي.

في ظل الصمت الدولي إزاء تلك الممارسات الإسرائيلية، وصل الأمر بإسرائيل إلى حد التحالف مع قطعان الإرهاب التكفيري التي تنشر الدمار والخراب في سوريا. وذلك عندما اعتدت الطائرات الإسرائيلية أكثر من مرّة على الأراضي السورية في انتهاك للقانون الدولي واتفاق فضّ الاشتباك لعام ١٩٧٤. مما زاد التوتر في المنطقة إلى مستويات غير مسبوقة ويهدد بعواقب واسعة النطاق. والمثير للغضب أننا لم نسمع أي إدانة لتلك الأعمال العدوانية، لا من مجلس الأمن ولا من إدارة عمليات حفظ السلام، ولا حتى من الناطق الرسمي للأمين العام.

لقد أضافت إسرائيل خلال الأزمة الحالية في سوريا فصلاً جديداً إلى سجل انتهاكاتها، ألا وهو دعم الإرهابيين في منطقة الفصل بالجولان السوري، بما في ذلك عبر علاج مصابي هؤلاء الإرهابيين في المشافي الإسرائيلية، وذلك في انتهاك لاتفاق فصل القوات لعام ١٩٧٤ وبشكل عرّض حياة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (الأوندوف) للخطر. وهذا ما أثبتته تقارير الأمين العام الأخيرة عن قوة مراقبة فض الاشتباك (S/2014/859)، وكذلك تقارير إعلامية إسرائيلية. ولقد أدى هذا الدعم الذي أتحدّث عنه إلى ازدياد حرية حركة المجموعات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم جبهة النصرة المرتبط بالقاعدة في منطقة الفصل، وقيام هذه المجموعات بشكل مستمر بخطف حفظة سلام تابعين لقوة مراقبة فض الاشتباك. ولذلك لا بد من التعامل مع هذا الواقع الخطير بما يستحقّه من جدية واهتمام ودونما أي إبطاء، وذلك بعد تجاهل غير مبرر من قبل المعنيين في إدارة عمليات حفظ السلام لكل التحذيرات والمعلومات التي قمنا بنقلها في هذا الصدد إليهم على مدار السنوات السابقة وحتى الآن.

وأنوّه هنا إلى أنني لم أتطرّق في بياني هذا إلى تورّط بعض الدول العربية والإقليمية والدولية المعروفة في التعامل مع الإرهابيين في منطقة الفصل وبعضهم أعضاء في هذا المجلس وذلك حفاظاً على جوهر البند محلّ النقاش والمخصص أساساً للصراع العربي – الإسرائيلي والقضية الفلسطينية. ولهذا السبب لن أرد أيضاً على ما ورد من ادعاءات تضليلية في حق بلادي سوريا في بيانات وفود كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والسعودية والاتحاد الأوروبي. وهي البيانات التي أضحى جلياً للجميع أنها تهدف فقط إلى حرف الانتباه عن جرائم إسرائيل وتخفيف الضغط الدولي عنها، علماً بأن هذه الدول التي أشرت إليها بالذات لا تحترم أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، لا سيما القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، اللذين لم يجف حبرهما بعد.

ختاماً، على الرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها بلادي سوريا، فإنني أؤكد من على هذا المنبر بأن الجولان كان وسيبقى أرضاً سورية،

ونناضل من أجل استعادتها الكاملة حتى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، شاءت إسرائيل ذلك أم أبت، وهذا الحق لا يقبل التفاوض أو المساومة ولا يسقط بالتقادم ولا بالاستيطان ولن تغير فيه الإجراءات الإسرائيلية شيئا. إن الإجراءات الإسرائيلية، بما في ذلك ما يسمى بقرار ضم الجولان وهو في حقيقة الأمر جريمة ضم الجولان، هي إجراءات لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قراركم أنتم في مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١). وما نقوله ونؤكده حول حتمية انسحاب إسرائيل من الأراضي السورية المحتلة ينطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة وما تبقى من أراض محتلة في جنوب لبنان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل تونس.

السيد الخياري (تونس): أود في مستهل هذه المداخلة أن أتقدم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس خلال هذا الشهر، وأشكركم على الدعوة إلى عقد هذا المناقشة حول

الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين، كما لا يفوتني أن أتقدم بالتهنئة للدول التي انضمت لعضوية مجلس الأمن في بداية هذه السنة، وهي أنغولا وماليزيا ونيوزيلندا وإسبانيا وفنزويلا، وأتمنى لها التوفيق في مهامها الجديدة والقيام بدورها خلال هذه الفترة الهامة من عمل مجلس الأمن. وأتوجه بالشكر والتقدير إلى الدول المنتهية فترة عضويتها وهي الأرجنتين وأستراليا وكوريا ولكسمبرغ ورواندا، على جهودها التي بذلتها طيلة العامين الماضيين.

ويؤكد وفد بلدي تأييده لما ورد في بيان ممثل المملكة العربية السعودية الدائم باسم مجموعة منظمة التعاون الإسلامي وبيان إيران باسم حركة عدم الانحياز.

لقد أكد السيد روبرت سيري في إحاطته الإعلامية السابقة التي ألقاها أمام مجلسكم الموقر، يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر الفارط، أن سنة ٢٠١٤ ”كانت سنة كارثية بالنسبة لعمية السلام في الشرق الأوسط غيرت مجرى الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين وانتهت بالمستقبل إلى مصير أكثر غموضا من أي وقت مضى“ (S/PV.7339، صفحة ٥). وبعد أن كنا نأمل في مثل هذا التوقيت من العام الماضي أن تكون سنة ٢٠١٤ سنة إعادة الأمل في التوصل إلى إطار لحل دائم وشامل للصراع، وفق رؤية الدولتين وبالاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية والمرجعيات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية وتوافقات مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام. وقد تعزز أملنا آنذاك بإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٤ عاما دوليا للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

لقد شهدت سنة ٢٠١٤ تعطل مفاوضات السلام رغم جهود الوساطة التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٤، والعدوان المدمر الذي شنته قوات الاحتلال على قطاع غزة خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤، كما لم يتسن لمجلس الأمن الهيئة الأممية المحورية المعنية بضمان السلم والأمن الدوليين، تحمل مسؤولياته حيال القضية الفلسطينية، و لم يتمكن في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ من اعتماد مشروع القرار (S/2014/916) الذي قدمه وفد الأردن الشقيق بالنيابة عن المجموعة العربية، من أجل وضع جدول زمني محدد للتفاوض حول إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني في العيش في حرية وكرامة في إطار دولة مستقلة كاملة السيادة وقابلة للحياة ضمن حدود آمنة ومعترف بها، تعيش جنبا إلى جنب مع بقية دول المنطقة في سلام وأمن. وإذ نعرب عن استيائنا جراء عدم تمكن مجلس الأمن من اعتماد مشروع القرار العربي الذي يعكس نصه معايير ومرجعيات متفق عليها دوليا، فإننا نجدد تأكيد دعم بلدي تونس ومساندها المطلقة لحق الشعب الفلسطيني الأساسي وغير القابل للتصرف في تقرير مصيره وتحقيق استقلال دولته، على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وكذلك حق قيادته في الدفاع عن حقوق شعبها المشروعة عبر هيئات الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات والاتفاقيات الدولية الأخرى.

يرزح الشعب الفلسطيني الشقيق تحت الاحتلال منذ ما يزيد عن ٤٨ عاما، وهي فترة تعرض خلالها لشتى أنواع الانتهاكات والاعتداءات، إلا أن ذلك لم يثن القيادة الفلسطينية عن مواصلة الالتزام والتمسك طيلة ٢٥ عاما الماضية من مفاوضات السلام بالخيار السلمي لاسترداد حقوق شعبها وهو ما تجلى مؤخرا على وجه الخصوص في انضمام دولة فلسطين إلى مجموعة جديدة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية. وفي المقابل، إستمر الجانب الإسرائيلي في فرض سياسة الأمر الواقع وتغيير الوضع القائم بالقوة من خلال توسيع أنشطته الاستيطانية واعتداءاته المتكررة على الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي غزة، وعلى مقدساتهم بوجه خاص. لقد

أقدمت الحكومة الإسرائيلية في بداية الشهر الجاري على احتجاز عائدات الضرائب الفلسطينية التي تمثل أكثر من ٧٠ في المائة من دخل الحكومة الفلسطينية، في خطوة غير قانونية ومنافية للأعراف الدولية ولبروتوكول باريس الاقتصادي الملحق باتفاقية أوسلو. وفي هذا الإطار، نجدد الدعوة لأن تتحمل مجمل مكونات المجموعة الدولية وخاصة الأطراف المعنية في مجلسكم الموقر المسؤولية الكاملة، من أجل وضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، ولممارساته غير القانونية في حق شعبها ومقدراته وموارده المالية.

لقد حان الوقت لإحداث تغيير حقيقي في التعامل مع القضية الفلسطينية داخل مجلس الأمن بما يسمح بفسح المجال لفرص جدية وحقيقية للتوصل إلى حل سلمي وعادل وشامل وفق رؤية الدولتين. إن بقاء الحالة على ما هي عليها يهدد بتفاقم التوتر والاضطرابات في المنطقة التي لم تعد تحتمل المزيد من الصراعات والتراعات. إن مشاعر اليأس والإحباط والظلم، تولد المزيد من التشدد والتطرف ومظاهر العنف في المنطقة بأسرها. ونطالب في نفس السياق، برفع الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة وتأمين وصول المساعدات الإنسانية والاحتياجات الأساسية لمواطني القطاع، ونشدد على ضرورة وفاء كافة الأطراف بالتعهدات المعلنة خلال مؤتمر القاهرة المنعقد خلال تشرين الأول/أكتوبر الماضي من أجل الشروع الفعلي والفوري في إعادة إعمار غزة.

إن عملية السلام الدائم والعادل في منطقة الشرق الأوسط الشاملة لا تتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من مجمل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل والأراضي التي لا تزال محتلة في جنوب لبنان.

ولا يفوتني قبل أن أختم مداخلتي، أن أؤكد قلق تونس العميق من استمرار تردي الأوضاع في الشقيقة سوريا والتداعيات الخطيرة المترتبة على ذلك، على سوريا ومستقبلها وعلى المنطقة بأسرها، كما أجدد في السياق ذاته تطلع تونس لأن تمكن جهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لسوريا، السيد ستيفان دي ميستورا من التوصل إلى حل سياسي يستجيب لتطلعات الشعب السوري للحرية والديمقراطية، ويحفظ سيادة الشقيقة سوريا وسلامتها الإقليمية، وتماسك المجتمع السوري.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد كوهونا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين في الإشادة بكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

وتؤيد سري لانكا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وأهنئ الأعضاء الجدد في مجلس الأمن على انتخابهم.

لقد كنا نأمل أن يشهد عام ٢٠١٤ تحقيق الإنجاز الكبير الذي تشتد الحاجة إليه، بما يفضي إلى حل عادل ودائم للحالة في الشرق الأوسط. وبدلا من ذلك، شهدنا مجموعة من الانتكاسات، بما في ذلك انهيار محادثات السلام وما أعقبه من أزمة إنسانية مُدمِّرة في غزة. بيد أننا، وفي خضم الكثير من المشاق، وجدنا ما يشجعنا في الدعم الثابت الذي حظي به شعب فلسطين في جميع أرجاء العالم.

لقد كان تشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية تطورا إيجابيا فعلا. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي السعي إلى تحقيق حل سلمي عن طريق الاستمرار في التواصل الدبلوماسي مع الأطراف المعنية. وينبغي إجراء مفاوضات السلام على وجه الاستعجال، وأن يتم التوصل إلى حل يتسق مع مبادىء القانون الدولي، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

ومن بين التحديات الكبيرة هذا العام، القيام بإعادة البناء في أعقاب الدمار الذي لحق بغزة. كما يجب على المجتمع الدولي أن يساعد الشعب الفلسطيني على مواجهة تحدياته اليومية. وقد شهد مؤتمر القاهرة بشأن تعمير غزة، الذي عُقد العام الماضي، التعهد بتوفير موارد كبيرة لجهود إعادة البناء التي يبذلها الشعب الفلسطيني. ويحدونا أمل قوي أن يضطلع شعب فلسطين بإعادة بناء مقومات حياته وسبل معيشته، بمساعدة المجتمع العالمي.

ونحث حكومتَيْ إسرائيل وفلسطين على اغتنام أجواء حسن النية السائدة على الصعيد الدولي لتيسير عملية السلام. وثمن الفشل في التوصل إلى اتفاق السلام باهظ جدا بالنسبة للبلدان المعنية، فضلا عن المنطقة وخارجها. ويشكل إنهاء أنشطة الاستيطان في الأراضي المحتلة وإنهاء الحصار المفروض على غزة تدبيرين هامين يجب اتخاذهما اقترانا باحترام الاحتياجات الأمنية لشعب إسرائيل. كما يشكلان تدبيرين هامين لبناء الثقة. وسيكونان متسقين مع التطلعات في هذا العام، ومع قواعد القانون الدولي والممارسة المقبولة. ويجب احترام الاحتياجات الأمنية لشعب إسرائيل.

إن سري لانكا تؤيد التوصل إلى حل عن طريق المفاوضات، يفضي إلى إقامة دولة فلسطين تنعم بالسيادة والاستقلال ومقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، وتعيش داخل حدود آمنة معترف بها جنبا إلى جنب وفي أمان مع إسرائيل، على النحو الذي أقرته مبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما تؤيد سري لانكا طلب فلسطين الانضمام إلى الأمم المتحدة بوصفها عضوا كامل العضوية.

كما تؤيد سري لانكا حل الدولتين استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧. وسترتهن إمكانية تحقيق حل الدولتين بالوحدة السياسية والتقدم الاقتصادي للشعب الفلسطيني. ورفع الحصار المفروض على غزة في إطار قرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) سيسهم إسهاما كبيرا في التقدم الاقتصادي في غزة ورفاه الشعب الفلسطيني. وفي الوقت الحاضر، تواجه الأمم المتحدة ضغوطا شديدة لمواصلة إمداد الغالبية الساحقة من أبناء الشعب الفلسطيني بالحد الأدنى من احتياجاتهم. ونشدد على ضرورة تقديم دعم قوي لعمل وكالات الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

إن الإرهاب الناشىء في منطقة الشرق الأوسط يمكن أن يشكل تهديدا خطيرا على أمن واستقرار العديد من البلدان. ففي عالم اليوم المترابط، من السهل على عناصر التطرف نشر أيديولوجياتها عبر الحدود الوطنية. والقضية الفلسطينية من بين الأعذار الرئيسية للإرهابيين. ويجب علينا ألا نلتمس أي عذر للإرهاب. وإننا نأمل بذل كل ما يمكن من جهود في عام ٢٠١٥ لوضع الأساس للنهوض بحل سياسي لعملية الشلام في الشرق الأوسط. ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي دعم المبادرات من أجل السلام المستدام، وأن يُبديَ الطرفان ما يلزم من الإرادة السياسية المطلوبة لتحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): أود أن أستهل بياني بتقديم التعازي إلى الحكومة الفرنسية وإلى الشعب الفرنسي الصديق في ضحايا الهجوم الإرهابي في فرنسا، الذي سبق وأن أدانته حكومة بلدي وأعربت عن استنكارها الشديد له ولجميع الأعمال التي تستهدف المدنيين العزل وتتنافى مع المبادىء والقيم الأخلاقية والإنسانية.

واسمحوا لي الآن أن أهنئكم على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أعبر عن التقدير لاهتمام معالي وزير خارجية شيلي بالمشاركة في هذه الجلسة. كما أشكر الأمين

العام المساعد بالنيابة، للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية صباح اليوم. ويؤيد بلدي البيانين اللذين أدليَ بهما بالنيابة عن مجموعة منظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز.

إنه لمن دواعي أسفنا أن مجلس الأمن لم يتمكن من اعتماد مشروع القرار العربي بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين. وذلك ليس فقط لضياع فرصة للدفع الحقيقي نحو تحقيق السلام فعليا، بل كذلك لأن العنصر المركزي في ذلك القرار لم يكن خارجا عن الإجماع الدولتين لا سيما وأنه لا خلاف على حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة داخل حدود عام ١٩٦٧ وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة.

لقد اتخذ العرب والفلسطينيون خطوات اتسمت بالمرونة إزاء المبادرات الدولية، بما يتماشى مع الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني كالوحدة الوطنية وإقامة دولته المستقلة. إلا أن تلك الخطوات بحاجة إلى الدعم والتشجيع من المجتمع الدولي من خلال اتخاذ عدد من الخطوات، منها إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة، ودعم بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، وإنهاء الحصار الظالم على قطاع غزة وإعادة إعماره وتوفير فرص الحياة الكريمة لجميع سكانه.

لقد سعت دولة قطر ولا تزال تسعى إلى أداء دور إيجابي وفاعل نحو تحقيق الحل الدائم والعادل والمستدام للقضية الفلسطينية. وقد كانت في طليعة الدول التي اتخذت خطوات هامة نحو دعم فرص التوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية. ونحن جزء من الإجماع الدولي على دعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، لا سيما حقه في تقرير المصير. وهو الإجماع المتجسد في قرارات الجمعية العامة العديدة في هذا الشأن، وفي توالي الاعترافات بالدولة الفلسطينية.

وفي هذا الصدد، فإننا نجدد دعوة مجلس الأمن لأن يضع قراراته السابقة والإجماع الدولي موضع التنفيذ من خلال اعتماد قرار يلزم إسرائيل بإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ووقف الاستيطان وكافة الممارسات التي تشكل خرقا للقانون الدولي. وندعوه كذلك لأن يتخذ الإجراءات للتحرك وفقا لخطة سياسية واضحة ومحددة زمنيا نحو تحقيق حل الدولتين، بناء على الأسس المعروفة بما فيها مبادرة السلام العربية.

إن الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة، بما في ذلك أمن إسرائيل، يتطلب خطوات حقيقية لتحقيق تلك الغاية، تتمثل في إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل، وضمان الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف، والانسحاب من سائر الأراضي العربية المحتلة. كما يجب وقف انتهاكات الأماكن المقدسة وحرية العبادة في فلسطين من قبل السلطات الإسرائيلية، حيث تنتهج سياسة خطيرة تجاه الحرم المقدسي الشريف، بما في ذلك محاولات اقتحامه ومنع المصلين من دخوله.

إن دولة قطر تستنكر وتشدد على رفض هذه الانتهاكات التي تهدد بنسف فرص تحقيق السلام المنشود في الشرق الأوسط.

وبعد مضي عدة أشهر على انعقاد مؤتمر المانحين الدولي لإعادة إعمار قطاع غزة في القاهرة، لا يزال القطاع بانتظار تحقيق جهود إعادة الإعمار التي تعد على قدر كبير من الأهمية بالنظر إلى الدمار الشامل في البنية التحتية والمساكن والمرافق العامة الذي تسبب فيه العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع. وقد استجابت دولة قطر للاحتياجات الإنسانية الكبيرة في القطاع بإعلانها خلال المؤتمر عن تقديم مبلغ بليون دولار، والعمل جارٍ حالياً لتفعيل آليات تقديم هذه المنحة.

لقد شهدت المنطقة هذا العام موجات من البرد القارس كانت لها آثار مؤلمة لا يمكن وصفها على الملايين من اللاجئين

والنازحين السوريين والعراقيين، وهو ما يستدعي وفاء المجتمع الدولي بواجبه الإنساني والاخلاقي نحو هذه الفئات الضعيفة ورفع مستوى الدعم المالي والمعنوي لهم. كما يجب أن تكون تلك الحالة الإنسانية المزرية دافعاً إضافياً لنا لوضع حد لأسباب تلك الحالة الصعبة. لقد استجابت دولة قطر للنداءات التي أطلقتها الأمم المتحدة من خلال مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية العاجلة للاجئين والنازحين إلى أن تصدّرت قائمة الدول المانحة لصندوق الأمم المتحدة للاستجابة الطارئة الخاصة بالأزمة السورية. وندعو الدول الأعضاء إلى الاستجابة إلى تلك النداءات.

إن الأزمة في سوريا، وهي تدخل عامها الخامس، تستدعي منا جميعا العمل على وضع حد للجرائم الفظيعة والإرهاب الذي يمارسه النظام في سوريا، والتي أدت إلى زعزعة المنطقة وتفشي ظاهرة الإرهاب والمقاتلين الإرهابيين الأجانب. ولا شك أن الجميع يتفق بأن معالم الحل للأزمة السورية تكمن في تحقيق انتقال سياسي بناءً على بيان جنيف (S/2012/523، المرفق) وبما يحقق للشعب السوري تطلعاته المشروعة.

إن من المثير للجزع مواصلة عدم التقيد بقرارات مجلس الأمن وخاصة القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، حيث أثبت التقرير الأخير لبعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصي الحقائق بشأن مزاعم استخدام غاز الكلور في سوريا استخدام مواد كيميائية سامة كالكلور بشكل ممنهج في عدة هجمات. كما أثبت التقرير أنه في عدد من الهجمات تم إلقاء براميل متفجرة تحتوي على الكلور من طائرات هليكوبتر. إن استخدام السلاح الكيميائي بحد ذاته جريمة حرب بإجماع المجتمع الدولي واستخدامه بشكل ممنهج هو جريمة أكبر تستدعي ضمان عدم إفلات المسؤولين عنها من العقاب.

وفي الختام، تجدد دولة قطر موقفها الداعم للشعب السوري الشقيق في وقف كل العنف والجرائم التي تُرتكب ضده وتحقيق تطلعاته المشروعة بما يحفظ سيادة واستقلال ووحدة سوريا وينهي الأزمة ويكفل التوصل إلى حل سياسي قائم على بيان جنيف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إيلر (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ الأعضاء المنتخبين حديثا في مجلس الأمن وأتمنى لهم كل التوفيق.

لا تزال التطورات في الشرق الأوسط تمثل أولوية عالية على جدول الأعمال العالمي وما زالت تؤثر على تركيا في نواح كثيرة. والقضية الفلسطينية لا تزال تكمن في صميم التحديات في المنطقة وتقوض فرص تحقيق السلام والاستقرار الدائمين على الصعيدين الإقليمي والعالمي. والوضع في فلسطين لا يزال مصدرا رئيسيا للقلق بالنسبة لنا لأسباب إنسانية وسياسية على السواء. والاحتياجات الفورية لفلسطين بشكل عام، وقطاع غزة على وجه الخصوص، تشكل أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. ولا تزال الحالة في غزة هشة والعودة إلى الوضع القائم ليست خيارا. وينبغي اتخاذ مزيد من الخطوات للحفاظ على وقف إطلاق النار الحالي. وينبغي لحكومة الوفاق الوطني الفلسطينية أن تعمل في غزة دون عوائق، ويجب رفع الحصار غير القانوني.

ولا يزال من بين الأولويات الملحة ضرورة إيجاد تسوية سياسية تفاوضية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. والوحدة الفلسطينية هي أيضا حتمية للتوصل إلى حل دائم. وينبغي لنا جميعا دعم الرئيس عباس وحكومة الوفاق الوطني الفلسطينية.

يتمتع الإسرائيليون بدولتهم منذ عام ١٩٤٨، في حين تم حرمان الفلسطينيين من هذا الحق الأصيل لسنوات. ويجب

تدارك ذلك الظلم التاريخي. ومما يظهر عدم صدق إسرائيل في ما يتعلق بعملية السلام استمرار توسيع المستوطنات غير القانونية وعنف المستوطنين والاعتقالات والتشريد القسري وهدم المنازل والاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين والغارات والاجتياحات العسكرية والأعمال المشينة وغير القانونية التي تستهدف المقدسات ومحاولات تغيير الوضع القائم التاريخي للحرم الشريف. وندين بشدة هذه الأعمال الاستفزازية وسنواصل التعبير عن قلقنا في المحافل الدولية.

لقد حان الوقت لأن يستأنف المجتمع الدولي مشاركته في البحث عن حل لهذه المشكلة. وفي هذا الصدد، نرحب باعتراف السويد بدولة فلسطين وبالقرارات التي اتخذها البرلمان الأوروبي والبرلمانات الوطنية لبعض البلدان الأوروبية. ويوضح الاتجاه الإيجابي المستمر في أوروبا أن الإبقاء على الوضع الراهن لم يعد خيارا. ومع ذلك، فقد شعرنا بخيبة أمل إزاء عدم اعتماد مجلس الأمن مؤخرا لمشروع القرار (S/2014/916) الذي كان من شأنه أن يمهد الطريق للتوصل إلى حل. فقد أهدر المجلس فرصة أخرى للوفاء بمسؤوليته الرئيسية عن السلام والأمن الدوليين.

ويمثل القرار الذي اتخذته دولة فلسطين لاحقا بالانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، بما في ذلك نظام روما الأساسي، قرارا سياديا وينبغي أن يُحترم. ومن ناحية أخرى، فإن قرار إسرائيل بحجب عائدات الضرائب الفلسطينية كرد فعل على هذه الخطوة أمر غير مقبول ويتعارض مع التزاماتها. وستواصل تركيا دعمها لإيجاد حل عادل وشامل ودائم للصراع وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، تكون القدس الشرقية عاصمة لها. وقد أكدنا مجددا التزامنا بهذه الرؤية خلال الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس عباس لتركيا مؤخرا.

تشعر تركيا بقلق بالغ إزاء استمرار تدهور الوضع في سوريا. ونشعر على نحو متزايد بوطأة حالة الفوضى الراهنة بسبب الوضع الإنساني والأمني الخطير على أرض الواقع. إن عدم الاستقرار في المنطقة، وداعش على وجه الخصوص، لا يزال يمثل تهديدا لأمننا القومي. ومع دخول الأزمة عامها الخامس، يُظهر المجتمع الدولي إمارات على التعب في ما يتعلق بسوريا. فالتركيز يتحول من معالجة الأسباب الجذرية للأزمة نحو التعامل مع آثارها الجانبية. وفي سوريا، صعد النظام، الذي يستفيد من انشغال المجتمع الدولي بداعش، هجماته بشكل كبير على المدن والمدنيين. وهو يحاول تصوير نفسه على أنه شريك في مكافحة داعش ويختبر تصميم المجتمع الدولي.

إن مدى ونطاق الدمار في سوريا لم يسبق لهما مثيل. ومع كل يوم يمر، تزداد الخسائر البشرية. ويواصل الوضع في شمال سوريا، ولا سيما في حلب، تدهوره، مما قد يؤدي إلى نزوح آخر للسكان على نطاق واسع. ويوجد ثلاثة ملايين سوري في البلدان المجاورة؛ نصفهم في تركيا. وفي مواجهة ضخامة هذا التحدي، لا بد لي من التأكيد مجددا على أن تقاسم الأعباء بصورة فعالة وهادفة يمثل مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي. والمجتمع الدولي بحاجة إلى استراتيجية شاملة ومنسقة ذات ركائز سياسية وأمنية وإنسانية لإعادة إرساء الاستقرار في سوريا. ومن الضروري أن تكون هناك استراتيجية شاملة لحماية السكان من هجمات النظام واستيعاب تحركات اللاجئين الواسعة النطاق. وما لم يعتبر المجتمع الدولي الصراع في سوريا أولوية مشتركة ويعالج السبب الجذري للمشكلة من خلال خطة واستراتيجية شاملتين للتوصل إلى انتقال سياسي حقيقي، سنظل نواجه خطر التطرف وجميع أنواع المشاكل الأخرى في المنطقة وخارجها.

وسنستمر في دعم أي مسعى لوقف إراقة الدماء في سوريا. وفي هذا الصدد، نؤيد جهود المبعوث الخاص دي ميستورا. ومن المنظور الأمني للمسألة، يتعين علي أيضا تسليط الضوء على أن تدمير المخزونات الكيميائية في سوريا ينبغي ألا يُنظر إليه باعتباره مهمة قد أنجزت.

ينبغي للمجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يبقيا المسألة قيد النظر.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزامنا القوي بالسلام والأمن في المنطقة عامة وأن تضامننا الكامل مع الشعب الفلسطيني سيستمر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيدة بايك جي – آه (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): إذ يعقد المجلس أولى مناقشاته المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط لهذا العام، يشعر وفدي بالقنوط جراء استمرار عدم الاستقرار في المنطقة. وعلى الرغم من جميع الجهود التي يبذلها مجلس الأمن على مر السنين للحد من خطر الإرهاب، لا سيما من خلال اتخاذ القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) في العام الماضي، إلا أن التهديد الذي تشكله المنظمات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) لا يزال ينتشر في أنحاء العالم.

لقد شعرت جمهورية كوريا بالصدمة والاستياء، إلى جانب بقية المجتمع الدولي، جراء الهجوم الإرهابي الذي استهدف مكتب مجلة شارلي إيبدو في باريس. ونحن ندين بشدة هذه الأعمال الإرهابية ونتقدّم بأحر تعازينا ومواساتنا لأسر ضحايا الفاجعة وشعب فرنسا على من فقدوهم. في أعقاب تلك المأساة، بات جلياً لدينا الآن أن حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط تؤثر علينا جميعاً. لا أحد منا بمنأى عن اليد الطولى للمتطرفين. هذه هي الرسالة التي حملها وزير خارجية بلدي الذي سافر إلى المنطقة الشهر الماضي. ومن خلال اجتماعاته مع رئيس وزراء فلسطين، ووزراء خارجية الأردن وإسرائيل والمملكة العربية السعودية، أبرز أهمية الشرق الأوسط في السياسة الخارجية لكوريا وأكد من جديد التزام كوريا المستمر بتقديم مساهمات بناءة لتحقيق السلام والازدهار في المنطقة.

وبالالتفات إلى الحالة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، لا تزال جمهورية كوريا تشعر بالقلق إزاء التوتر المستمر في هاتين المنطقتين. حيث ما زالت الهجمات الإرهابية والاحتجاجات العنيفة والأعمال الانتقامية الأمنية القاسية تشكل واقعاً يومياً للمدنيين الذين يعيشون هناك، ويمكن أن تتحول إلى مواجهة أوسع نطاقاً. وعلى الرغم من استمرار الحفاظ على وقف إطلاق النار في غزة، إلا أننا نشعر أيضاً بالإحباط بسبب البطء في إعادة الإعمار واستمرار عزلة غزة.

وفي حين نعمل بهمّة لتخفيف العبء الإنساني في غزة وتعزيز تخفيف حدة التوتر في الضفة الغربية، علينا أن نأخذ في الاعتبار، مع ذلك، أن الحل الوحيد الطويل الأجل للصراع الجاري هو تسوية عن طريق التفاوض مع كون الحل القائم على وجود الدولتينفي صميمها. لن تحقق الإجراءات الأحادية الجانب هذه الرؤية، ونحث جميع الأطراف على احترام الاتفاقات السابقة والعودة إلى طاولة المفاوضات بهدف ضمان مستقبل أكثر إشراقاً للجميع.

وفيما يخص سوريا، لا تزال جمهورية كوريا تشعر بقلق بالغ إزاء النطاق غير المسبوق للإفلات من العقاب والإرهاب. يجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، ببساطة القيام بالمزيد لإنهاء الصراع والتخفيف من معاناة الشعب السوري. فالحالة الإنسانية الحالية قاتمة للغاية، مع وجود ٧,٦ مليون سوري مشردين داخلياً و ٣,٨ مليون لاجئ سوري يعيشون حياة صعبة في الدول المجاورة. لا تزال جميع الأطراف تعوق وصول المساعدات الإنسانية داخل سوريا، على الرغم من سلسلة من القرارات المتخذة للتصدي لهذه المشكلة. ومن جانبنا، قدّمت جمهورية كوريا ٣٠٠ وحدة سكنية مؤقتة للاجئين السوريين في الأردن في كانون الأول/ديسمبر، ليصل مجموع المساعدة الإنسانية التي قدمناها للاجئين السوريين إلى ١٣ مليون دولار.

ولا تزال داعش آفة عالمية تسيطر بلا رحمة على مساحات كبيرة من الأراضي في دولتين عن طريق الإرهاب، وهي تُلهم أعمال المتطرفين المتشددين خارج سوريا والعراق. إن المشاهد الأخيرة لأطفال مجنّدين يشاركون في عمليات الإعدام، إضافة إلى الاسترقاق الجنسي للأقليات العرقية، أمور مقلقة للغاية. وعلى المجتمع الدولي أن يبذل ما في وسعه لإنهاء هذه المأساة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بمشاركة المتكلمين السابقين في الترحيب بالسيد هيرالدو مونيوث، وزير خارجية شيلي، وتقديم الشكر للرئاسة الشيلية على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام المساعد بالنيابة على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وأود أيضاً أن أهنئ الأعضاء غير الدائمين الجدد في مجلس الأمن: إسبانيا وأنغولا وفنزويلا وماليزيا ونيوزيلندا.

يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا كل من جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي على التوالي.

أود أن أركز في بياني على قضية فلسطين وأشدد على أهمية المناقشة بهدف إيجاد طريقة للمضي قدماً بعد أن أخفق المجلس في اعتماد مشروع القرار بشأن فلسطين (S/2014/916) في مداولاته في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي (انظر S/PV.7354).

عندما أعلنت الجمعية العامة سنة ٢٠١٤ السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، كان لدينا أمل كبير في أنها سنة يمكن أن تشهد إنجازاً كبيراً في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وما شهدناه، بدلاً من ذلك، كان انهيار عملية السلام وتصاعد الحالة المتفجرة على حساب الكثير من الإصابات بين المدنيين، ولا سيما في غزة. وما يبعث على الأسى أننا شهدنا أيضاً عدم استجابة المجلس بالقدر الكافي.

ومع ذلك، فإن الاعتراف بدولة فلسطين على نطاق أوسع، فضلاً عن أشكال الدعم الأخرى التي عبّر عنها المجتمع الدولي في العام الماضي ما هي إلا دليل على الكفاح المشروع للشعب الفلسطيني. مع أخذ كل ذلك في الاعتبار، وفيما ندخل عام ٢٠١٥، أود أن أكرر ما تراه إندونيسيا من أن الوقت قد حان لمجلس الأمن للوفاء بمطالب الشعب الفلسطيني لوضع موعد نهائي لإسرائيل لكي تنهي احتلالها.

تعرب إندونيسيا عن بالغ أسفها إزاء عدم قيام مجلس الأمن باعتماد مشروع القرار بشأن فلسطين في كانون الأول/ديسمبر. نحن نعتقد اعتقادا صادقاً بأنها كانت بالفعل فرصة ضائعة عندما لم يتم اعتماد مشروع القرار الذي كان نتيجة مداولات بين فلسطين والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى ويرمي إلى إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين. إن رفض المجلس النظر بصورة إيجابية في طلب فلسطين يشكك بوضوح في مبادئ العدالة والإنسانية ذاتها التي تأسست عليها الأمم المتحدة. إن هذا التصرف من جانب المجلس - أو التقاعس، إن شاء المرء تسميته - بشأن هذا البند الحاسم الأهمية من بنود جدول الأعمال يمكن أيضا تفسيره على أنه إذن بممارسات الاحتلال البغيضة وقهر لشعب. لا يمكن أن تقوم حجة على أن هذا السلوك يؤدي إلى نتائج عكسية للجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في الأرض الفلسطينية المحتلة وإنهاء دورة العنف في فلسطين.

لن تبرح إندونيسيا تؤمن بأن التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة يجب تحقيقه بشكل سلميعلى أساس، في جملة أمور، قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية. لذلك من المهم للأمم المتحدة ألا تبقى على الهامش، في السعي إلى التوصل إلى حل سلمي شامل

للقضية الفلسطينية. يجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أكبر في إطار المجموعة الرباعية لضمان استئناف عملية السلام.

وعلى صعيد آخر، يجب على الأمم المتحدة أن تتحمل أيضا المسؤولية الدولية عن حماية المدنيين بالنيابة عن الشعب الفلسطيني، بما في ذلك النظر في اقتراح فلسطين الذي يكتسي طابعا ملحا بوضعها تحت آلية للحماية تابعة للأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم عمل لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان بشأن فلسطين.

وفي الختام، ستظل إندونيسيا ثابتة في دعمها لاستقلال الشعب الفلسطيني وفي أن تكون القدس الشرقية عاصمة له. وستواصل إندونيسيا تقديم الدعم لمبادرة فلسطين لتعزيز مشاركتها في الساحة العالمية والبحث عن الدعم الدولي من خلال الحصول على عضوية في منظمات مختلفة. وبالنسبة لشعب ما فتئ لفترة طويلة خاضعا للاحتلال والقمع، فإن تلك الوسائل السلمية خطوة شجاعة، تستحق المكافأة بالتشجيع وليس النقد ناهيك عن العقاب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وحيث إن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها مجلس الأمن في هذا العام، أود أن أهنئ الأعضاء الخمسة المنتخبين حديثا على عضويتهم في المجلس، متمنيا لهم التوفيق في عملهم في المجلس.

لقد كان الصراع الذي وقع في غزة في تموز/يوليه ٢٠١٤ ثالث صراع كبير خلال ست سنوات. وساعدت التوترات التي تلت ذلك على أرض الواقع في تأكيد الحاجة لإقامة سلام عادل ودائم وشامل بين إسرائيل وفلسطين على أساس الحل القائم على وجود دولتين.

وإذ يواجه المجتمع الدولي هذا الوضع الصعب، فإنه لم يقف مكتوف الأيدي. فقد أظهر مؤتمر إعادة إعمار غزة الذي استضافته مصر والنرويج في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وجود التزام دولي قوي بإعادة البناء. وقد دفعت اليابان، من جانبها، مبلغ العشرين مليون دولار الذي تعهدت به في المؤتمر، وذلك جزء من التزام بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار أعلن عنه وزير الخارجية كيشيدا في آذار/مارس ٢٠١٤.

وعلاوة على ذلك، فإنه ابتداء من يوم غد، سيشرع رئيس وزراء بلدي، السيد شينزو آبي، في زيارة إلى الشرق الأوسط. وسيدعو رئيس الوزراء آبي، في إسرائيل وفلسطين، قادة الجانبين إلى العمل من أجل استئناف مفاوضات السلام. وفي خطاب سيلقيه في ١٧ كانون الثاني/يناير في القاهرة عن سياسة حكومته، فإنه سيؤكد أيضا التزام اليابان بالمساعدة من أجل تحقيق السلام والازدهار في المنطقة.

وأود أن أذكر مع عظيم التقدير الجهود المتضافرة التي بذلتها الولايات المتحدة من أجل استئناف مفاوضات السلام، بيد أن سلسلة الأحداث الأخيرة قد جعلت آفاق استئناف محادثات السلام محفوفة بالمخاطر على نحو متزايد.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط لن تحقق النجاح إلا عندما يتم التوصل إلى اتفاق عبر التوافق والتفاوض بين الطرفين. ومع ذلك، فإننا في ضوء المأزق القائم على أرض الواقع نرحب بالجهود التي يبذلها عدد من الدول الأعضاء سعيا إلى جعل مجلس الأمن يضطلع بدور بناء، ونقدرها. وعلى الرغم من أن المجلس لم يتمكن من أن يبعث برسالة تنم عن التضافر قبل أسبوعين، فإننا نتطلع إلى أن يشارك المجلس مشاركة بناءة في عملية السلام حسب الاقتضاء وعند الضرورة.

ولا يمكن لأي قدر من الدعم من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يكون بديلا عن الجهود التي تبذلها إسرائيل وفلسطين وإرادهما السياسية لتحقيق السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نشدد على الحاجة إلى أن يعزز كلا الجانبين بيئة مواتية لاستئناف مفاوضات السلام.

ولا ينتج عن التدابير الانفرادية والتدابير العقابية المضادة سوى حلقة مفرغة من انعدام الثقة. ولذلك، ندعو إسرائيل إلى استئناف تحويل عائدات الضرائب إلى السلطة الفلسطينية، على النحو المتفق عليه بموجب بروتوكول باريس لعام ١٩٩٤. كما نكرر تأكيد دعوتنا إلى وقف الأنشطة الاستيطانية تماما، حيث إنها أنشطة غير قانونية بموجب القانون الدولي. وبدورنا، ندعو فلسطين إلى الامتناع عن اتخاذ أي تدابير انفرادية يمكن أن تقوض الجهود الرامية إلى استئناف مفاوضات السلام.

وينبغي ألا يثنينا المأزق الحالي والتوتر الدائر على أرض الواقع عن التطلع إلى المستقبل. فالجهود الرامية إلى بناء اقتصاد مستدام في فلسطين وتعزيز الثقة المتبادلة بين الشعبين ستعزز العملية السياسية، وبالتالي يجب أن تستمر. وفي ضوء ذلك، ما فتئت اليابان ثابتة في تقديم الدعم في تلك المجالات من المنظورين المتوسط والطويل الأجل.

ونظرا لضيق الوقت، فإنني لن أخوض في تفاصيل جهودنا التي تتجسد في النص المكتوب لبياني، والذي أعتقد أنه قد تم بالفعل تعميمه على المجلس.

وأود أيضا الإشارة إلى الحالة في كل من العراق وسوريا التي تشكل مصدر قلق بالغ. ولكنني للسبب نفسه، أود أن أحيل الأعضاء إلى النص المكتوب لبياني.

وتضع اليابان في اعتبارها الدور الفريد والبناء الذي يمكنها أن تضطلع به في مساعدة بلدان المنطقة على تحقيق السلام والرخاء. ونحن على استعداد لمواصلة تعاوننا مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد ثورنبيري (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أرحب بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، وأن أعرب عن تقديري للإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون السياسية، السيد ينس آندرس تويبرغ – فراندزن.

وفيما يتعلق بقضية فلسطين، لا يزال بلدي على موقفه الواضح من احترام معايير القانون الدولي ومبادئه، ولا سيما حق الشعوب في تقرير المصير. ولذلك، فإن بيرو تقر بالحاجة الملحة إلى تنفيذ قرارات الجمعية العامة الرامية إلى إرساء الأساس لإقامة دولتين، إحداهما عربية والأخرى يهودية، تعيشان جنبا إلى جنب، داخل حدود آمنة ومعترف بها بصورة متبادلة في مناخ من السلم والأمن.

واستنادا إلى إيماننا بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإلى اقتناعنا بأن إنشاء الدولة الفلسطينية هو السبيل إلى إيجاد حل سياسي سلمي ونهائي لهذا الصراع، فإن بيرو تعترف بفلسطين بوصفها دولة. وبالتالي، فقد شاركنا في تقديم قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧، الذي منح فلسطين مركز الدولة المراقبة غير العضو.

وأدانت بيرو استخدام إسرائيل للقوة العسكرية بصورة غير متكافئة ضد المناطق الحضرية الكثيفة السكان في قطاع غزة في العام الماضي، وإطلاق صواريخ من غزة مستهدفة المدنيين الإسرائيليين. ومع ذلك، وعلى الرغم من نداءات المجتمع الدولي الداعية إلى وقف إطلاق النار، فقد قُتل أكثر من ٢١٠٠ شخص في قطاع غزة، وذلك بصفة أساسية من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال. ومن ثم، فاتساقا مع احترامنا التام لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، صوتت بيرو مؤيدة للقرار دإ-١/٢١ لمجلس حقوق الإنسان، الذي دعا فيه المجلس إسرائيل إلى وضع حد

لأنشطتها الاستيطانية غير القانونية والحصار الذي تفرضه على قطاع غزة، بالإضافة إلى الإعراب عن استيائه من الهجمات.

ويعترف بلدي بحق إسرائيل غير القابل للتصرف في حماية وجودها وأمنها، بما في ذلك من خلال ممارسة حقها في الدفاع المشروع عن النفس. ومع ذلك، نعتقد أن ممارسة ذلك الحق يجب أن تتم على أساس القانون الإنساني الدولي، مع الوضع في الحسبان على وجه الخصوص مبادئ التناسب والمشروعية.

وبشأن هذه النقطة الأخيرة، يؤكد وفد بلدي من جديد أن الاستيلاء على الأراضي بالقوة أمر لا يجيزه القانون الدولي. وبالتالي، فإن أي إجراء لفرض القوانين والولاية والإدارة في هذه المستوطنات إجراء باطل ولاغ.

وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا إلى إسرائيل أن تكف فورا عن ممارسات بناء المستوطنات وهدم المنازل وطرد السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

واتساقا مع التزام بيرو الراسخ بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، فإنها تكرر التأكيد على دعمها الكامل للبحث عن سلام دائم في الشرق الأوسط وتشجع عليه. وبعد مرور عقود على الوضع الراهن الذي لا يطاق، فإننا نرى أنه يتعين على المجلس أن يعمل على تعزيز عملية السلام على نحو فعال، وفقا لالتزاماته ومسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين، على وجه الاستعجال. وتسلّم بيرو بأنه لا يمكن تحقيق الحل النهائي إلا نتيجة للمفاوضات بين الأطراف في إطار الالتزامات المنصوص عليها في مبادئ مدريد، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية والاتفاقات الأخرى، فضلا عن الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن والمنظمة ذات الصلة.

وينبغي أن يشجع مجلس الأمن على وضع إطار للتفاهم في الحد الأدنى، يسمح للطرفين باستئناف المفاوضات المباشرة.

وعليه، يأسف وفد بلدي لعدم تمكن المجلس من اعتماد قرار في كانون الأول/ديسمبر. وينبغي ألا تفسر نتيجة التصويت الذي أجري في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.7354) على أنها إذن باستمرار الوضع الراهن، بل إنها دعوة إلى العمل والتفاوض والتوافق. وفي هذا الصدد، يكرر وفد بلدي دعوته الطرفين إلى استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط على أساس من حسن النية. وبذلك وحده يصبح ممكنا في نهاية المطاف تحقيق الهدف من قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) المتخذ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ - الرامي إلى أن يعيش الفلسطينيون والإسرائيليون في دولتين في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العتيبي (الكويت): أود في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير، متمنين لكم التوفيق في إدارة ما تبقى من أعماله. ونشيد برئاسة تشاد لأعمال المجلس في الشهر المنصرم. كما أؤكد تأييد دولة الكويت لما جاء في كلمة سعادة الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي، وكلمة سعادة ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

أكثر من ستة عقود مضت على القضية الفلسطينية وهي مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة، وتناقش باستمرار وصدرت قرارات عديدة بشأنها، ولكنها بقيت دون حل، ولم تجد القرارات طريقها إلى التنفيذ بسبب تعنت الدولة المحتلة، وهي إسرائيل، ورفضها الصريح والسافر لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وتعمّدها تجاهل هذه القرارات والاستهزاء بها.

وفي المقابل يقف المجتمع الدولي، وللأسف، عاجزا عن حمل السلطة القائمة بالاحتلال على تنفيذ قراراته، بل إن المجلس برفضه مشروع القرار العربي (S/2014/916) في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر الماضي، الذي يؤكد على قراراته

السابقة المطالبة بإنهاء الاحتلال، يمنح إسرائيل الضوء الأخضر لمواصلة ممارساتها بتكريس هذا الاحتلال، وبالتالي تقويض أية فرصة لسلام حقيقي يمنح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، بما فيها حقه في الاستقلال والسيادة والعيش في حياة كريمة، وهي أبسط حقوقه الإنسانية الأساسية.

إن سياسات إسرائيل غير القانونية وغير الشرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مستمرة بلا هوادة، وفاقمت من معاناة الشعب الفلسطيني الذي يعيش أوضاعا اجتماعية واقتصادية صعبة، وخصوصا في قطاع غزة الذي ما زال يتعرض من حين إلى آخر إلى اعتداءات وهجمات بالطائرات والدبابات تسببت بمزيد من الأضرار البشرية والمادية. إن استمرار هذه الاعتداءات والهجمات والتمادي فيها، وكذلك استمرار الحصار غير الإنساني على غزة، هو نتيجة حتمية لفشل مجلس الأمن في اتخاذ أية إجراءات أو تدابير رادعة ضد إسرائيل لوقف هذه الاعتداءات المتكررة والتقيد بالتزاماتها الدولية بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

كما تقوم إسرائيل من جانب آخر بأبشع الممارسات التي تمثل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والمتمثلة في مصادرة المنازل والممتلكات وتدميرها واعتقال آلاف المدنيين واحتجازهم، إضافة إلى النشاط الاستيطاني غير القانوني المتواصل في الأرض الفلسطينية المحتلة، من تشييد لمستوطنات جديدة وتوسيع للمستوطنات القائمة، وبالتالي، تشريد قسري لأصحاب الأرض من الأسر الفلسطينية. ومن المؤكد أن التعبير عن الأسف حيال هذه السياسات الاستيطانية غير الشرعية والاكتفاء بالتصريحات التي تحذّر من نتائجها السلبية على العملية السلمية لم يردعا إسرائيل عن الاستمرار بها.

وفي هذا الصدد، نطالب مجلس الأمن بضرورة الاضطلاع بمسؤولياته التي حددها الميثاق لصون السلم والأمن الدوليين، واتخاذ الخطوات اللازمة لاستئناف العملية السلمية.

منذ عدة أيام قامت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحجز الإيرادات الضريبية الفلسطينية وعدم تحويلها للسلطة الفلسطينية في انتهاك صارخ لالتزاماتها، وذلك ردا على قيام فلسطين بممارسة حقها المشروع في الانضمام لعدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، بما في ذلك نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وفي الوقت الذي نرحب فيه بالإعلان الصادر عن مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقيات جنيف الرابعة، الذي عقد في جنيف الشهر الماضي، فإننا نشدد على أهمية وضعه موضع التنفيذ والتحقيق في جميع الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، وتقديم جميع المسؤولين عنها من الحكومة الإسرائيلية إلى العدالة.

ونود أن نشيد هنا باعتراف عدد من البرلمانات الأوروبية بدولة فلسطين، وهي خطوة في اتجاه دعم الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل ووضع حد ونهاية للاحتلال الإسرائيلي الذي هو سبب وجوهر النزاع العربي الإسرائيلي، وسبب لاستمرار التوتر وعدم الاستقرار وكثير من أعمال العنف في الشرق الأوسط.

إن السلام الدائم والشامل والعادل لن يتحقق بالدعوة إلى استئناف مفاوضات مباشرة عقيمة لا سقف زمني لها، والسكوت عن الممارسات والسياسات الخطيرة التي تشكل حجر عثرة خطيرة أمام أي فرصة حقيقية لإنهاء الاحتلال. فالسلام المنشود يجب أن يستند إلى قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية، وبما يفضي إلى نيل الشعب الفلسطيني كافة حقوقه السياسية المشروعة، بما فيها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته

المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. وإن مجلس الأمن مكلف بموجب الميثاق، ومواصلة العمل لتحقيق هذه الغاية.

وفيما يتعلق بالوضع في سوريا، فإننا نؤمن بأنه لا بد من حل سياسي للأزمة بناء على بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) وتشكيل هيئة حكم انتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة تعمل من أجل تلبية التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني إلى العيش في حياة حرة وكريمة وتحافظ على سيادة ووحدة الأراضي السورية واستقلالها السياسي.

وندعم في هذا الشأن جهود الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي – مون، وممثله الخاص إلى سوريا، السيد ستافان دي ميستورا. ونعبّر عن قلقنا العميق إزاء المأساة الإنسانية غير المسبوقة التي يعيشها أكثر من ١٢ مليون مواطن سوري. فهي بحق أكبر إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية، وأكبر أزمة للاجئين من أي بلد في العالم.

وانطلاقا من مسؤولياتها الأخلاقية والإنسانية تجاه معاناة الشعب السوري الشقيق، ستقوم دولة الكويت باستضافة المؤتمر الثالث للمانحين لحشد الدعم الدولي للتخفيف من المعاناة الإنسانية. وندعو الدول الأعضاء للمشاركة في هذا المؤتمر ونحثها على تقديم تبرعات سخية، نظرا للاحتياجات الإنسانية الكبيرة، التي قدّرتها الأمم المتحدة في شهر كانون الأول/ديسمبر بـ ٨,٤ بليون دولار. ويجري حاليا التنسيق مع الأمم المتحدة لتحديد موعد لعقد هذا المؤتمر خلال الأسابيع القادمة.

وفي الختام، تجدد دولة الكويت مطالبتها إسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الداعي لانسحابها من هضبة الجولان السوري المحتل، والعودة إلى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧. وتجدد دولة الكويت التزامها بالوقوف إلى جانب جمهورية لبنان الشقيقة، ونجدد دعمنا لكافة الإجراءات والتدابير التي تتخذها للحفاظ على أمنها وسيادتها وسلامة أراضيها. كما نطالب إسرائيل بوقف انتهاكاتها المستمرة لسيادة لبنان، والانسحاب الكامل من بقية الأراضي المحتلة، والالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد باريغا (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): يعلن وفد بلدي تأييده للبيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وسأضيف بضع كلمات عن موضوع المساءلة الجنائية.

وترحب ليختنشتاين بتصديق دولة فلسطين مؤخرا على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وباعتبارنا دولة عضوا فعالا في نظام روما الأساسي، فإننا ملتزمون التزاما كاملا بهدف إضفاء النطاق العالمي على المحكمة الجنائية الدولية. ويتسم تصديق فلسطين على النظام الأساسي بأهمية وشأن خاصين بالنظر لقلة عدد الدول الأطراف في النظام في الشرق الأوسط. وينبغي أن تتصرف الدول الأخرى في المنطقة على ذلك النحو.

ونحن نعلم بالتاريخ الطويل والمعقد الذي يوفر السياق السياسي لهذه المصادقة. وبالرغم من ذلك، فإن أية مصادقة على نظام روما الأساسي ينبغي النظر اليها أولا وقبل كل شيء كما هي في الحقيقة: وهي أنها تعهد ملزم قانونا ومتعدد الأطراف بوضع حد للإفلات من العقاب على الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بهدف منع وقوع تلك الجرائم في المقام الأول.

إن المحكمة الجنائية الدولية ليست أداة أحادية الجانب يمكن أن يستخدمها أحد أطراف النزاع. ولا يمكن استخدامها لإقامة دعوى على أي شخص معين أو بلد. وإذا فتح تحقيق في فلسطين، يمكن فحص جميع الجرائم الواقعة في نطاق اختصاص

نظام روما الأساسي التي ارتكبت في الأرض الفلسطينية، أيا كان من ارتكبها. وفضلا عن ذلك، ينطبق مبدأ التكامل. وستخضع المحكمة – لأنه يتعين عليها ذلك بموجب نظام روما الأساسي – للتحقيقات والمحاكمات التي تجريها بصورة حقيقة الدول التي تتمتع بالولاية القضائية على الجرائم.

ونرى أن المصادقة الأخيرة على نظام روما الأساسي ستفتح الباب أمام سيادة القانون وستضع بصمتها على هذا النزاع الطويل الأمد. فهل ستحول السياسة على أرض الواقع دون أن تأخذ العدالة مجراها؟ وهل ستتعاون الدول المعنية مع التحقيقات المحتملة التي تجريها المحكمة؟ ومن السابق لأوانه البت في هذا الأمر، ولكننا على اقتناع بأن المحكمة نفسها، باعتبارها مؤسسة مستقلة ومحايدة، مجهزة على نحو كامل للاضطلاع بولايتها وفقا لسيادة القانون.

وقبل عامين على وجه التحديد تقريبا، طلبت ٥٨ دولة، بما فيها بلدي، من مجلس الأمن إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وللأسف، رُد على ذلك الطلب بالاستخدام المزدوج لحق النقض (الفيتو). ولا يمكن أن يكون ذلك نهاية الكلام عن المساءلة في سوريا. وفي الآونة الأخيرة، أحالت الجمعية العامة إلى المجلس جميع تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسوريا. وعلى المجلس ألا يتغاضى عن الأدلة الدامغة على الجرائم الواسعة النطاق والشنيعة التي يجري ارتكابها. فمن شأن ذلك أن يشكل إهانة لألاف الضحايا وأسرهم.

ومع أن المطالبة بالإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية لا تزال صالحة اليوم أكثر من أي وقت مضى، علينا أن نستكشف جميع الخيارات التي يمكن أن تسهم في تحقيق قدر من العدالة لضحايا الجرائم المرتكبة في سوريا. ويمكن للمرء أن يجد بعض الأفكار بشأن هذه المسألة في موجز منشور في موقعنا على شبكة الإنترنت فيما يتعلق بحلقة العمل الصغيرة التي استضافتها ليختنشتاين في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في جامعة برنستاون. فعلى سبيل المثال، يمكن للمحاكمات المحلية القائمة على أساس مبدأ ”الشخصية السلبية/الإيجابية“ أو على الولاية القضائية العالمية أن تقدم إسهاما ذا مغزى. كما يمكن للدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية أن تحيل الحالة في سوريا إلى المحكمة في حال كانت الجرائم قد ارتكبها مواطنوها بوصفهم مقاتلين أجانب.

ولا يمكن إحلال السلام الدائم بدون تحقيق العدالة. وإذا أريد لنا إيجاد حلول للنزاعات التي تبدو مستعصية ويبتلى بها الشرق الأوسط، لا بد أن تشكل المساءلة عن ارتكاب أخطر الجرائم في نظر المجتمع الدولي جزءا من هذه الحلول.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل زمبابوي.

السيد نتونغا (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وبما أن هذه المرة الأولى التي نأخذ فيها الكلمة خلال رئاستكم لمجلس الأمن، سيدي، أود في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير. كما أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة في وقت بالغ الأهمية للشعب الفلسطيني. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ أعضاء المجلس الجدد على توليهم مهام العضوية في هذا الجهاز. وأشيد بالأفكار البناءة التي قدموها لإيجاد حل للقضية الفلسطينية التي طال أمدها. كما أود أن أعرب عن الامتنان للأمين العام المساعد ينس توبيرغ – فراندزن على إحاطته الإعلامية المتبصرة.

وتعلن الجماعة الإنمائية تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

وتود الجماعة أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد وتدعم التطلعات الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وحقوقه

غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق في تقرير المصير والحرية، في إقامة دولته فلسطين المستقلة على أساس الحل القائم على وجود دولتين.

وما يدعو إلى الأسف أن مجلس الأمن خذل الشعب الفلسطيني مرة أخرى بعجزه عن تحمل مسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة خلال التصويت على فلسطين في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (انظر S/PV.7354). وبينت نتيجة التصويت الأخير على مشروع القرار بشأن استقلال فلسطين (S/2014/916) أن أعضاء مجلس الأمن منقسمون إزاء ضرورة تحمل المجلس لمسؤولياته بالرغم مما كان يبدو أنه توافق آراء داخل المجلس نفسه وتوافق الآراء الدولي الكاسح على أنه لا يمكن استدامة الوضع الراهن.

إن مشروع القرار المطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة بحلول عام ٢٠١٧ يتماشى مع اقتراح الأمم المتحدة بشأن الحل القائم على وجود الدولتينعلى أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وبالرغم من توافق آراء مجلس الأمن على المسألة والإعلانات الصادرة في جميع أرجاء العالم الداعية إلى إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي واضطهاد الشعب الفلسطيني اللذين استمرا لمدة ٤٧ عاما، لا يزال مجلس الأمن مصابا بالشلل وغير قادر على اتخاذ إجراء لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني. وكان من شأن مشروع القرار الذي يحدد إطارا زمنيا لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي أن يعيد الأمل إلى الشعب الفلسطيني بوضع حد قريب لاضطهاده. ويشكل انضمام دولة فلسطين مؤخرا إلى عدة اتفاقات ومعاهدات دولية، بما في ذلك نظام روما الأساسي، دليلا على التزام القيادة الفلسطينية بالقانون الدولي.

ومن دواعي الأسف أن مجلس الأمن يعجز عن تقديم إسهام ذي مغزى في التوصل إلى حل سلمي في الشرق الأوسط بالرغم من استمرار تدهور الحالة وتهديد استقرار المنطقة والسلام والأمن العالميين.

وتقوم إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بتقويض جميع جهود السلام بدعم من البعض داخل المجلس، تحت ستار الحق في الدفاع عن النفس. كما تواصل الدولة القائمة بالاحتلال تصعيد بناء المستوطنات، انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة المختلفة، بما في ذلك القرارات التي اتخذها المجلس. وتدين الجماعة الإنمائية الانتهاكات الصارخة والمنهجية للقانون الدولي التي ترتكبها الدولة القائمة بالاحتلال في الأرض المحتلة. ونكرر دعوتنا مجلس الأمن إلى الاضطلاع بدور أكثر فعالية في تشجيع استئناف محادثات السلام. وتؤيد الجماعة الإنمائية المفاوضات الهادفة إلى تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط بما يفضي إلى إستعادة الحق المشروع للشعب الفلسطيني في إنشاء دولة مستقلة تعيش في جو من السلام مع دولة إسرائيل.

وتشكل موجة الطلبات التي قدمتها مؤخرا برلمانات أوروبية عديدة للاعتراف بدولة فلسطين تأكيدا جديدا للمطالب التي توافقت عليها آراء المجتمع الدولي بإنهاء إحتلال الأرض الفلسطينية.

والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تحث مجلس الأمن على الوفاء بالتزاماته بموجب الميثاق من خلال التصرف بحزم لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني وإنهاء عقود من الظلم على يد السلطة القائمة بالاحتلال.

وتؤكد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من جديد تضامنها الثابت والدائم مع الشعب الفلسطيني في السعي إلى إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة نحو الحرية والعدالة والكرامة والسلام.

ونود أن نختتم بالإعراب عن تأييدنا للمبادرة التي قدمها الاتحاد الروسي بعقد اجتماع لجميع الأطراف في النزاع السوري. ونأمل أن يسهم الحوار في إيجاد حل لذلك النزاع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد نكولوي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن عميق امتنان وفد بلدي لكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة حاسمة الأهمية. ونقدر هذه الفرصة السانحة لمواصلة العمل مع مجلس الأمن بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين. كما نعرب عن تقديرنا للأمين العام المساعد للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها صباح اليوم.

في البداية، نود أن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل زمبابوي باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إضافة إلى البيان الذي سيدلي به ممثل المغرب باسم المجموعة الأفريقية.

ونرحب بالتقليد الذي يتبعه المجلس بمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في إطار الجهود الرامية إلى إشراك المجتمع الدولي وتبادل الأفكار بشأن كيفية العمل معا للإسهام في إحلال السلام وتحقيق الرخاء في الشرق الأوسط.

لقد تابع بلدي باهتمام شديد، وما زال، التطورات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما في سوريا والعراق وبشأن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. ومن دواعي القلق بصفة خاصة أن الأنشطة المتطرفة والهجمات الإرهابية التي ارتكبت ضد السكان المدنيين الأبرياء في المنطقة وفي العالم تتواصل بلا هوادة.

وسيظل وفد بلدي ثابتا في إدانة جميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان، أينما ومتى تقع. ونحث مجلس الأمن، بوصفه الجهاز المكلف بصون السلم والأمن الدوليين، على العمل بشكل موحد لإدانة تلك الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها.

والهجوم بالقنابل الذي وقع مؤخرا في ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ على أكاديمية الشرطة في صنعاء، الذي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٣٧ وإصابة الكثيرين، فضلا عن الهجوم الإرهابي الذي ضرب لبنان في ١٠ كانون الثاني/يناير، لا يعد أمر مروعا فحسب بل يجب إدانته بأقوى العبارات.

وفيما يتعلق بالحالة في سوريا، يود وفد بلدي أن يعرب عن دعمه المتواصل للشعب السوري، وأن يدعو إلى وضع حد للمأساة الإنسانية التي تحاصر شعب ذلك البلد. ويساورنا بالغ القلق إزاء المحنة التي يعيشها ملايين النساء والأطفال الذين تعرضوا للتشريد ويفتقرون إلى الغذاء والمأوى والرعاية الطبية. وندعو المجتمع الدولي، والمنظمات الإنسانية في جميع أرجاء العالم، إلى الاستجابة بحسن معاملة لاجئي سوريا ورعايتهم.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، لا تزال بوتسوانا ترى أنه لا بديل عن الحل القائم على وجود دولتين. إن أهمية تعايش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب كدولتين ذاتا سيادة، لا يمكن المغالاة في التشديد عليها. ولن يكون لذلك قيمة بالنسبة للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني فحسب، بل سيسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي وسيتيح فرصا جديدة للمنطقة قاطبة. ويرى وفد بلدي أن عملية السلام، التي تشارك فيها جميع الأطراف، بما في ذلك المجتمع الدولي، قد تفضي إلى إحلال السلام والاستقرار المنشودين في المنطقة.

والواقع أن العنف لا يمكن تحمله، ولا يمكن أن يحقق السلام. إن الشعب الإسرائيلي والشعب الفلسطيني في حاجة إلى السلام المستدام والتنمية إذا ما أريد لهما تحقيق الازدهار. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا توفرت الفرص والنمو في بيئة يسودها السلام في الشرق الأوسط. ويعتقد وفد بلدي أنه ينبغي تعزيز ذلك من خلال الدعم على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما ندعو

الطرفين إلى تهيئة بيئة من الثقة المتبادلة خلال عملية المفاوضات من أجل الحفاظ على سلامة المفاوضات، حتى لا يجري تقويضها.

وفي الختام، تعتقد بوتسوانا أن منطقة الشرق الأوسط التي تنعم بالاستقرار والسلام ستعود بنفع أوسع نطاقا على الشعوب والمنطقة والمجتمع الدولي ككل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلالي (المملكة المغربية): أود في البداية أن أهنئكم على ترأسكم لمجلس الأمن خلال هذا الشهر. وعلى مبادرتكم برمجة هذا الموضوع الذي يوليه بلدي أهمية قصوى من منطلق التزامه العربي والإسلامي. كما أشكر السيد الأمين العام المساعد بالنيابة، تويبرغ - فرانزن على إحاطته الإعلامية الشاملة حول آخر المستجدات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية.

ينعقد اجتماعنا هذا بعد توديع سنة أخرى علق عليها الفلسطينيون آمالهم، وتطلعوا فيها إلى غد أفضل تتحقق فيه أحلامهم بإنشاء دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. بني الأمل على إنطلاق المفاوضات تحت الرعاية الأمريكية في تموز/يوليه ٢٠١٣ وجعل سنة ٢٠١٤ سنة التضامن مع الشعب الفلسطيني بقرار من الجمعية العامة. وكذا التئام الشمل الفلسطيني بالاتفاق على حكومة وحدة وطنية لتسهيل الحل القائم على وجود دولتين. غير أن هذا الأمل أصبح سرابا، وظلت القضية تراوح مكانها معلقة، بل وتأزمت في انتظار أمل قريب. وكما قال الشاعر، ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل. ويبقى الأمل كبيرا لدى محبي السلام لتحقيق هذا المبتغى في منطقتنا.

تعثرت المفاوضات بسبب التعنت الإسرائيلي. واستيقظ العالم على العدوان غير المبرر على غزة الذي حصد أكثر من ٢٠٠٠ شهيد وشهيدة، منهم الأطفال والشيوخ والنساء والعجزة. مخلفا الآلاف من الجرحى والمشردين الذين هدمت منازلهم وأهدرت ممتلكاتهم وأصبحوا في العراء. بل وفي انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، استهدف المدنيون العزل. ومدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي كانت تعج باللاجئين. مما أدى إلى كارثة إنسانية غير مسبوقة ما زال يئن تحت وطأتها الشعب الفلسطيني. ولم تتوقف الخطط المنهجية لتضييق الخناق على الفلسطينيين، حتى في ممارسة شعائرهم الدينية باستباحة المسجد الأقصى وانتهاك حرمته، والعمل على تهويد معالمه. في استفزاز سافر لمشاعر ليس فقط الفلسطينيين بل الملايين من المسلمين عبر العالم.

لقد شجب المغرب، ملكا وحكومة وشعبا وبجميع شرائحه العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في غزة. منذ بدءه وبادر بتعليمات من صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى تقديم مساعدات إنسانية ومالية إلى الأشقاء الفلسطينيين تضامنا معهم، كما شارك في مؤتمر المانحين في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي للمساهمة في خطة إعادة إعمار غزة.

إن المملكة المغربية التي يرأس عاهلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لجنة القدس، يؤرقها ما آلت إليه الأوضاع في فلسطين عامة، والقدس خاصة، من استمرار التهويد وإقامة المستوطنات وتهجير السكان والاعتداءات المتكررة على الحرم القدسي وعلى المصلين. ومحاولة نسف الوضع القانوني للقدس الشريف، كما حددته قرارات الشرعية الدولية كجزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

لذا بادر المغرب إلى عقد اجتماع لجنة القدس، تحت الرئاسة الفعلية لجلالته، بمراكش في كانون الثاني/يناير الماضي، والتي ركّزت في بيانها الختامي على مركزية قضية القدس

الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية باعتبارها تقع في صميم الحل السياسي، وأن المساس بالمسجد الأقصى لن يؤدي إلا إلى مزيد من التوتر والعنف. ووفقا لتوصية هذا الاجتماع، احتضنت الرباط يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي اجتماعا تنسيقيا للفريق الوزاري المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي، لتبليغ رسالة العالم الإسلامي إلى القوى الدولية المؤثرة بخصوص ضرورة الدفاع عن المسجد الأقصى والقدس الشريف، انطلاقا من الإيمان الراسخ بأن احترام حقوق الشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حقه في إقامة دولته وعاصمتها القدس الشريف، هو السبيل الوحيد لإقامة سلام عادل ودائم للنزاع في منطقة الأوسط، ومن ثم تعزيز الأمن والسلم الدوليين.

كان المجتمع الدولي على موعد هام في الـ ٣٠ من كانون الأول/ديسمبر الماضي، للنظر في مشروع قرار تقدّم به الأردن نيابة عن المجموعة العربية (S/2014/916) يتعلق بتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية، إلا أن هذا الموعد قد أُخلف وتبخرت معه الآمال. ولا يسع وفد بلادي إلا أن يعرب عن بالغ أسفه وخيبة أمله لعدم تمكن مجلس الأمن من اعتماد مشروع القرار. وستظل المملكة المغربية مساندة للقضية الفلسطينية، وداعمة لجميع حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

لا زالت الأزمة السورية تتفاقم يوما بعد يوم وعلى جميع المستويات وتلقي بتداعياتها ليس فقط على الشعب السوري، بل وعلى دول الجوار ومنطقة الشرق الأوسط. لذا لا بد وأن تتوقف هذه الأزمة التي يدفع ثمنها الباهظ الشعب السوري من جراء إزهاق الأرواح وتشريد الأهالي بالملايين، وكذا سياسات التهجير والتجويع وتدهور كل مرافق ومكونات العيش الكريم. كما نطالب بفتح المجال لتقديم المعونات والمساعدات الإنسانية والطبية للمتضررين من القصف والحصار المفروض عليهم. وندعم في هذا الإطار، تطبيق قراري مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤). والمملكة المغربية، التي أقامت مستشفى ميدانيا في مخيم الزعتري في الأردن، وساهمت عن طريق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الجهود الرامية إلى تخفيف معاناة اللاجئين، تبقى على استعداد لتقديم المزيد من المساعدات الإنسانية للشعب السوري ورفع المعاناة عن المشردين والمهجرين.

ويجدد وفد بلادي التأكيد على ضرورة الحفاظ على سيادة سوريا واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، ودعم جهود المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، الرامية لإيجاد حل سياسي وتدشين عملية الانتقال الديمقراطي على أساس بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) لتجنب مزيد من الدمار والأضرار الإنسانية.

ويظل موقف المغرب ثابتا غير متزحزح يدعم استقلال لبنان ووحدة أراضيه، والتنويه بالروح الوطنية والمسؤولية العالية التي برهنت عليها فئات الشعب اللبناني للحفاظ على أمن لبنان واستقراره وسيادته. إننا على ثقة بأن الحكمة اللبنانية ستحول دون الانجرار إلى الأزمة السورية. وندين بهذه المناسبة التفجير الإرهابي الذي وقع في العاشر من هذا الشهر كانون الثاني/يناير في طرابلس والذي راح ضحيته الأبرياء.

ويبقى الوضع في اليمن مقلقا للغاية، إذ تصاعدت عمليات العنف وتجسدت في اغتيالات لشخصيات سياسية وقادة عسكريين وأمنيين، وتفجيرات طالت عددا كبيرا من مواطنين أبرياء آخرين، كان آخرهم شبان راغبون في الانخراط في صفوف الشرطة. إن هذه الأعمال التخريبية الإرهابية الدنيئة التي يشهدها اليمن، لن تؤدي إلا إلى تدهور الأوضاع ونسف روح التوافق والتعاون الإيجابي التي أتاحت التوصل إلى وثيقة الحوار الوطني، وإعاقة استكمال الاستحقاقات السياسية، خاصة الاستفتاء على الدستور، والانتخابات الرئاسية والنيابية. لذا ندعو جميع الأطياف

في اليمن إلى التحلي بالحكمة وتقديم المصلحة العامة للحفاظ على سيادة اليمن ووحدة وسلامة أراضيه، والعمل سويا من أجل تنفيذ نتائج الحوار الوطني والتنفيذ الكامل للمبادرة الخليجية، ودعم مجهودات المبعوث الخاص للأمين العام، لقطع الطريق أمام من يسعون لإغراق اليمن في دوامة العنف وعدم الاستقرار ونسف مؤسسات الدولة، والحيلولة دون تحقيق تطلعات الشعب اليمني إلى إرساء دولة حديثة وديمقراطية تحترم حقوق الإنسان والحريات، وتلبي طموحاته في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. كما نناشد الدول الشقيقة والصديقة لتقديم يد العون والمساعدة لليمن حتى يتجاوز الوضع الحالي ويصل إلى مرحلة الاستقرار والازدهار.

ولا يمكن التحدث عن منطقة الشرق الأوسط دون التطرق إلى آفة الإرهاب التي أخذت منحى خطيرا بات يهدد المنطقة، بل يتعداها لتهديد جميع أصقاع العالم. إن توسع ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، واقترافه جرائم تقتيل وتنكيل بشعة، مثال حي على هذا التهديد. إن اتخاذ الجماعات الإرهابية: تنظيم القاعدة، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وداعش، وبوكو حرام، والنصرة، وغيرها، لون الدين لتبرير أهدافها الأيديولوجية والسياسية والتوسعية والإقصائية الهدامة، لا تمتُّ للإسلام بصلة، بل تسيء لتعاليمه السمحة الداعية للسلام والوئام والتعايش. لنكن حذرين ولا ندع الإرهابيين يوقعون بين الدول والديانات وفئات المجتمع الواحد بالتنكر في ثوب الدين.

وفي هذا الإطار، نكرر شجبنا للإرهاب بشتى أنواعه وأشكاله، مؤكدين وجوب عدم إلصاقه بأي دين أو وطن أو عرق أو حضارة، بل يجب محاربته بالتعاون والتآزر. إن ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب يجب التصدي لها بكل حزم للحد من استفحالها، بل والقضاء عليها. وفي هذا الإطار تثمِّن المملكة المغربية قراري مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) بهذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لقد طلب ممثل إسرائيل الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد نيتزان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): في جميع المناقشات المفتوحة بلا استثناء، يستخدم ممثل المملكة العربية السعودية هذا المنبر بكل صلف ليتهم بلدي بانتهاك حقوق الإنسان وحرية الدين. ومع ذلك، فإن المملكة العربية السعودية هي الرائدة على الصعيد العالمي في انتهاك حقوق الإنسان. ففي تلك الدولة الإسلامية – المملكة العربية السعودية – جُزّت رؤوس تسعة أشخاص حتى الآن هذا العام. ونحن لا نتكلم من الناحية التاريخية، إنما نتكلم عن الأسبوعين الماضيين فحسب. وفي الدولة الإسلامية – المملكة العربية السعودية – حكم بالجلد ١ ٠٠٠ جلدة على مدوّن عقابا له على تشغيل موقع على شبكة الإنترنت يدعو إلى حرية التعبير. وفي الدولة الإسلامية – المملكة العربية السعودية – أعدم ٨٧ شخصا في العام الماضي، في حين أعدم ٧٨ شخصا في عام ٢٠١٣ .

وردا على البيان السوري، أود أن أقتبس الأرقام التي نشرها اليوم المبعوث الخاص لسوريا، ستافان دي ميستورا. تتحمل الحكومة السورية وحدها المسؤولية عن وفاة ٠٠٠ ٢٢٠ من السوريين. وهناك اثنا عشر مليون شخص من المحتاجين في سوريا. وهناك سبعة ملايين وستمائة ألف شخص من المشردين. في حين غادر ٣,٣ مليون لاجئ سوريا. ولن تتمكن أي بيانات تحريضية أو وابل من الأكاذيب من إخفاء هذه الحقائق.

وفي إحاطته الإعلامية هذا الصباح، أشار الأمين العام المساعد بالنيابة إلى رسالة خطها وفد بلدي فيما يتعلق بالقدرات العسكرية لحزب الله. وأشير إلى أن تقرير الأمانة العامة لم يبلغ الأمانة العامة بأن إمدادات القذائف والأسلحة إلى حزب الله تأتي مباشرة من جمهورية إيران الإسلامية، ومن المهم جدا التشديد على تلك النقطة. إن الحرس الثوري الإيراني هو أحد الكيانات التي حددها مجلس الأمن بوصفه المسؤولية عن قتل عشرات

الآلاف من المدنيين في الشرق الأوسط، علاوة على مسؤوليته عن عدد لا يحصى من الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم.

وحتى فيما كان مجلس الأمن يناقش الحالة في الشرق الأوسط اليوم، كان زعيم حزب الله حسن نصر الله يدلي بالمزيد من البيانات التهديدية على التلفزيون اللبناني. وقد قال:

”على الرغم من الانشغالات الحالية، فإن حزب الله مستعد تماما لمواجهة إسرائيل. .. حزب الله على استعداد لاجتياح الجليل في إسرائيل بل ما بعد الجليل في أي حرب مقبلة. ... حزب الله يعمل ليحقق أكبر انتصار يمكن أن يحققه في حروبه ضد إسرائيل“ .

قال نصر الله هذا قبل بضع ساعات. وإيران ووكلاؤها، سواء كانوا حزب الله أو الحكومة السورية، يشكلون تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وقد حان الوقت للتصدي بجدية لهذا التهديد.

ووجدتُ أيضاً من الطرافة أن يقول الممثل التركي إن القضية الفلسطينية أولوية بالنسبة لتركيا. فتركيا توفر حالياً منصة لأنشطة حماس الإرهابية. إذ يعمل إرهابيو حماس بحرية على الأراضي التركية، بإرشاد وتمويل العمليات الإرهابية لحماس ضد إسرائيل. وفيما نحن نتكلم، ينبغي أن تكون رعاية تركيا للإرهاب في الشرق الأوسط أولوية للمجلس.

وإسرائيل ملتزمة التزاماً كاملاً بإيجاد حل سياسي مع السلطة الفلسطينية. إسرائيل ملتزمة بالحل القائم على وجود الدولتينلشعبين من خلال، وفقط من خلال، المفاوضات المباشرة بين الطرفين. فما من بديل للمفاوضات. وقد تكلم كثيرون اليوم عن أهمية المفاوضات المباشرة، ولكن اسمحوا لي أيضاً أن أذكّر المجلس بأن الرئيس عباس هو الذي سافر إلى الدوحة في قطر، قبل بضعة أشهر على الرغم من جهود الولايات المتحدة، مفضلاً اختيار حماس على محادثات السلام مع إسرائيل.

وهذه ليست المرة الأولى التي يحدث هذا فيها؛ وحدث هذا أيضاً في عام ٢٠١٢ عندما كنا على وشك تحقيق إنجاز، حين تخلّى عباس عن المحادثات وذهب إلى الدوحة للتوقيع على اتفاق وحدة مع حماس. وأود أن أذكر المجلس بأن حماس مصنّفة باعتبارها منظمة إرهابية ومعترف بها كذلك في جميع أنحاء العالم. وفي عام ٢٠١٢ أيضاً، وبعد بضعة أشهر، ذهبت القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة سعياً إلى تجاوز المفاوضات المباشرة. حدث هذا أيضاً في نهاية العام الماضي بمشروع القرار الذي قدمه الفلسطينيون (S/2014/916) والخطوات الانفرادية الأخرى التي اتخذها الفلسطينيون – وكل ذلك لتجنب المحادثات المباشرة. إن السفر إلى نيويورك أسهل بكثير من التفاوض مباشرة مع رئيس وزراء إسرائيل في القدس.

وأخيراً، أود أن أختتم بياني بتذكير أحد أعضاء مجلس الأمن الذي أشار إلى عمل المجلس في عام ٢٠١٤ بأن المجلس عمل أيضاً على مشروع قرار لإيجاد حل لقطاع غزة بتيسير دخول مواد البناء إلى غزة. ومع ذلك، فإن مشروع القرار ذاك قد رُفض بشكل منفرد من قبل السلطة الفلسطينية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل المملكة العربية السعودية الكلمة ليدلي ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

السيد إلياس (المملكة العربية السعودية): إنه من المثير للاستغراب اليوم أن نجتمع لمناقشة بند يتعلق بالشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، وتقوم إسرائيل بكل جرأة بالتهجم على دول وقفت بجانب الحق ضد ظلم وعدوان إسرائيل على الشعب الفلسطيني، عبر محاولاتها الفاشلة في إثارة قضايا محلية لا تخصّها. وهو أمر، في الواقع، ليس بالمستبعد على من عُرف عنهم تزييف الحقائق وتغيير الوقائع واستباحة حقوق الشعب الفلسطيني ومخالفة القانون الدولي في انتهاكات يومية.

إني أهنئ مندوب إسرائيل في ختام ردّه اليوم على العودة للتحدّث عمّا له علاقة بالبند المعروض أمامنا اليوم. ولكنّه

أيضاً قد قام بالاستخفاف بالمجتمعين عبر قوله إن إسرائيل ملتزمة بعملية السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل إسرائيل الكلمة مرة أخرى. أعطيه الكلمة، بينما أحثه على الإيجاز الشديد.

السيد نيتزان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرد على البيان الذي أدلى به للتو ممثل المملكة العربية السعودية. إذا كنا نتحدث عن الحالة في الشرق الأوسط، فلا يمكننا أن نتجاهل التطرف السعودي الوهّابي الذي يقع في لبّ إرهاب الشرق الأوسط. تؤيد المملكة العربية السعودية وتموّل وتمدّ بالأسلحة المنظمات الإرهابية في المنطقة، وليس في المنطقة فحسب. بل إن المنظمات الإرهابية في أفريقيا التي ذُكرت في وقت سابق اليوم – حركة الشباب في الصومال وبوكو حرام – كلها قد انبثقت من التطرف السعودي وتحظى برعايته.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٧.